جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة

للحصول على شهادة الماجستير

في الأنثروبولوجيا

عمل المرأة الريفية في منطقة ترارة ـ عرش بني مسهل نموذجا

دراسة سوسيوأنثروبولوجية

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

وهاج عبد الحفيظ

أمام لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبـــة	المؤسسة الأصلية	الصـــفة
أ.د. حجيج الجنيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيـــسا
أ.د. مولاي الحاج مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـران 2	مقـــررا
د. مرضي مصطفى	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـران 2	منـــاقشا
د. نوار فؤاد	أستاذ بحث –أ–	Crasc وهران	منـــاقشا

السنة الجامعية:2017-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مدرسة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا

بالشراكة مع:

- جامعة محمد بن أحمد – وهران (الجامعة المؤهلة)
- جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم
- جامعة منتوري- قسنطينة
- جامعة مولود معمري- تيزي وزو
- جامعة عبد الرحمان ميرا- بجاية
- جامعة أحمد دراية – أدرار
- جامعة محمد خيضر – بسكرة
- جامعة غرداية
- المركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية

السنة الجامعية **2016-2017**

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

-إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما .

-إلى الزوجة الفاضلة جزاها الله كلّ خير .

-إلى أبنائي مريم ويحيى .

-إلى الإخوة والأخت ،وجميع الأهل والأقارب .

-إلى كلّ طالب علم .

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله صاحب النعم الذي وفقني لإتمام هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل ،الأستاذ مراد مولاي الحاج، الذي قَبِل الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل عليّ بعلمه ونصائحه ،فأرجوا أن أكون قد وفّيت له حقّه في تقديم عمل يليق باسمه ومكانته التي تنير الجامعة الجزائرية .

كما أتقدّم بشكري لكلّ أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل قصد إنارتي بما يفيدني في أبحاثي المستقبلية .

إلى السيد مسؤول مكتبة العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة تلمسان على ما قدّمه لنا من تسهيلات ومساعدات في المجال البيبليوغرافي .

إلى كلّ من قدّم لنا يد العون في إتمام هذا العمل وخاصة مسؤولي وموظفي الإدارات في بلدية فلاوسن .

إنّ الميزة المشتركة لجميع المجتمعات الأبوية هي الوضعية التي تشغُلُها المرأة داخل النسق العام، فأقلّ ما يمكن قوله أنّها وضعية دونية، حيث أنّ هذه المجتمعات تجعل المرأة خاضعة بشكلٍ مستمرّ إلى سلطتين:

-سلطة ذكورية داخل العائلة (الأب ،الأخ، الزوج،...).

-سلطة مجتمعية عن طريق أرمادة من الأعراف والتقاليد التي تكبِّل المرأة وتكرِّس دونيتها.

ومن صِفات هذه المجتمعات أنّها قائمة بالرّجال ،أمّا المرأة فهي عنصر ثانوي داخل العائلة ولا يكاد يُعرَف لها دور، كما أنّ العائلة التقليدية تجد تمثيلها الاجتماعي والسياسي في الرّجل وحده بسبب الدور الاقتصادي الذي يلعبه من خلال إعالة الأسرة.

إنّ هذا الدّور الاقتصادي يعتبر كسلاح اجتماعي جدّ فعال من حقّ الرجال وحدهم الاستفادة منهم.

كما أنّ النظام الأبوي باستراتيجيته البسيطة جعل مكانة الأنثى دائما أقلّ من مكانة الذّكر حتى مع اختلاف وضعيتها الاجتماعية(بنت، زوجة، أم،...)،و ما ساعده في مبتغاه هذا هو التبعية الاقتصادية الدائمة للمرأة و تقييد استقلالها المادي.

و تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً في تكريس بعض الممارسات التي ترفع من قيمة الرجل و تُهين المرأة ، وتمتلك بعض الميكانيزمات الفعّالة للوصول الى مبتغاها.

و بما أن الديناميكا الاجتماعية تُعتبر من طبيعة المجتمعات البشرية فإنّ هناك ظروفاً و عوامل بدأت تتغيّر لصالح المرأة نذكر منها:

-ظهور الدين الاسلامي كأوّل ديانة رفعت من قيمة المرأة و دَعَت إلى المساواة مع الرّجل في الحقوق والواجبات عن طريق نصوص مقدّسة من القرآن و السنّة (الحقّ في الميراث ،طاعة الوالدين من طاعة الله ،الجنّة تحت أقدام الأمهات،...).

-ظهور الثورة الصناعية التي عمَلَت على تكسير النظام الاقطاعي و ظهور الصناعة.

-ظهور الثورة الفرنسية التي أقرّت بمبادئ حقوق الإنسان دون اختلاف بين الجنسين.

-الحربين العالميتين الأولى و الثانية التي عجّلت بخروج المرأة للعمل لتعويض الرجل الذي يشارك في الحرب.

إلاّ أنّ أكبر عامل في نظرنا ساهم في تحرير المرأة و خروجها للعمل هو التعليم الذي عَمَل على تحرير الفكر والعقل البشري المُكَبَّل بالعادات و التقاليد الاجتماعية.

و بما أنّ المجتمعات الريفية بطيئة التغيّر الثقافي أي مقاومة للتغيّرات الاجتماعية و الثقافية، فإنّ بعض الرواسب الثقافية لا زالت تسيّر النظام الاجتماعي في الرّيف ،و تمارس تأثيرها على الأفراد بطريقة أو بأخرى، و من هذه العادات أنّ المرأة مكانها في البيت ،و ليس من حقّها العمل الذي هو من اختصاص الرجال وحدهم.

وقد واجهتنا أثناء إجراء دراستنا هذه مجموعة من العقَبَات و الصعوبات ،أهمّها:

- نقص المراجع الخاصة بعمل المرأة الرّيفية، حيث لاحظنا أنّ معظم المراجع و الدراسات السابقة المتوفرة، تتمحور حول عمل المرأة بصفة عامة ،و بالتالي فقد كنّا مُرغمين على الاعتماد أكثر على البحث الميداني للحصول على المادة العلمية.

- صعوبات جمع البيانات، وخاصة أثناء ملء الاستمارة أو إجراء المقابلة، حيث لمسنا رفضاً أولياً لأغلب المبحوثات، فكان لِزاماً علينا الاعتماد على المخبِرين الأساسيين و المتمثّلين في أغلب الأحيان

في النساء، حيث امتنعت بعض المبحوثات التجاوب معنا، لكن مع تعمّقنا في الدراسة ،استطعنا فهم هذا السلوك من جانب النساء العاملات.

-رفض بعض الإدارات مساعدتنا وخاصة في الحصول على الإحصائيات بحجّة ضياع الأرشيف

ومن أجل التحكّم في موضوع الدراسة والإلمام بمختلف جوانبها قدر الإمكان ،ثمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وهي :

الفصل الأوّل : وقد تطرّقنا فيه إلى العالم الريفي ،وقد قُسّم إلى خمس مباحث .تناول الأوّل منها إلى مفهوم وخصائص المجتمع الريفي، أمّا المبحث الثاني فقد تطرّقنا فيه إلى سياسة تفكيك النّظام الاجتماعي التقليدي في الجزائر، في حين كان المبحث الثالث مخصّصاً لمراحل التنمية الرّيفية في الجزائر بعد الاستقلال، بينما تطرّقنا في المبحث الرابع إلى أهمّ الخدمات الاجتماعية في الرّيف، وأخيرا خُصّص المبحث الخامس إلى التعريف بالمجال المكاني للدراسة.

الفصل الثاني: وتناولنا فيه موضوع عمل المرأة الريفية و قد جاء في ثلاث مباحث ،المبحث الأول تطرّقنا فيه إلى مكانة المرأة الرّيفية في الأسرة التقليدية، أما المبحث الثاني فقد خُصّص للمجتمع الرّيفي و المرأة العاملة، بينما المبحث الثالث تناول موضوع المرأة الرّيفية العاملة و صِراع الأدوار.

الفصل الثالث: تطرّقنا فيه إلى أهم العوامل المساعدة على خروج المرأة الريفية للعمل، وقد قُسِّم إلى أربع مباحث ،حيث خُصِّص المبحث الأول لدور التعليم وأثره على مكانة المرأة الرّيفية، أما المبحث الثاني فقد تطرّق إلى أثر وسائل الإعلام و الاتصال وخصوصا التلفزيون على المرأة الريفية. بينما المبحث الثالث خُصّص لدور الهجرة الخارجية في تحديث المجتمع الرّيفي بمنطقة فلاوسن، أما المبحث الرابع فتطرّقنا فيه إلى التصنيع وأثره على المجتمع الرّيفي.

يَرجِع بعض المفكّرين العرب أمثال إبراهيم الحيدري وهشام شرابي وغيرهم، التخلّف الحاصل في المجتمعات العربية إلى النظام الأبوي الذي يتميّز بشموليته لمختلف الأنساق داخل هذه المجتمعات

(النسق السياسي، الثقافي، الاجتماعي،....) وتتميّز هذه المجتمعات بعقلية وذهنية أبوية تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد والحوار.

كما أنّ خصائص النظام الأبوي داخل هذه المجتمعات يمكن إسقاطها على الأسرة، فالمرأة هي التي تعاني من بعض الممارسات وهي الضحية الأولى للمجتمع الذكوري، فعلى سبيل المثال تقسيم المهام داخل الأسرة لا شكّ أنّها متأتّية من تصوّرات ورواسب ثقافية ضاربة في القِدَم، اعتادت على الأولوية الذكورية في الثقافة العربية والتي تعتقد أنّ الدور الأساسي للمرأة هو إنجاب الأطفال لتجديد الخزينة البيولوجية للعائلة على حدّ تعبير الباحث الجزائري مالك شبل. كما أنّ المجتمع الذكوري لا يرى في الأنثى سوى أنّها أداة للمتعة الجنسية.

لكنّ الأسرة الجزائرية عَرَفت محطّات تغيّر هامّة عكَسَت مختلف الحقب التاريخية التي مرّ بها المجتمع الجزائري، آخرها الاستعمار الفرنسي الذي عَمَل على تكسير النظام التقليدي للمجتمع الجزائري والمتمثّل في القبيلة عن طريق تحطيم القاعدة الاقتصادية والمادية التي تقوم عليها وهي الملكية الجماعية للأرض.

فتغيَّرت الأسرة الجزائرية أوّلاً على مستوى الحجم، فظهرت الأسرة النووية كبديل عن العائلة الممتدّة التي ميّزت المجتمع الجزائري لقرون عديدة، أمّا على مستوى الوظائف والأدوار داخلها فتغيّرت هي أيضًا، نتيجةً للنزعة الفردانية التي تسلّلت إلى داخل هذه المجتمعات ونتيجة أيضًا لضُعف الروابط التقليدية القائمة على التضامن الآلي.

ومن نتائج هذه التغيّرات الثقافية والاجتماعية أن استفادت المرأة في المرحلة الأولى من التعليم الذي طالما كان من حقّ الذكور وحدهم، فتعليم المرأة يُعتبر أحد العوامل الرئيسية في القضاء على التمييز الجنسين.

وبفضل التعليم سُمِحَ للبنات بدخول قاعات التدريس، ووُضِعن بين أيدي مدرّسين ذكور، وسُمِح لهنّ بالخروج أربع مرّات في اليوم.

ومن مظاهر الحداثة أن خرجت المرأة الريفية لسوق العمل مُنافِسةً للرّجل في بعض الأحيان، ومتحدِّيةً المجتمع الذكوري في أغلب الأحيان، حيث غَدَت المرأة تستعمل أكثر فأكثر الأمكنة التي كانت مخصّصةً للرّجال، ممّا ساهم في احتداد الصّراع الذي تتسّم به العلاقة بين الجنسين.

وفي منطقة فلاوسن وكغيرها من المجتمعات الريفية لا زالت بعض العادات والتقاليد تتحكّم في سلوك الأفراد.

لكن وكمختصّين في علم الاجتماع، لا حظنا في السنوات الأخيرة بهذه المنطقة انتشاراً لظاهرة خروج النّساء للعمل.

وبالتّالي فإنّ دراستنا هذه سوف تسعى إلى التعرّف على واقع عمل المرأة الريفية في هذه المنطقة بالإضافة إلى ظروف عملها.

وانطلاقًا من كلّ ما تقدّم يمُكننا طرح التساؤلات التالية:

- ما مَدَى تقبُّل المجتمع الريفي بمنطقة فلاوسن لخروج المرأة للعمل؟
- هل المرأة العاملة في هذه المنطقة موفّقة بين مهامها الأسرية ومهامها الوظيفية في ظلّ توفرّ بعض الإمكانيات كالأجهزة الكهرو منزلية و دور الحضانة؟
- ما هي العوامل التي تقف وراء خروج المرأة للعمل في هذه المنطقة الريفية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بوضع مجموعةٍ من الفرضيات لغَرَض التحقق منها، وهي:

1- المجتمع الرّيفي بمنطقة فلاوسن وكغيره من المجتمعات الحضَرية صار يتقبّل خروج المرأة للعمل، نتيجة التغيّر الاجتماعي والثقافي.

2- المرأة الريفية في هذه المنطقة غير موفّقة بين مهامها الأسرية والوظيفية.

3- المستوى التعليمي والثقافي له دورٌ في تجاوز الاعتبارات الاجتماعية والثقافية التي كانت سابقًا تحُدُّ من خروج المرأة للعمل.

في الحقيقة كانت هناك عدّة أسباب وراء اختيارنا لموضوع الدراسة.

فالذاتية لم نستطع التخلّي عنها أثناء اختيار الموضوع وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انتمائنا الجغرافي لهذه المنطقة الرّيفية، كما لاحظنا أيضا انعدام الدراسات حول هذه المنطقة ،وبالتالي فكان لِزاما علينا إثراء المكتبة بهذا العمل المتواضع.

أمّا السبب الرّئيسي فيتعلّق بمعرفة مَدَى وصول رياح الحداثة إلى هذه المنطقة الريفية و تِبْيان أثرها على الأسرة عموما والمرأة بالخصوص.

كما أنّنا نصبوا من خلال دراستنا هذه إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف:

- تحليل بعض التغيّرات التي عرفها المجتمع الرّيفي الجزائري و بَيان طبيعتها و انعكاساتها على الأسرة الرّيفية بالخصوص.

- رصد التغيرات في طبيعة العلاقات داخل الأسرة و أثرُها على المرأة العاملة.

- مدى تقبّل المجتمع الرّيفي لفكرة خروج المرأة الرّيفية للعمل.

- العوامل و الأسباب التي تقف وراء خروج المرأة الرّيفية للعمل.

ومن أجل الوصول إلى نتائج علمية في نهاية هذا العمل وكَدَى تعميم نتائجه ،وَجَب علينا إتباع منهج علمي، حيث يُعَبّر المنهج عن مجموعة من الطرق و الخُطُوات التي يتّبعها الباحث للوصول إلى نتيجة، والمنهج المتّبع في أيّ دراسة سوسيولوجية يُسْتَوْحى عادةً من طبيعة الموضوع و إشكالية البحث، حيث تفرض هذه المعطيات على الباحث، المنهج الذي يسلكه لمعالجة إشكالية بحثه على أرض الواقع ، لِدَى نرى أنّ أكثر المناهج استجابةً لطبيعة موضوع دراستنا هو المنهج الوصفي.

حيث يقوم المنهج الوصفي« بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف و العلاقات كما هي موجودةٌ في الواقع، دون أيّ تدخّل من الباحث، ثمّ يقوم بعمل الوصف الدّقيق و التحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمّنها الدراسة.[1] »

أمّا المنهج الكمي فقد استعنّا به بعد اتمام عملية تفريغ استمارات البحث في جداول احصائية تحتوي على نسب مئوية، ليتم تحليلها كيفيّاً و إ دراجها في موضعها المناسب.

لقد حاولنا في دراستنا هذه الالتزام قدر المستطاع بهذه الخطُوات حيث وقفنا على اشكالية البحث وحدّدناها نظرياً، ثم وضعنا الفرضيات و نزلنا الى الميدان و اخترنا العيّنة المناسبة التي طبّقنا عليها الاستمارة، وبعد جمع البيانات ثم اخضاعها للمعالجة الاحصائية و هذا بغَرَض الحصول على النتائج وتحليلها ومن ثمّ تعميمها.

وقد ثمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات، و هذا وفقاً لطبيعة الموضوع، و طبيعة المنهج المستخدم.

فالملاحظة كانت حاضرة طوال مدّة بحثنا، ويمكن تعريفها على أنّها« الانتباه إلى ظاهرة أو حادثة معيّنة أو شيءٍ ما ،بهدف الكشف عن أسبابها وقوانينها[2]» .

وقد لجأنا إلى استعمال هذه التقنية في دراستنا الميدانية لاستخلاص أفكار و تصوّرات حول الموضوع، وملاحظة سلوكات بعض أفراد العينة.

[1]– محمود عبد الحميد منسي، منهج البحث العلمي في المجالات التربوية و النفسية ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص201.

[2]– سامي ملحم، مناهج البحث في التربية و علم النفس، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000، ص226.

أمّا المقابلة فكانت التقنية الرّئيسية في هذا العمل، حيث تُعتَبَر المقابلة كأداة منهجية جدّ أساسية في مجال العلوم الاجتماعية، نظراً لخصوصياتها و مميّزاتها، إضافةً إلى ما توفّره من بيانات حول موضوع الدراسة، و تُعرَّف المقابلة على أنّها« تقنية مباشرة تُستعمَل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، لكن أيضا ،و في بعض الحالات، مساءلة جماعات بطريقة نصف موجّهة ،تسمح بأخذ معلومات كيفيّة بهدف التعرّف العميق على الأشخاص المبحوثين، المقابلة هي أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد و اكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كلّ حالة "[1].

وقد قمنا بإجراء المقابلات مع بعض أفراد العيّنة ،و قد ساعدتنا المعلومات المستقاة من هذه المقابلات في عملية التحليل الكيفي للبيانات الإحصائية.

أمّا الاستمارة فقد اعتمدنا عليها في التأكّد من بعض المؤشرات ذات الطابع الكمّي ،فهي« هي عبارة عن تقنية مباشرة للتقصي العلمي تُستعمَل إزاء الأفراد ،و تَسمح باستجوابهم بطريقة موجّهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية و القيام بمقارنات رقمية[2].

لقد تمّت صياغة الاستمارة على مرحلتين :

المرحلة الأولى تُعتبَر كمرحلة تجريبية، حيث قمنا بصياغة أسئلة الاستمارة و ترتيبها وفق محاور الدراسة، وقمنا بالتطبيق الأوّلي على مجموعة محدودة من المبحوثين، والهدف هو اكتشاف الأخطاء، والتحقّق من سلامة الأسئلة و نجاعتها سواءً من حيث صياغتها أو ترتيبها.

[1]– موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، ترجمة جماعية، دار القصبة للنشر،الجزائر،2004،ص197

[2]– موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، المرجع السابق، ص204

أمّا المرحلة الثانية فبعد إجراء التعديلات اللازمة التي لاحظناها ميدانيا ،ثمّ صياغة الاستمارة في شكلها النهائي، وقد شملت عدة محاور، بحيث كلّ محور يختصّ بفرضية واحدة ،و يضمّ مجموعة من الأسئلة، كما تراوحت الأسئلة بين الأسئلة المفتوحة و الأسئلة المغلقة و الأسئلة النصف المغلقة.

أمّا فيما يتعلّق بعيّنة البحث فإنّ نجاح أيّ دراسة أو بحث اجتماعي يتوقّف على الاختيار الجيّد للعيّنة بمعنى أنّ العيّنة المختارة يجب أن تمثّل مجتمع البحث أحسن تمثيل.

وبما أنّ موضوع دراستنا يدور حول المرأة الريفية العاملة من جهة و المجتمع الرّيفي من جهة أخرى ،فإنّ عيّنة البحث يجب أن تتضمّن فئة النساء الرّيفيات العاملات و فئة من المجتمع الرّيفي ، ونبرّر اختيارنا لهذه العيّنة من باب الرّغبة في دراسة وضعية المرأة الريفية العاملة كفاعل اجتماعي ثُمّ نستشهد بآراء الفئات الأخرى، حتى نستطيع التأكّد من فرضيات الدراسة و بالتالي الإجابة على إشكالية البحث.

لقد قمنا أوّلا بإجراء 15 مقابلة (10مبحوثات و5 مبحوثين)تتراوح بين المقابلات الاستطلاعية والمقابلات النهائية.

قمنا بعدها بتوزيع الاستمارات و عددها 100استمارة موزّعة كالتالي:

-50 مبحوثة تمثّل النساء الريفيات العاملات.

-50مبحوثا يمثلون المجتمع الريفي.

وبعد إرجاع الاستمارات و التأكّد منها قمنا بالاستغناء عن 14 استمارة لعدم صلاحيتها، فكانت الاستمارات الصحيحة كالآتي:

-45 استمارة للمبحوثات.

- 41 استمارة للمبحوثين.

وحتى نكون عمليين أكثر حَصَرْنا حجم العينة في 80 فردا موزعين كما يلي:

- 40 مبحوثة تمثّلن النساء الريفيات العاملات.

-40 مبحوثا يمثلون المجتمع الريفي.

إنّ الشرط الأساسي الذي اعتمدنا عليه في اختيار جميع أفراد العينة هو الانتماء (الإقامة)إلى منطقة فلاوسن الريفية.

لقد استغرقت الدراسة الميدانية 7 أشهر موزعة كما يلي :

-الدراسة الاستطلاعية للميدان (المقابلات الاستطلاعية و الاستمارات التجريبية) حوالي 3 أشهر ، من جانفي 2016 إلى أفريل 2016 .

- وبعد تعديل الاستمارات و دليل المقابلات، قمنا بالمقابلات النّهائية التي دامت 3 أشهر من 15 سبتمبر 2016 إلى 15 ديسمبر 2016 .

- توزيع الاستمارات و الحصول عليها شهراً واحدًا، ديسمبر 2016.

1 –الجندر أو النّوع الاجتماعي:

يُعتبَر مصطلح الجندر أو النّوع الاجتماعي أو الجنوسة من المصطلحات الحديثة في علم الاجتماع.

وما يُمكن التأكيد عليه هو أنّ مفهوم الجندر يختلف كلّيةً عن مفهوم الجنس الذي هو مفهوم بيولوجي و فيزيولوجي، حيث يُعَبِّر عن الخصائص البيولوجية التي تميّز الذكور عن الإناث، و لا يخصّ الكائن البشري وحده بل جميع الكائنات من حيوان و نبات.

أمّا الجندر أو النّوع الاجتماعي فهو مفهوم ثقافي يخصّ الكائن البشري فقط، و هو عبارة :"عن الذُّكورة والأنوثة المبْنِيَيْنِ اجتماعيا و المشَكَّلَيْنِ ثقافياً."[1]

أي أنّ الفرد يُولد ذكراً أو أنثى، لكنّ المجتمع يعلّمه كيف يكون رجلاً أو امرأةً ،و هذا من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تُعوِّده على التصرّف بما يتماشى مع جنسه و بالتالي فإنَّ الجندر عبارة عن :"خصائص اجتماعية و ليس إنتاجاً مباشراً مرتبطاً بالنّوع البيولوجي"[2].

2–النّظام الأبوي:

يُعتَبَر مُصطلح النظام الأبوي من المصطلحات الخاصة بالمجتمعات التقليدية، على غرار النظام الذكوري، المجتمع السلطوي، النظام البطريكي،....

حيث تَمتدُّ جذور هذا النّظام في العالم العربي إلى النظام القبَلي الذي يقوم على صِلة الدم و القَرابة أي العصبية.

[1]– عصمت محمد حوسو، الجندر، الأبعاد الاجتماعية و الثقافية ،ط1،دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009، ص80.

[2]– نفس المرجع، ص80.

"و من الناحية البنيوية فالنّظام الأبوي يتكوّن من طرائق التفكير و العمل و السلوك و يرتبط بنمطٍ معيّن من التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي التقليدي السابق على الرّأسمالية."[1]

و تظهَر النزعة الأبوية جليّة في سيطرة الأب على العائلة« فالأب "البعل-الإله"، هو المحور الذي تنتَظِم حوله العائلة، و هو "ربّ" البيت و عموده[2] .

كما أنّ العلاقة بين الأب و أبنائه أو بين الحاكم و المحكوم تتميّز بالهرَمية و الترابية، حيث أنّ إرادة الأب أو الحاكم مطلقة و تقوم على التسلّط من جهةٍ و الخضوع و الطاعة من جهةٍ أخرى.

و من نتائج المجتمعات الأبوية أنّ العائلة تُنشِأُ أفراداً خاضعين و مُكَبَّلين بمجموعةٍ من القيم والتقاليد، كما عَمَل هذا النّظام التقليدي على تغييب المواطن الفرد و استقلاله عن الجماعة و كذلك تغييب خصوصيته و تذويب شخصيته في الجماعة.

3-القيم:

يُعتَبر مُصطلح القِيَم من المصطلحات المتداولة بكثرةٍ في علم الاقتصاد و علم الإجتماع، ففي علم الإقتصاد ترتبط نظرية القيمة مباشرةً بنظرية الثمن أو السعر.

أمّا في علم الاجتماع فيمكن تعريف القِيَم على أنّها: "كلُّ صفةٍ ذات أهمّية لاعتبارات نفسية أو إجتماعية أو أخلاقية أو جَمَالية ،و تكونُ بمثابة الموجِّه و القائد لِسُلوك الفرد ،و تُضفي على سلوكه طابعا خاصّاً"[3].

[1]- ابراهيم الحيدري ،النظام الأبوي و اشكالية الجنس عند العرب،ط1،دار الساقي ،بيروت لبنان،2003،ص143.

[2]- هشام شرابي، البنية البطريكية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، سلسلة السياسة و المجتمع، دار الطليعة، بيروت، 1987، ص22.

[3]- زكي نجيب محفوظ، من زاوية فلسفية ،ط3،دار الشروق القاهرة،مصر،1982،ص121.

كما يمُكن تعريفها على أنّها :"المستويات الثقافية المشتركة التي نحتكِم إليها في تقدير الموضوعات والاتّجاهات الأخلاقية و الجمالية و المعرفية"[1].

لقد عالج دور كايم موضوع القِيَم في إطار تمييزه بين خصائص مجتمع التضامن الآلي(التقليدي) ومجتمع التضامن العضوي(الحديث)،حيث أكّد على دور القِيَم في تماسك و تضامن أفراد هذا الأخير، كما أكّد على القوّة الإلزامية للقيم الاجتماعية بصفتها لبّ الضمير الجمعي و أشار إلى حالة الفوضى و سوء التكيّف الاجتماعي النّاجمة عن تصدّع القِيَم في سياق التحوّلات الاجتماعية السريعة.

كما أنّ كارل ماركسKARL MARXصنّف القيم ضمن البناء الفوقي إلى جانب الدّين والأخلاق و كشف في تحليله على علاقتها بالبناء التحتي الذي تشكّله قِوَى و علاقات الإنتاج المادي.

أمّا ماكس فيبرMAX WIBERفبرز اهتمامه بموضوع القِيَم في دراسته الشهيرة عن "الأخلاق البروتستانتية و روح الرأسمالية" حيث فسّر ظهور النظام الرأسمالي في أوروبا بتَبَنّي المذهب البروتستانتي للقيم التي تمجّد العمل ،و تَعتبِر النّجاح في الدنيا عربوناً للنّجاح في الآخرة على عكس القِيَم التي تدعوا إلى الزهد و التقشّف في الدنيا.

4-الأسرة الممتدة:

تُعتَبَر الأسرة الممتدّة من سِمَات المجتمعات التقليدية، فهي تتكوّن بنائياً من ثلاثة (3) أجيال أو أكثر ولهذا تضمّ الآباء و أبناؤهم (المتزوّجين و غير المتزوّجين) و كذلك أحفادهم.

[1]- نخبة من الأساتذة ،المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، بدون سنة،ص505.

ويمكن تعريفها ببساطة على أنّها :"أسرة مركّبة ،تضمّ أسرتين نوويتين أو أكثر بصرف النّظر عمّا إذا كانت الأسرتان تنتميان إلى نفس الجيل أو إلى جيلين مختلفين"[1].

كما عرّفها بيار بورديو بأنّها: "الخليّة الاجتماعية الأساسية...و هو النّموذج الذي على صورته تنتَظِم البِنْيَات الاجتماعية، لا تقتصر على جماعة الأزواج و ذُرِّيّاتهم و لكنّها تضمّ كلّ الأقارب التابعين للنّسب الأبوي ،جامعةً بذلك تحث رئاسةِ قائدٍ واحدٍ عدّة أجيال في جمعيةٍ و اتحادٍ حميمين"[2]. كما وصفها مصطفى بوتفنوشت بالعائلة و عرّفها كما يلي: "الأسرة الجزائرية هي أسرة ممتدّة تعيش في أحضانها عدّة أجيال ،عدّة أسرٍ زواجية، تحت سقفٍ واحدٍ. الدّار الكبيرة عند الحضر والخيمة الكبيرة عند البدو، إذ نجد من 20 إلى 60 شخصا أو أكثر يعيشون جماعياً."[3]

5-الأسرة النووية:

تُعتَبَر الأسرة النووية من سِمَات المجتمعات الصناعية و الحديثة، و هي أصغرُ وحدةٍ في التنظيم الاجتماعي، كما أنّها: "الوحدة الأساسية للتنظيم الأسَري، و هي تتألّف من زوجين و أبناؤهما ،و قد تَكُونُ أسرةُ مستقلّةً أو جزءً من أسرةٍ أكبر ،و يُعتَبَر الزوج الذي تكون له زوجتان عضواً في أسرتين نوويتين أو أسرةً مركّبة"[4].

كما يمكننا أن نستخدم مصطلح الأسرة الزواجية بدلاً من الأسرة النووية.

---

[1]- محمد عاطف غيث ،قاموس علم الاجتماع ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006، ص161.

[2] -Pierre Bourdieu,Sociologie de L'algerie, 8éme, Edition, Pu F.PARIS, 1974,page 13

[3]- مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية، التطور و الخصائص الحديثة ،ترجمة د.مري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص37.

[4]- محمد عاطف غيث، مرجع سابق،ص162.

6-المكانة الاجتماعية:

أُقْتُبِسَ مصطلح المكانة من الفلسفة الإجتماعية وخاصة بعد الدّراسات التي قام بها هوبز ولوك وسميث حول السلطة والقانون والنّظام الاجتماعي.

وافترض هؤلاء الفلاسفة أنّ هناك علاقة بين استمرار المجتمع و تباين القوة و الامتيازات بين النّاس، فمصطلح المكانة في نظر هؤلاء هو: "مصطلح قانوني أساساً ،يُشير إلى القُدُرات القانونية للفرد التي تمكّنه من تدعيم الحقوق و الالتزامات القانونية إمّا لنفسه أو للآخرين."[1].

أما لينتون فاختار مصطلح المكانة ليعْني به وضع الفرد في المجتمع و عرّفه بأنّه :"مجموع الحقوق والالتزامات"[2].

أي أنّ المكانة في علم الاجتماع تعبّر عن وضعٍ معيّن في النّسق الاجتماعي ،كما يُمكن تعريف المكانة الاجتماعية كما يلي: "هو مكان أو موقع له أهمية ،و معنى، و قيمةً مؤثّرةً في العلاقة القائمة بين شخصيتين أو أكثر ،و بالنّسبة للمواقع الأخرى ذات العلاقة الخاصة أو ذات العلاقة بالجماعة[3].

7-الدور الاجتماعي:

يُعتَبَر مصطلح الدّور من المصطلحات المتداوَلَة بكثرةٍ في علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا و علم النّفس. حيث يَقترِن مُصطلح الدّور بكثرةٍ مع مصطلح المكانة فكلاهما مكمّلٌ للأخر ،فيُمكِن تعريفه

[1]- محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص435.

[2]- نفس المرجع، ص435.

[3]- الوحيشي أحمد ،الأسرة و الزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي، الجامعة المفتوحة ،طرابلس،1998،ص365.

على أنّه: "نموذج يرتكز حول بعض الحقوق و الواجبات و يرتبِط بوضعٍ محدَّدٍ للمكانة داخل الجماعة أو في موقفٍ اجتماعيٍ معيّن."[1]

كما عرّفه لينتون على أنّه: "الجانب السلوكي لتنفيذ الحقوق و الواجبات "[2].

[1]- فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطباعة و النشر، الجزائر، 2003، ص120.

[2]- محمد عاطف غيث، مرجع سابق،ص43

الفصل الاول:
العالم الريفي

مقدمة.

I. –المجتمع الريفي، واقعه وخصائصه

II. –سياسة تفكيك النظام الاجتماعي التقليدي في الجزائر.

III. –التنمية الريفية بعد الاستقلال.

1-سياسة التسيير الذاتي.

2-سياسة الثورة الزراعية.

3-الفترة 1980-1990.

4-الفترة 1990-2000.

6-الفترة ما بعد 2000.

IV. –الخدمات الاجتماعية في الريف.

1-التعليم.

2-الصحة

3 السكن.

V. –التعريف بالمجال المكاني للدراسة.

1-التعريف بمنطقة تارة.

2-منطقة تارة و الدراسات الكولونيالية.

3-التعريف بمنطقة فلاوسن.

خاتمة.

مقدمة :

تتميّز المجتمعات الرّيفية بخصائص وسمات اجتماعية وثقافية تنعكس على ممارسات وسلوكيات أفراده، فلا زالت بعض العادات و التقاليد تسيّر الحياة اليومية لأفراد هذا المجتمع ، ولا زالت التراتبية الاجتماعية ضاربة بأطنابها وسط النسق القيمي لهذا المجتمع.

وبما أنّ المرأة هي الحلقة الضعيفة داخل هذا النظام ذو النزعة الأبوية، فإنّ دراسة وضعيتها تتطلّب منّا أوّلًا دراسة وضعية وطبيعة المجتمع الذي تنتمي إليه ، وهو ما قمنا به من خلال دراسة مفهوم المجتمع الريفي وخصائصه. كما قمنا بتحليل سياسة تفكيك النظام الاجتماعي التقليدي في الجزائر من طرف الاستعمار الفرنسي، إضافة إلى سرد مراحل التنمية الريفية في الجزائر بعد الاستقلال وأهمّ الخدمات الاجتماعية في الريف، وأخيراً قمنا بالتعريف بمجال الدراسة.

I. المجتمع الريفي واقعه وخصائصه :

لقد لَفَت انتباه نظر المهتمّين بدراسة علم الإجتماع منذ القِدَم وجود طابعين متميّزين من المجتمعات و هذا وِفقاً لعوامل عديدة منها طبيعة و حجم السكان و توزيعهم الجغرافي و نوعية الإنتاج وطبيعة العلاقات الاجتماعية ،فهناك الرّيف بعلاقاته الاجتماعية البسيطة و هناك المدينة بحياتها الاجتماعية المعقّدة.

يُعتَبَر عبد الرحمان ابن خلدون من الأوائل الذين اهتمّوا بدراسة المجتمع البدَوي و المجتمع الحضَري معتمداً في ذلك على وصف طريقة معيشتهم و طِباعهم و معاشِهم (اقتصادهم) وصنائِعهم.

كما نلاحظ أنّ ابن خلدون "لم يَشْغُل باله بمسألة التعريفات بل غاص و اغتنى كثيرا في مقدّمته المشهورة بمسألة المفاهيم ،و الاهتمام بشرح بِنيات و خصائص و سِمات المجتمع الرّيفي."[1].

ففي معرض حديثه عن العمران البدوي و الأُمَم الوحشية و القبائل يقول عبد الرحمان بن خلدون:" أنّ البادية أقدم من الحضر و أن البداوة أصل العمران و أن الأمصار امتدادٌ لها، و البدوُ يحتاجون إلى مكانٍ فسيح ترى فيه قطعانهم، فكانت الصحاري و البراري أنسبُ مكانٍ لهم ،و من هذه البيئة الطبيعية نَشَأَت كلُّ صفاتهم، كما أنّهم يتّخذون بيوتهم من الوبر و الشعر بينما يتّخذها أهل الحضر من الحجارة و الطوب المحروق"[2]..

و من طَبائعهم وصِفاتهم يقول: "إنّ البدو أقربُ إلى الخير من أهل الحضر لأنّهم أقرب إلى الفطرة منهم، و أنّهم أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر."[3].

[1] – عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة،ص55.

[2] – عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة بن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر،ط2،دار الفجر للتراث،القاهرة،2013،ص163

[3] – عبد الرحمان بن خلدون، المصدر السابق، ص164

أمّا الحياة الريفية فإنّها تتميّز بخصائص تجعلها تختلف عن الحياة الحضرية من حيث طبيعتها والوسائل المستعملة، حيث يقول ابن خلدون أنّها : "تتميّز بالبساطة و البُعد عن الحياة النّاعمة والرياش و السكن الفخم و بالتالي فإنّ ثقافتهم هي الأخرى متواضعة و بسيطة و أوّلية ،لكنها معبِّرة أصدقَ تعبير عن حياة جماعتها"[1].

كما أنّ حياة أهل المدن عكس ساكني الريف تخضع لقوانين تعمل على تنظيمهم حتى لا يزيغ بعضهم على بعض، حيث يقول ابن خلدون دائما:" أنّ خضوع أهل الحضر للأحكام قضى على البأس في نفوسهم و لذلك لا يكون سكنى البدو إلا للقبائل ذات العصبية ،و أنّ العصبية تكون من الالتحام بالنّسب و لذلك لا يكون الصريح من النّسب إلاّ بين البدو و الذين يعيشون في عيشة وحشية"[2].

ممّا سبق يتّضح أنّ تمييز ابن خلدون بين خصائص كلّ من المجتمعين الرّيفي و الحضري يرجع إلى عاملين رئيسيين هما البيئة الطبيعية و العامل الإقتصادي:

فمن البيئة الطبيعية وجد ابن خلدون أنّ صِفات البداوة طبيعية و فطرية كالقناعة و الرضى و التعاون أمّا صفات الحضر فقد وصفها بالمتكلّفة و المصطنعة و أنّها تُخرِج أهل الحضر عن طبيعتهم الإنسانية إلى طبيعة أخرى مادية.

أمّا العامل الاقتصادي أو كما يسمّيه ابن خلدون "المعاش" فيُمثِّل العَصَب الحقيقي للتجمُّعات السكانية ،و نوع الإنتاج أي نوع النشاط الاقتصادي: "هو الذي يحدّد طبيعة العلاقات الاجتماعية و السلوكية و تصوّر حياة الجماعة في المكان و ما يترتّب على ذلك من بناء القرابة و السلطة و الدفاع إلى غير ذلك من الأمور الاستهلاكية الأخرى."[3]

[1]- عبد الحميد بوقصاص، مرجع سابق،ص57.
[2]- عبد الرحمان بن خلدون ،المصدر السابق، ص169.
[3]- عبد الحميد بوقصاص، مرجع سابق ،ص56.

أمّا عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم فقد وَصَف المجتمع الريفي بأنّه يتميّز بعلاقة تماسك ميكانيكية أي أنّ أفراد المجتمع الريفي يستجيبون لبعضهم البعض ميكانيكيا ،في حين أنّ المجتمع الحضَري يقوم على تبادل المنفعة في استجاباتهم إلى بعضهم البعض حيث: "إنّ المجتمع الريفي يقوم على التضامن الآلي لأنّ نوع العمل واحد بالنسبة للجميع أي أنّهم متجانسون من هذه الناحية، أمّا المجتمع الحضَري فيسوده التضامن العضوي على أساس تقسيم العمل و قيام كلُّ فئة بنوعٍ معيّن منه يكمّل الأنواع الأخرى ،و بذلك يكون أعضاء المجتمع كأعضاء الجسم، كلٌّ منهم يؤدّي وظيفة خاصة، ولكنّهم جميعا يتساندون على قيام الكائن (المجتمع) بوظائفه الكلية "[1].

كما أنّ سكان الرّيف يتميّزون بنوع من التجانس من حيث السّمات الثقافية و النفسية الاجتماعية بينما يتميّز المجتمع الحضري بعدم التجانس لأنّه يضمّ ثقافات مختلفة و متناقضة حيث يقول لويس ويرث: " يتميّز المجتمع الرّيفي بالتجانس وتَشيع فيه العلاقات الأولية القَرَابية ،و تسود فيه قواعد الضبط الاجتماعي غير الرّسمي كالعادات والأعراف والتقاليد السائدة وذلك عكس المدينة التي تتميّز بعدم التجانس لأنّها تضمّ نوعيات مختلفة من السكان والطبقات الاجتماعية وتَشيع فيها العلاقات الثانوية على حساب علاقات القَرابة كما يسود فيها الضّبط الاجتماعي الرّسمي المتمثّل في القانون."[2]

وبما أنّ الإشكالية الكبرى في علم الاجتماع هي مشكلة المفاهيم ،فإنّ تعاريف علم الاجتماع الريفي تتحكّم فيها عدّة عوامل منها ديمغرافية، اقتصادية، إدارية،....

فعلى سبيل المثال في الو.م.أ يُعتبر المجتمع ريفياً إذا قلّ عدد سكانه عن 2500 نسمة، أمّا إذا زاد عن ذلك فهو مجتمع حضري و لو كان يغلُب عليه الطابع الزراعي ،و بالتالي فإنّ مصطلح الريف هنا لا علاقة له بالمهنة الغالبة.

[1]- فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري ،دار الرضوان للنشر و التوزيع،الأردن،2014،ص25.

[2]- نفس المرجع,ص26.

لكنّ لوري نلسون ينتقد هذا التصنيف و يرى أنّ العامل الديمغرافي وحده ليس كفيلًا بتصنيف المجتمع الريفي إذا لم تتدخل عوامل أخرى، فيقول: " إنّ الأساس العددي لا يُمكن أن يكون متّصلا بالبيئة الريفية و الحضرية ،و لابدّ من إدخال بعض الخصائص كالمهنة و طبيعة العلاقات عند تعريفنا للبيئة الريفية"[1]

و لذلك انتهى إلى تعريف المجتمع الريفي على النحو التالي:

- عدد السكان لا يزيد عن 2500 نسمة.

- تكون العلاقات فيه مباشرة مؤدّية إلى طابع متميّز من الحياة الاجتماعية.

- المهنة الغالبة هي الزراعة و إن كان من الممكن إدخال مهن أخرى مع توافر الشرطين السابقين.

كما يمكن أن يُعرَّف المجتمع الريفي على أساس التقسيم الإقتصادي للمهن ،ففي بلدان العالم الغربي يقسِّم الاقتصاديون الأعمال الاقتصادية الى 3 أقسام:

- الصناعات الأولية التي تقوم على استخراج المادة الخام كالزراعة و الصيد و المناجم.

- الصناعات التحويلية كصناعة النسيج و صناعة الحديد و الصلب.

- قطاع الخدمات كالتعليم و الصحة و السياحة.....

و حسب هذا التعريف تُعتَبَر المجتمعات ريفية إذا اعتمدت على الصناعات الأوّلية، و بالتالي فإنّ المجتمع الزراعي و مجتمع الصيد و مجتمع التعدين طبقاً لهذا التصنيف هي مجتمعات ريفية.

ويمكن أيضا أن يُعرَّف المجتمع الرّيفي على أساس مهني ،كما هو الحال في بلدان أسيا و إفريقيا، فالمجتمع الريفي في هذه الحالة هو المجتمع الذي يَعتمِد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم ،و

[1]- محمود عبد الحميد حسين ،علم الاجتماع الريفي(قراءات و دراسات)،دار الوفاء للطباعة و النشر، الاسكندرية، 2012، ص27.

تُعتَبَر المجتمعات في أسيا و إفريقيا تَبَعاً لهذا التعريف مجتمعات ريفية في حين يزيد عدد السكان كثيرا على بعض المجتمعات الحضرية في الو.م.أ.

لكن يقول كروبر أنّ المجتمع الريفي: " هو الذي يعتمد سكانه على فلاحة الأرض و لا يعيشون منعزلين إذ أنّهم مرتبطون إلى حدٍّ ما بأسواق المدن و لكنّهم ينقصهم الاستقلال السياسي و الاكتفاء الذاتي الذي تتمتّع به العشائر والقبائل"[1].

و لعلّ أهمّ الخصائص التي تميّز أهل القرى هو ارتباطهم الشديد بالأرض و احتفاظهم بثقافة مميّزة ، وهذه الخصائص التي ذكرها كروبر قد ساعدت على إيضاح أنّ المجتمعات المحلية القروية تتكوّن من مجتمعات جزئية ذات ثقافات جزئية بمعنى أنّها تفتقر إلى التكامل الاجتماعي و الاكتفاء الذاتي إذا سلخناها من المجتمع الكبير التي هي جزء منه.

وأخيرا يمكن تصنيف المجتمع الريفي على أساس إداري، حيث أنّ المجتمعات الحضرية هي مراكز المحافظات و المقاطعات و التجمعات الإدارية الكبرى، و كلّ ما عدا ذلك فهي مجتمعات ريفية.

وفي الأخير تتميّز المجتمعات الريفية بمجموعة من الخصائص :

فعلى مستوى الحجم يُعتبر المجتمع الريفي صغيرٌ نسبياً إذا ما قورن بالمجتمع الحضري.

أمّا عدد السكان في الرّيف فهو أقلّ عدداً من سكان المدينة، كما أنّ الكثافة السكانية في الرّيف أقلّ من المدينة ،و هذا راجع إلى توفر المدينة على فرص كبيرة للعمل مقارنة بالرّيف مثل المصانع و الإدارات والمستشفيات، إضافة إلى أنّ البُنَى التحتية الموجودة في المدينة تعمل على استقطاب السكان من خارجها مثل الجامعات و المستشفيات.

[1]– عبد الرحمان بن خلدون، المصدر السابق، ص28

أمّا النشاط الإقتصادي، فغالباً ما ارتبط الرّيف بالزراعة لأنّ المهنة الغالبة هي الفلاحة هذا من جهة و لوجود الأراضي الصالحة للزراعة بكثرةٍ في الريف من جهة أخرى ،لكن ما يميّز مهنة الفلاحة في الرّيف أنّها مهنة عائلية يشترك فيها جميع أفراد العائلة من رجال و نساء صغاراً و كباراً و كذلك اعتمادها على وسائل تقليدية وتعتمد في السقي على مطر السماء.

كما نلاحظ وجود ضيعات صغيرة بجوار المنازل لتربية الحيوانات من أغنام و دجاج لتحقيق الإكتفاء الذاتي من البيض و اللّحوم و تجنّب التنقل للمدينة.

أمّا المساكن و المنشآت الرّيفية فتتّسم بالبساطة و عدم التعقيد و قلّة تكاليف الإنشاء بينما العكس في المدينة. ونلاحظ أنّ انتشار المساكن الريفية يتمّ على شكل خط مستقيم دون مراعاةٍ للمخططات العمرانية عكس المدينة التي تنتشر فيها المساكن بشكلٍ دائري حول مركز المقاطعة.

كما تتميّز المجتمعات الرّيفية أيضاً بارتفاع معدّلات البطالة بسبب غياب فرص العمل و غياب المجتمعات الصناعية التي تستقطب اليد العاملة.

لكن ما يميّز البطالة الريفية أنّها موسمية لأنّها مرتبطة بالفلاحة و كذلك اعتماد هذه الأخيرة على الوسائل التقليدية و العوامل الطبيعية.

ويتميّز سكان الرّيف بخبرتهم في الأمور الطبيعية و هذه الخبرة ناتجة عن ارتباط الفلاحة بالطبيعة و الظواهر الفلَكية بعكس ساكنِ المدينة الذي قَلَّما يتّصل بهذه الأمور الطبيعية (أمطار، جفاف ،رياح،...) لأنّ هذه الظروف لا تؤثّر على عمله وإنتاجه.

وتتّسم المجتمعات الرّيفية ببساطة العيش و الابتعاد عن الترف و الكماليات ،"فحياتهم تتميّز بالبساطة و البُعد عن الحياة الناعمة و الرياش و السكن الفخم "[1].

[1]– عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص155

و هذا برأينا راجع إلى مستوى دخل الأفراد المتدنّي و إلى البطالة الموسمية المرتفعة.

كما لا يمكننا إهمال العناصر الثقافية الرّيفية، حيث تُعتَبَر الثقافة الرّيفية من النّوع المقدّس أو بطئ التغيّر و المرتبط بالعقائد و التقاليد " و يلعب الشكل السلوكي دوراً هاماً في مثل هاته الثقافات حيث يهتمّ الأفراد بالشكل الذي يستجيب به أفراد المجتمع للمواقف المختلفة "[1].

و من سِمَات الثقافة الرّيفية أنّها تتميّز بالمقاومة و التصدّي لكلّ جديد كالموضة مثلاً عكس المدينة التي هي عبارة عن بوْتَقة تختلط فيها الأجناس و الثقافات المختلفة من سيّاح و عمال مهاجرين بالإضافة إلى وجود منابع الثقافة كدُور السينما و المسارح و المعارض و المهرجانات و التي تترك أثارها واضحةً على سلوك الأفراد و مظاهرهم.

هذا و يُعتَبَر سكان المجتمعات الرّيفية جدّ متديّنين نظراً إلى طبيعة عمل سكان الريف التي تجعلهم أكثر قُرباً و تعلّقاً بقوّة الله من سكان المدن، إذ أنّ المزارع يُفلح أرضه و يزرعها و لكنّه لا يَضمَن محصوله و خاصة إذا امتنعت السماء عن المطر أو أصاب المحصول حشرة أو مرض ،عكس الفرد في المجتمعات الحضرية فإنّه يتحكم إلى درجة كبيرة في إنتاجه باعتماده على الوسائل التكنولوجية ،كما أنّ مظاهر الحضارة المادية في المدينة تشغُلُ معظم الأفراد عن التديّن في غالب الأحيان.

كما يمتلك المجتمع الرّيفي وسائل للضبط الاجتماعي و يُقصَد بها ضبط سلوك الأفراد في حدود المعايير و القِيَم المتعارف عليها في المجتمع و هناك نوعان: الداخلي و يعتمد على رقابة الفرد نفسه على سلوكه و تصرّفاته و هذا النّوع يعتمد بشكل أساسي على ما نسمّيه بالضمير ،أمّا الخارجي فهو إمّا ضبط اجتماعي غير رسمي كما في حالة رقابة الأسرة أو القبيلة أو العشيرة أو ضبط اجتماعي رسمي كما في حالة رقابة الهيئات المختصّة كالعدالة و القانون.

[1]– محمود الأشرم، محاضرات في علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة حلب سوريا، 1976، ص42.

أمّا الضّبط الاجتماعي السائد في المجتمعات الرّيفية فهو من النّوع الداخلي نظراً للتديّن الشديد للأفراد و قربهم من الله، ثم يأتي الضّبط الاجتماعي غير الرّسمي نظراً لكون المجتمعات الريفية جماعات قائمة على القَرَابة الدموية و الصَّدَاقة، و واقعياً تُعتبَر أساليب الضبط الاجتماعي غير الرّسمي أكثر نجاعةً و كفاءةً من الأساليب الرّسمية و هذا عكس المجتمع الحضري أين تكون العلاقات الأولية القائمة غالباً على أساس رابطة الدّم ضعيفة و بالتالي فإنّ وسائل الضبط الاجتماعي غير الرّسمي كالجماعة و شيخ القبيلة أو العادات و التقاليد تكون غير فعّالة و غير ناجعة، مما يحتّم على أفراد المجتمع الحضري اللّجوء إلى وسائل ثانوية لكبح جماح روح الاستغلال التي تنشأ عادةً عن ذلك الاتصال و الاحتكاك بين أفراد لا تربطهم علاقات شخصية أو عاطفية و تتمثّل هذه الوسائل في تنظيمات القضاء و المحاكِم و الشرطة،..

وتتميّز العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الرّيفية بأنّها علاقات قوية بين الأفراد و تقوم على أساس الاتصال المباشر أي وجهاً لوجه فلا زالت ظاهرة التويزة موجودة إلى اليوم في المجتمع الرّيفي، حيث يتعاون الأفراد مع بعضهم البعض في أوقات الزراعة و الحصاد وفي بناء المساكن، كما نلاحظ كثيراً مظاهر التعاون في الأفراح و المناسبات أو في المآتم.

أمّا العادات والتقاليد في المجتمعات الرّيفية فهي من الأمور المقدّسة، و التي يَجعلُها الأفراد في مرتبة اللّامفكّر فيه، و لهذه العادات و التقاليد و الأعراف حُكْم القوانين في المجتمعات الحضرية.

ومن الظواهر التي تكثر في الريف هي ظاهرة الأمية، حيث تنتشر الأمّية في الرّيف بصورة كبيرة و خاصة عند النساء بسبب معارضة الآباء إرسال بناتهم إلى المدارس و التي تكون في الغالب بعيدة نسبياً، أمّا المؤسسات التعليمية فهي بالكاد تقتصر على مراحل التعليم الابتدائي.

وبما أنّ التغيّر الاجتماعي من طبيعة المجتمعات البشرية ،فإنّ التغيّر الاجتماعي في المجتمعات الرّيفية يُعتَبَرُ بطيئاً نسبياً إذا ما قُورن بالتغيّر الاجتماعي في المدينة ،و ذلك لأنّ أهل الريف محافظون

بطبيعتهم و لا يقبَلون الجديد من أساليب الحياة بسهولة، بينما يكون التغيّر الاجتماعي في المدينة سريعاً نسبياً و هو دليلٌ على تكيّف العناصر الثقافية المحلّية مع الثقافة الأجنبية.

ومن الصفات المميّزة و الخاصة بالمجتمعات الرّيفية هو تميّزها بظاهرة العصبية التي أشار إليها العلّامة ابن خلدون في مقدّمته الشهيرة ،و تظهر جلياً أثناء حدوث نزاعات و خلافات (غالبا بسبب الأراضي) أو عند الأخذ بالثأر ،و هذا عكس المجتمعات الحضرية التي لا تُقيم وزناً لهذه الظواهر.

كما ينفرد سكان المجتمع الرّيفي بخصائص التجانس والاستقرار والعزلة النسبية، وهي عزلةٌ لا تخصّ الفرد بل تخص الجماعة، لذلك تتكفّل القرية بدرجةٍ ما بإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لسكانها، وتؤلّف داخل القرية وحدة مستقلّة ذات اكتفاء ذاتي "و على ذلك فسكان المجتمع الرّيفي متشابهون في سِماتهم الفيزيقية و أقلّ تفاوتا فيما بينهم ،و التشابه بينهم كبير."[1] أمّا خاصية اللاّ تجانس فهي النتيجة الحتمية لظاهرة التحضّر كعملية تركّز مجموعة كبيرة من السكان في منطقة صغيرة و محدّدة " ويبدو هذا الارتباط بين هذين المتغيّرين واضحاً إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أنّ الكثافة السكانية الحالية تزيد إلى أقصى درجةٍ ممكنةٍ من عملية المنافسة سواء على المكان أو على الامتيازات والإمكانات المتاحة"[2].

[1]– حسين عبد الحميد رشوان، علم الاجتماع الريفي ،المكتب العربي الحديث، القاهرة، 2003، ص65.

[2]– محمد ياسر الخواجة ،علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية و التحليل الواقعي، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر2010، ص24.

II. –سياسة تفكيك النظام الاجتماعي التقليدي في الجزائر :

تَعتمِد المجتمعات الرّيفية على الزراعة والرعي كنشاطين اقتصاديين رئيسيين، وبالتالي فإنّ للأرض قيمة اجتماعية ورمزية داخل القبيلة، فهي موردُها الرئيسي ووسيلتُها الوحيدة للإنتاج فقوّة القبيلة مرتبط بالأرض التي تشغلها من حيث المساحة أو الجودة أو الموقع.

كما أنّ الوضعية العقارية للأرض في الفترة العثمانية كانت ملائمة لذلك النوع من النظام الاجتماعي ألا و هو القبيلة، لِذلك كانت تتميّز أغلب الأراضي بالملكية الجماعية، حيث كان هناك عدّة أصناف من الملكية العقارية:

فمعظم أراضي القبائل كانت ضمن الملكية الجماعية أو ما يُسَمَّى أراضي العرش ،و لا يمكن لأحد أن يَستأثِر باستغلالها لوحده، أو يُقيم مشروعاً خاصاً به، و في الغالب يتمّ زراعتها بصفة جماعية أو تُقام عليها مشاريع ذات منفعة عامة للقبيلة، كبناء مسجد، أو طريق ،أو مقبرة،....

أمّا أراضي الحبوس أو الوقف فهي الأراضي الخاصة بالمساجد أو الزوايا، و هي غير قابلة للبيع، و تُستعمَل مداخيلها في حالة الكراء أو الاستغلال لتمويل الجمعيات الخيرية كالزوايا و المساجد،" و تتمتع لدى السكان برهبة دينية و قدسية كبيرتين[1].

كما كان لأفراد الطبقة الحاكمة من الأتراك و رجال الجيش أو القبائل المتعاونة معهم (قبائل المخزن) نصيب من الأراضي ، ويُطلق عليها اسم أراضي البايلك، وهي في الغالب من أحسن الأراضي و أجوَدِها و كانت " تُستغَلُّ عن طريق نظام العمل الإجباري (التسخير) الذي كان يفرضه الباي على القبائل إلى جانب عمل الخمّاسة"[2].

[1]– درويش حسين ،التغير الاجتماعي في الريف الجزائري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر،1990،ص26.

[2]– نفس المرجع، ص 26.

وبالمقابل فإنّ أراضي الملكية الخاصة تعدُ قليلة مقارنة بالأنواع الأخرى من الملكية وهي تنقسم الى قسمين:

- الملكية الفردية: وهي الأراضي الخاصة بالأغنياء و كِبَار المُلّاك.

- الملكية العائلية: وهي الأراضي التي لم تخضع بعدُ لقسمة الإرث، وبقِيَت تُستغَلُّ بصفة جماعية أي دون تقسيم.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830و احتكاكه مع القبائل التي قادت المقاومة ، إستوعب الاستعمار الفرنسي بسرعةٍ مَدَى رمزية القبيلة على المستوى السياسي و الاجتماعي، فَعَمَل على تفكيكها وتحطيمها " لأنّ القبيلة هي الحقيقة السياسية الوحيدة الراسخة في المجتمع الجزائري[1].

لقد تمّت عملية التفكيك بدعوى إدماج السكان الأصليين "المتوحّشين" في أنوار الحضارة الغربية .إذ كانت المكاتب العربية تَعتبِر جُمود المجتمع الأصلي راجعٌ إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

لقد سار التفكيك على عدّة محاور:

فأوّل مرحلة تمّثلت في عملية نزع الملكية عن طريق سنّ مجموعة من القوانين و المراسيم، والتي كانت ترمي إلى الاستحواذ على أكبر قدرٍ من الأراضي و أجوَدِها ،و توزيعها على المعمّرين من أجل توسيع الاستيطان، حيث كانت تشكّل الملكية الجماعية قوّةً في وجه التوسّع الفرنسي، و كمثال على هذه المراسيم[2]:

- ✓ مرسوم 1843: الذي ينصّ على أنّ أراضي البايلك تابعة للدولة الفرنسية، بدعوى هجرة الملّاك الأصليين من الأتراك.

[1]- محمد مدان، المرجعية السوسيو تاريخية للسلطة السياسية في الجزائر ،دار نشر ابن خلدون، تلمسان، 2010، ص101.

[2]- المرجع نفسه، ص 101-102

- ✓ أمرية 1844: التي تلغي الطابع الخاص لأراضي الحبوس و الأوقاف، أي تُبَاعُ و تُشْتَرَى بين الأفراد ،لقد أدّى هذا القانون إلى تحطيم القدسية و الرّمزية، التي كانت تتمتع بها الأملاك الوقفية في المخيال الشعبي لَدَى الفرد الجزائري، كما يَهدِف هذا القانون إلى وقف كلّ أشكال مصادر تمويل الثورات والتمرّدات التي كانت جلّها ممولّة من الزوايا و الجمعيات الدينية.
- ✓ قانون 31 أكتوبر 1845:والخاص " بمصادرة أراضي كلّ من يقوم بعملٍ عدائي ضدّ الفرنسيين أو القبائل الموالية للفرنسيين، ومصادرة أراضي كلّ من يساعد العدوّ بطريقة مباشرةٍ أو غيرِ مباشرةٍ ،و مصادرة الأراضي الشاغرة التي تركها أصحابها ليلتحقوا بالعدو"[1].
- ✓ قانون 21 جويلية 1846: الذي نصّ على أنّ كلّ الأراضي غير الموثقة خاضعة لأملاك الدولة.
- ✓ قانون 1851: ويخصّ مصادرة أراضي العرش من أجل المنفعة العامة و ترك فقط ما نسبته 20% من الأراضي للقبيلة.
- ✓ قانون 21 جوان 1871: الذي ينصّ على منح 100.000 هكتار للاجئين من الألزاس و اللّورين ،عَقِبَ الاحتلال الألماني لهاتين المقاطعتين الفرنسيتين سنة 1870.
- ✓ قانون warnier 26 جويلية 1873:الذي صرّح أمام البرلمان الفرنسي ،أنّ أراضي الإرث يجب أن تُقسَّم ،أي لم يَعُد من حقّ المسلمين المحافظة على الأملاك الجماعية .

لقد كانت نتيجة هذه القوانين أن ثَمَّ سلب ومُصادرة أغلب الأراضي الخِصبة التي كانت بحوزة الجزائريين، وثَمَّ توزيعها على المعمِّرين. والجدول التالي يوضح سياسة اغتصاب و نهب الأراضي على مدى 100سنة.

[1]- درويش حسين ،مرجع سابق،ص27.

-جدول رقم 1: حجم الأراضي المغتصبة من طرف الاستعمار الفرنسي :

السنة	المساحة بالهكتار
1850	115.000
1870	765.000
1900	1.982.000
1930	2.364.000
1940	2.720.000
1951	2.727.000

المصدر: محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص119

إنّ الملاحظة التي يمكن أن نستخلصها من هذه الإحصائيات أنّ عملية سلب و مصادرة أراضي الجزائريين كانت عبارة عن سياسة مدروسة و مُمنهَجَة و لم تتوقف منذ أن وَطَأت أقدامُ أوّل جندي فرنسي الأراضي الجزائرية.

لقد كان من نتائج مصادرة الأراضي اختفاء العلاقات الاجتماعية التقليدية القائمة على التضامن الآلي و التآزر بين أفراد القبيلة الواحدة، و أدّت إلى انتشار الفقر و البُؤس في الأرياف و انتشار مظاهر اللّصوصية التي تُعَدُّ دخيلة على المجتمع التقليدي في تلك الفترة.

كما لا ننسى ظاهرة لصوص الشرف التي انتشرت عبر الأرياف مثل بوزيان القلعي في الغرب الجزائري، وحسين برحايل في الشرق، حيث تمّ تخليدهم في الثقافة الشعبية عن طريق أبيات شعرية

كأبطال ،لأنّهم كانوا يقومون بسرقة مخازن الحبوب و الطعام من المعمّرين و يوزّعونها على الفقراء في الأرياف.

بعد القضاء على القاعدة المادية التي ترتكز عليها القبيلة، و هي الملكية الجماعية للأرض عن طريق المصادرة المكثّفة للأراضي و توزيعها على المعمّرين ،عَمَدَ الإستعمار الفرنسي إلى تفكيك النظام الاجتماعي للقبيلة وهذا عن طريق تفتيتها إلى دواوير، " و الدّوار هو نظام إداري يقوم على أساس وجود مجموعات غير متجانسة من السكان في منطقة معيّنة ،و مجموعة من الدواوير تنتمي إلى بلدية ،هذه البلدية غالباً ما تكون مختلطةً و خاضعةً مُباشَرةً للسلطات العسكرية الفرنسية"[1].

لقد تمّ إنشاء هذا التنظيم الإداري بموجب قانون 22 أفريل 1863، و هذا القانون لم يكن يَهدِف الى تكسير النظام الاقتصادي للقبيلة فحسب ،بل كان يهدف إلى إحداث قطيعة اقتصادية واجتماعية ونفسية للفرد مع القبيلة، وهذا يَعني اجتثاث الفرد عن كيانه الأصلي الذي تربّى و ترعرع فيه أي يُصبح فرداً منزوع الجذور والهوية.

" لقد أدّت هذه السياسة التفكيكية إلى تمكّن فرنسا في نهاية سنة 1870 من القضاء على 374 عرش وإنشاء 656دُوارا يتواجد بها 1.057.066 نسمة، تُقيم في مساحة تَقِلّ عن 6.833.751 هكتار "[2].

كما كانت تهدِف هذه السياسة أيضاً إلى القضاء على الأرستقراطية القَبَلِية و الزعماء المحليين وشيوخ القبائل الذين تزعّموا المقاومة العسكرية.

إنّ من نتائج تفكيك القبيلة إلى دواوير هو تجمّع مجموعة من السكان داخل إقليم جغرافي صغير، غير متجانِسين ثقافياً و اجتماعياً، و تحرّكُهم النَّعَرات الطائفية و القبَلية.

وكمثالٍ على سياسة تفكيك القبيلة إلى دواوير نأخذ مثال قبيلة العطّاف بحوض الشلف، ونُتابع المسار الذي تمّت عليه عملية التفتيت ابتداءً من سنة 1863 إلى غاية القرن 20.

[1]- محمد مدان، مرجع سابق ،ص103

[2]- نفس المرجع، ص103.

التفكيك الإداري المتلاحق لقبيلة العطاف تحت الإدارة العسكرية[1]

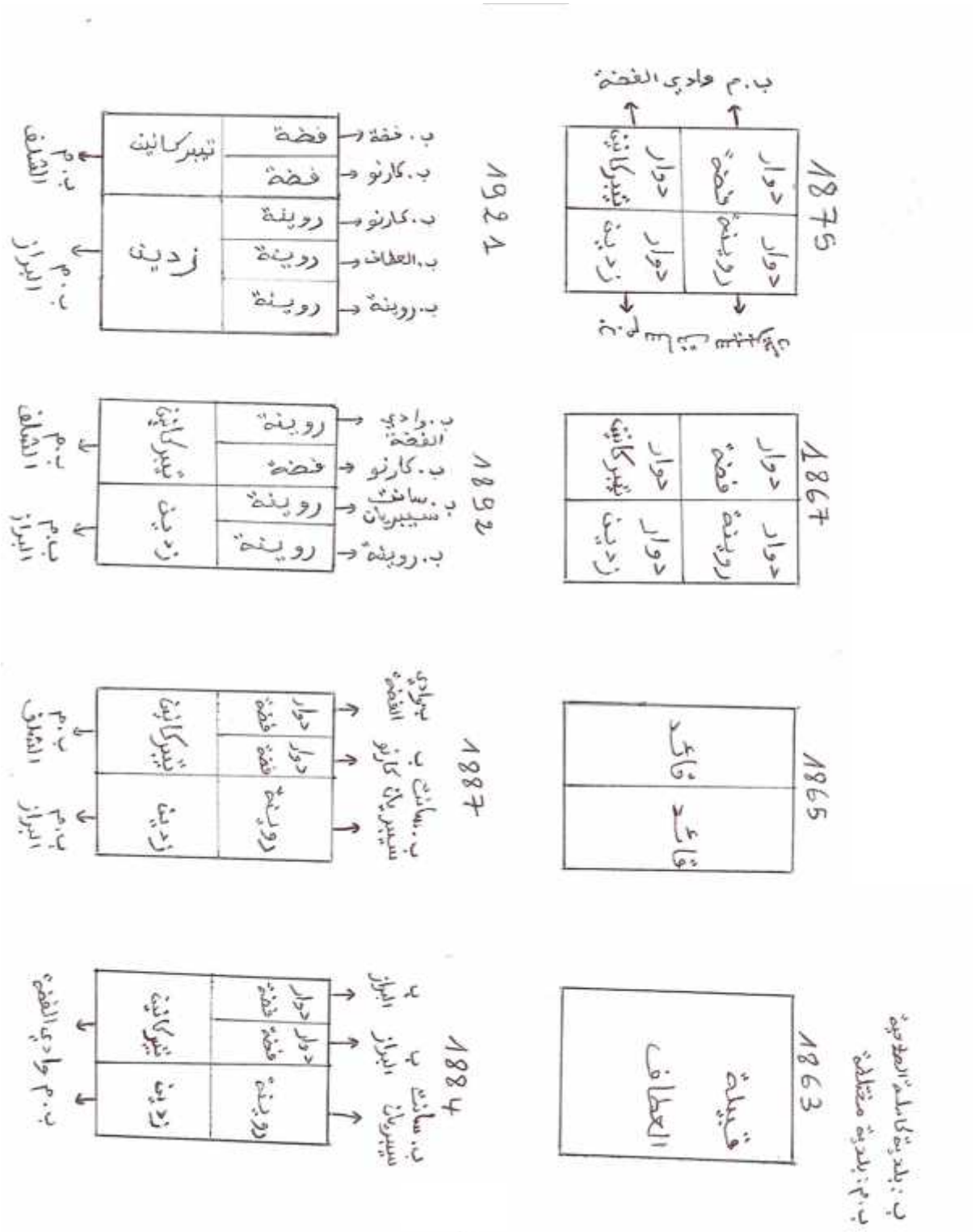

[1]- محمد مدان ، المرجع السابق، ص 105

يفتقدون إلى التجنّس، انتقلت السلطات الاستعمارية إلى تحطيم المقوّم الأخير للمنظومة الاجتماعية التقليدية و المتمثل في الملكية الجماعية للأرض ،و ثمّ ذلك من خلال تشجيع النزعة الفردية و التبادل الحّر.

حيث اعتَبَر قانونwarnier 26 جويلية 1873 أنّ كلّ الأملاك العقارية خاضعة للقانون الفرنسي ،و بالتالي تمّ فرض الملكية الخاصة مقابل عدم الاعتراف بالملكية الجماعية ،أي تمّ فردنة الإنسان الجزائري بقوّة القانون. لقد أدّى هذا كلّه إلى القضاء على مؤسسة القبيلة في أهمّ مقوّماتها (نظام الجماعة، والملكية الجماعية)، فتشجيع الفردانية أَضْعَفَ العلاقات التقليدية و أضعَفَ روح الجماعة التي تحوّلت إلى مجرّد ذكرى في المِخيال الشعبي لهؤلاء الأفراد.

لقد كان من نتائج هذه السياسة الاستعمارية أن أصبح الريفيون إمّا عمّالا أجراء في مزارع المعمّرين أو خمّاسين. " و قد دلّت الإحصائيات أنّه حتى سنة 1950 لم يكن في الرّيف الجزائري إلّا حوالي 10% ممّن يعملون بنظام الخمّاسة و 12% من الرّعاة ،أمّا العمّال الذين يحصلون على أجور زراعية (دائمون و موسميون) فلم تتجاوز نسبتهم 12% سنة 1954،بالإضافة إلى وُجود مليون من الرّيفيين العاطلين "[1].

ونتيجةً لهذه الأوضاع وجد الرّيفيون أنفسهم أمام حتمية الهجرة من الوسط الريفي، و التي أخَذَت عدّة أشكال:

- الهجرة الريفية نحو المدن طلباً للعمل.
- الهجرة نحو مزارع الأوروبيين المتواجدة بالسهول الخِصْبة في متيجة، عنابة ،وهران،...
- الهجرة الخارجية نحو فرنسا.
- الانخراط في صفوف الجيش الفرنسي.

[1]- محمد السويدي ،مرجع سابق:ص77.

III. – التنمية الرّيفية بعد الاستقلال:

لقد نالَت الجزائر استقلالها بعد 132 سنة من الإحتلال و حربٍ دامت 7 سنوات و نصف، كما ورِثَت أيضاً وضعية اقتصادية و اجتماعية جدّ كارثية ،و تمثّلت الخسائر فيما يلي[1]:

– مليون و نصف مليون شهيد بالإضافة إلى المعطوبين و اليتامى و اللاجئين خارج الوطن.

– 731.000مهاجر من الأرياف إلى المدن في الفترة 1954–1962،و قد أدّى هذا إلى الاختلال بتوازنٍ كان هشّاً بين الريف و المدينة.

– تدمير 800قرية كان يقطنها حوالي 2 مليون ريفي.

– تقلّص عدد المواشي من 9 ملايين رأس سنة 1910 إلى 5 ملايين رأس سنة 1962.

– تقلّص الغابات و احتراقها بسبب عمليات القصف و الإحراق أثناء العمليات العسكرية.

كما غادر 900.000 أوروبي الجزائر في الفترة 1961–1962 معظمهم من الفنّيين و التقنيين، حيث أصبح القطاع الاقتصادي بدون تسيير .

أمّا على المستوى الفلاحي فظهَرَت الفوضى نتيجة استيلاء الفلّاحين على الأراضي و المزارع التي كان يمتلكها المعمّرون ،ممّا جعل الدولة تتدخّل لتنظيم القطاع عن طريق فرض سياسة التسيير الذاتي.

1–سياسة التسيير الذاتي :

لقد كانت سياسة التسيير الذاتي حتميةً لابدّ منها في ظلِّ الفوضى التي عرفها القطاع الفلاحي بعد الاستقلال ،و من أجل الاستمرار في الإنتاج و تفادي الأزمة الإقتصادية ،لقد كانت

[1]– خيري عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، مصر والمغرب العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1983، ص 146–149 بالتصرف.

عفوية لكن سرعان ما أَخَذَت اتّجاهاً أكثرّ تنظيماً بتثبيت أركان الدولة، هذه الأخيرة أعطته الصّبغة القانونية في مارس 1963 بعد اعترافها بلجان التسيير.

وقامت الدولة بتكوين وحدات التسيير الذاتي انطلاقاً من مزارع المعمِّرين السابقة، محوّلة 20.000 مزرعة "أي أكثر من 2.5مليون هكتار من أراضي المعمّرين موزعة على 2200مستفيد عمومي (أي بمعدّل أكثر من 1000هكتار/مستفيد).ومن بين هذه الأراضي ،حوالي 250000 هكتار سيعاد توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين ، الذين جُمِعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج"[1].

لقد كانت سياسة التسيير الذاتي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

– المحافظة على الأراضي ذات الجودة العالية وحمايتها من كلّ أشكال الإستغلال الفردي أو الجماعي.

– الإستمرار في الإنتاج و خلق فكرة المِلْكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

– تنظيم القطاع الفلاحي باستعمال أساليب أكثر نجاعة.

– جعل الأراضي في خدمة الفلاّحين لتشجيع الإنتاج.

لكن بعد سنوات من تطبيق سياسة التسيير الذاتي لم يتمّ تحقيق الأهداف المرجوة لأسباب منها:

– اهتمام الدولة كان منصبّاً على القطاع الفلاحي مع تجاهل تامّ للمجتمع الريفي الذي يُعتَبر الحاضن الرئيسي للفلاحة.

– التسيير كان مركزياً و تابعاً للسلطات العليا في البلاد و أداة التنفيذ هي الدواوين ،مما ثبَّتَ أركان المركزية و البيروقراطية و مثَّلَ مناخاً مناسباً لظهور عدّة مشاكل و صعوبات.

[1]– عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات اللبرالية، تر: عبد القادر شرشار، مجلة إنسانيات، العدد 22، 2003، ص 32.

– فشل الدولة في إيجاد علاقة قوية تربط عمال الوحدات بالأرض و هذا نظراً لأنّهم أُجَراء و ليسوا فلّاحين .الشيء الذي أثّر على مردودهم العام.

لكن نعتقد أنّ أكبر نتيجةٍ حقّقتها سياسة التسيير الذاتي هو توظيف" 186.575 عاملاً زراعياً يَعُولون حوالي مليون نسمة من أبناء الريف إضافة إلى العمال الموسميين، في وقت كانت البطالة تضرب بأطنابها المجتمع الريفي[1].

2: سياسة الثورة الزراعية:

لقد عرَفت هذه الفترة الإنتقال من إعادة بناء المجال الرّيفي إلى تنمية و تهيئة هذا الأخير، هذا المفهوم الأخير (التنمية الريفية) يمسّ كلّ مكوّنات المجال الريفي ،و لتطبيقه حُدِّدَت منهجية عمل، وهذه المنهجية تتجسّد في وضع مخططات مثل الثلاثي والرباعي الأول والرباعي الثاني، وهذه الوسيلة انطلقت تنمية المجال الريفي نحو آفاق و أهداف جديدة منها:

– إعادة إحياء المحيطات المسقية.

–تقديم مساعدات مالية للفلّاحين الصغار.

– المحافظة على المجال و العالم الرّيفي (مثال السدّ الأخضر).

– حماية بعض المناطق في الأطلس التلّي كحماية السفوح و منع التوحل.

لقد أصبح المجال الرّيفي عبارة عن ورشة كبيرة تحتوي على عدّة مشاريع: بناء القُرى و السكنات، شقّ الطرق، وضع قنوات لصرف المياه و الري، عملية التشجير.

لقد كان الفلّاح هو الهدَف و المحرِّك لعملية التنمية، "خاصة مع صدور قانون الثورة الزراعية المكون من 280مادّة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت شعار الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلاّ

[1]– محمد السويدي ،مرجع سابق،ص129

من يفلحها أو يستثمرها"[1]، لقد أعطى هذا القانون الإطار السياسي لهذه العملية، فانتشرت التعاونيات، خاصة التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات capcs والتي كان تأسيسها على المستوى البلدي في سنة 1974،و وظيفتها هي ضمان الخدمات الضرورية من تموين وتسويق وتهيئة ريفية وتحديد الملكيات (تأميم أراضي المتغيّبين و تحديد الملكيات الكبيرة)، وتنمية المجال الرّيفي وهذا بمحاربة كلّ الفوارق الموجودة بين الريف و المدينة، و كذا وضع حدّ للنزوح الريفي عن طريق تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، ببناء القرى الإشتراكية و توفير التجهيزات الضرورية.

كما تمّ وضع مشروع لإنجاز ألف 1000 قرية فلاحية و توزيعها على الفلاحين، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وسعياً لإيجاد التوازن.

لقد جاءت الثورة الزراعية بنتائج مكمّلة لتلك الخاصة بالتسيير الذاتي و بعضها كان تصحيحاً لأخطاء التسيير الذاتي. فقد كان الهدف الأساسي للثورة الزراعية هو تحسين الأوضاع في الأرياف و تقليص الفوارق التنموية بين الرّيف و المدينة، و الحدّ من النزوح الرّيفي نحو المدن، واستقرار العمال الزراعيين في الوسط الرّيفي ،إلا أنّ هذه التقديرات كانت خاطئة، لأنّ سياسة الثورة الزراعية أحدثت تغيّرات جذرية في التركيبة الاجتماعية و العقارية بالأرياف، حيث تعدّ ظاهرة الهجرة الريفية أكبر معضلة واجهها الريف. والجدول التالي يوضّح ذلك.

[1]– طالبي بدر الدين – صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، العدد 31 /2015، ص 216

-جدول رقم2 : تطوّر الهجرة الريفية بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان في مختلف التعدادات السكانية:

السنوات / عدد السكان	1966	1973	1977
عدد السكان الإجمالي	11.8م	14.7م	16.9م
نسبة عدد سكان المدن	%33	%39	%42
نسبة عدد سكان الريف	%67	%61	%58

المصدر: محمد السويدي ،مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص119.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة عدد سكان المدن من تعداد لآخر، خاصة بين سنتي 1966 و1973 وهي المرحلة التي شهِدَت سياسة التصنيع في الجزائر، حيث عمِلَت الصناعة على جذب المزارعين و الملاّكين الصغار نحو المدن. كما أنّ القرى الاشتراكية أصبحت كأنوية لمدنٍ صغيرة في تطوّر، تحتوي على جميع المزايا الحضرية الأساسية ،التي غيّرت من الطابع الفلاحي للرّيف، وعَوَّدت الفلاّحين على حياة شبه حضرية و ساهمت في تكسير علاقة الفلاح بالأرض.

3- الفترة 1980-1990:

في هذه العشرية لم تُدْرَس قضية التنمية بوسائل إيديولوجية، حيث تجسّدت العملية في توقيف الثورة الزراعية و إلغاء شبكات التعاونيات، و تبنِّي الدولة لسياسة فلاحية جديدة هي إعادة الهيكلة، والتي جاءت مكمّلة للشقّ الاجتماعي الذي ركّزت عليه الثورة الزراعية، و هذا بتبنّيها للشقّ الأخر وهو التنمية الاقتصادية و تقوية الإنتاج الفلاحي.

لقد كانت جلّ أهداف هاته السياسة تصبّ في قالب واحد و هو التنمية الاقتصادية، لقد تكوّنت مزارع فلاحية اشتراكية DAS، انطلاقا من دمج تعاونيات الثورة الزراعية ووحدات التسيير

الذاتي وهذا ابتداء من سنة 1981،"حيث مسّ هذا المشروع 2000 مزرعة مسيّرة ذاتيا والتي تحوّلت إلى 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية (DAS)"[1].حيث بالإضافة إلى إعادة الهيكلة ظهرت في المجال الرّيفي عدّة ورشات تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للمجتمع الرّيفي، مثل مشاريع البناء الذاتي و التي استفادت منها جلّ البلديات الرّيفية عبر الوطن، و مشاريع شقّ الطرقات ،و مشاريع المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي،...

لقد تمّ إقرار هذه المشاريع في ظلّ وجود مداخيل مرتفعة للخزينة وهذا بفعل ارتفاع أسعار النفط عالمياً ،لكن غياب مخططات للتنمية العمرانية أدّى إلى توسّع الفوارق بين الوسط الريفي و الوسط الحضري.

لكن ومع بداية تطبيق هذه السياسة واجَهَت البلاد أزمة اقتصادية و اجتماعية أثّرت بشكلٍ مباشرٍ على التنمية الريفية و تمّ بذلك الاستغناء عن بعض المشاريع.

و في خِضَمِّ هذه المشاريع ظهرت إلى الوجود سياسة فلاحيه جديدة سنة 1987 و هي سياسة إعادة التنظيم أو بالأحرى الاتجاه نحو الخوصصة، وهذا من خلال القانون 87-19 الصادر في نوفمبر 1987[2]، خاصة و أنّ كلّ السياسات السابقة لم تهتمّ بجانب مهمّ يتوقّف عليه المجتمع الرّيفي و هو خلق علاقة مباشرة للفلاّح بالأرض ،هذه الأخيرة التي طالما ظلّت حقوق ملكيتها للدولة ممّا ساهم في تفشّي روح الاتكال و تفضيل صفة الأجير أو العامل على صفة الفلاّح.

لقد مثَّلَت هذه السياسة نهاية حقيقية لسيطرة الدولة على القطاع للفلاحي و مهّدت الطريق للخوصصة عن طريق منح الاستقلالية التامّة للفلاّحين، كسبيل وحيد للخروج من الأزمة.

[1]- عمر بسعود، المرجع السابق، ص 33.

[2]- المرجع نفسه، ص 34.

4- الفترة 1990-2000:

عاشت الجزائر في هذه الفترة مرحلةً حرجةً في تاريخها بسبب دخولها في أزمة سياسية حادّة، كان لها الأثر الكبير على كلّ الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، أدّت إلى تخلّي الدولة عن كلّ الإصلاحات و المشاريع التي كانت مُبرمجة ،و عَرف القطاع الفلاحي ركوداً و تخلّفاً نتيجة غياب استراتيجية واضحة المعالم في التسيير، كان لها الأثر الكبير على الرّيف الجزائري الذي تضرّر كثيراً نتيجة الأوضاع السائدة آنذاك .

لقد كان من نتائج هذه الأوضاع أن شهدت الجزائر موجة نزوحٍ ريفي كبيرة بسبب غياب الأمن الناتج عن الإرهاب الذي عاث في الوسط الريفي فساداً ،بالإضافة إلى تدهور الأوضاع المعيشية جرّاء الفقر و التهميش.

وبالتالي تُعتبر هذه المرحلة فترة خالية من السياسات الفلاحية و برامج التنمية الريفية. لكن في سنة 1997 أقرّت الدولة المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرّخ في 15 ديسمبر 1997[1] المسمّى بقانون استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ويهدف هذا القانون إلى:

-تثبيت سكان الأرياف في قُراهم و الحدّ من النّزوح الريفي.

-استغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز.

-لا مركزية تخطيط التنمية الريفية.

-إشراك الفلاّحين في تنمية أقاليمهم.

-التكامل بين جميع برامج التنمية الريفية، كحماية و تنمية الثروة الغابية ،مكافحة الانجراف والتصحّر، حماية السهوب،...

[1] - decret executif n° 67-483 du 15 chaabane 1418 correspondant au 15 decembre 1997.

إنّ هذه المشاريع و إن كانت تحمل العديد من الايجابيات كتثبيت السكان في الوسط الريفي و زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ،إلا أنّها تبقى قليلة و على نطاق محدود ،فيما يَبقى الريف الجزائري بمساحته الشاسعة و عدد سكانه الكبير يُعاني من الظروف الاجتماعية و الاقتصادية القاهرة جراء انعدام الأمن زيادة على الفقر و التهميش ،ممّا يَستدعي سياسة تنمويةً شاملةً تهدف إلى تحقيق توازن بين الرّيف و المدينة ،و القضاء على الفوارق الجهوية.

5- الفترة ما بعد 2000:

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها أثناء ما يُسَمَّى بالعشرية السوداء، و في ظلّ التحوّلات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحرّ والرأسمالية، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة ،والوضعية الكارثية التي صار يتخبّط فيها الرّيف الجزائري ،وُجِّهَت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير المجال الفلاحي بصفة عامة ،فبادرت في سبتمبر 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA،الذي يُعتَبَر مشروعاً طموحاً يندرج ضمن مسعى الدولة للنّهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي.

ويُترَجِم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية و بداية سياسة جديدة تعتمد على حرية النشاط الفلاحي و التسيير للفلّاحين، و بذلك فهي أوّل خُطوة موجّهة للقطاع الفلاحي في ظلّ سياسة ليبرالية.

ويَهدِف هذا المخطط إلى تكثيف الزراعات و تطويرها و استغلال الأراضي استغلالاً جيّداً حسب المؤهّلات الطبيعية و الإمكانيات الموجودة ،مع تشجيع الفلاّحين على الاستثمار بفضل الدعم الفلاحي الممنوح من طرف البنوك في شكل قروضٍ و إعانات.

وقد تضمّن هذا المخطط عدّة برامج فلاحيه تنموية تتمثّل في:

-برنامج التشغيل الريفي . -برنامج استصلاح الأراضي. -برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.

-البرنامج الوطني للتشجير. —برنامج المحافظة و تنمية الواحات. —برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحة "[1].

و يُعَدُّ المخطط الوطني للتنمية الفلاحة بمثابة دفعة قوية للنّهوض بالعالم الرّيفي في الجزائر، غير أنّه مسّ المناطق الفلاحية ذات المؤهّلات الفلاحية الكبيرة دون المجالات الريفية الأخرى التي بقيت مهمَّشَة و يعاني سكانها اللّاإستقرار.

حيث أصبحت مناطق طارِدَة للسكان بفعل الأوضاع المزرية التي يعيشونها و تَرَدّي مستوى المعيشة في ظلّ البطالة الخانقة، و هذا رغم التواجد السكاني الكبير بها، خاصة الفلاّحين الصغار، أصحاب القِطَع الأرضية الفلاحية الصغيرة أو الفلاحين بدون أرض. و أمام هذه الوضعية و في سنة 2002ألقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDA،و الذي يعدُّ كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،حيث تمّ إطلاق مشاريع خاصة بالمناطق الريفية و تتمثّل في شقّ الطرقات، الإنارة الريفية ،السكن الريفي ،حفر الآبار ،..

وبالرّغم من هذه المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتحقيق تنمية فلاحية و ريفية، إلاّ أنّها لم تتعدّى نِطاق المجالات الفلاحية الجيّدة ،دون المساس بالمجالات الريفية الأخرى التي يزداد وضعها سوءً يوماً بعد يومٍ.

ولِتدارك هذه الوضعية و في إطار التنمية المستدامة، أعلنت الدولة عن طريق الوزارة المنتدبة المكلّفة بالتنمية الريفية عن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الرّيفية المستدامة و هذا سنة 2003 و تقوم على مجموعةٍ من الأهداف و التوجّهات يأتي في مقدّمتها ،تطوير و تحقيق تنمية شاملة مستدامة في المجال الرّيفي، وتُرْجِمَت هذه الاستراتيجية في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR و التي تعتبر كأداة للتنفيذ وتَهدِف هذه المشاريع إلى خلق ظروف معيشية للسكان تسمح لهم بالاستقرار وتحقيق

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 10.46أوت2000".

الأمن الغذائي، وخلق ديناميكية اقتصادية تكون مبنيّة على النشاطات و الأعمال التي يقترحها السكان الممثَّلُون بجمعيات ريفية و التي تعمل على تنشيط المشاريع الجوارية و لَعِبَ دور الوساطة بين السكان والإدارة الممثَّلَة في الهياكل التابعة للوزارة المنتدبة المكلَّفة بالتنمية الريفية.

ولأجل تحقيق هذه الاستراتيجية تمّ إنشاء 5 صناديق تموّل نشاطات المشروع و هذا حسب الاختصاص:

- صندوق التنمية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و يموّل النشاطات التي تدخل في إطار التنمية الريفية و الحفاظ على التربة و الإنتاج الحيواني و النباتي.
- الصندوق الوطني للسكن الريفي و يموّل هذا الصندوق بناء السكنات الريفية الجديدة وتهيئة السكنات القديمة.
- صندوق التنمية الريفية و يموّل نشاطات شقّ الطرقات ،الإنارة الريفية، بناء المدارس وقاعات العلاج، التطهير و الرّبط بشبكة الصرف الصحي، بناء الملاعب،....
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تموّل النشاطات الفلاحية و غير الفلاحية للشباب البالغ بين 18سنة و 35 سنة.
- الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرَفية و التقليدية :ويهتمّ بالنشاطات الحرَفية والتقليدية إنَّ المشاريع الجوارية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الطبيعية لكلّ المجالات الريفية، غير أنّ نجاحها مرتبطٌ بتوزيعها الجيّد عبر المجالات الرّيفية و مراعاة الجدول الزمني لإنجازها حتى تَضْمَن تلبية حاجيات السكان وِفق تصوّراتهم و اقتراحاتهم حتى تكون فعّالة وتشكّل قاعدةً متينةً في الرّيف الجزائري لتحقيق تنمية ريفية مستدامة من منطلَق تثبيت السكان واستغلال الموارد الطبيعية المُتاحة استغلالاً عقلانياً يَضْمَنُ تحقيق حاجيات سكان الأرياف مع مراعاة الجانب البيئي و التقليل من الفوارق الاجتماعية بين الرّيف و المدينة.

وُ يمكن القول أنّ استراتيجية التنمية الريفية المُستدامة المترجمة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تُشكّل أحد الخيارات الأساسية لتنمية المجتمع الرّيفي، غير أنّ تطبيقها لا يجب أن يقتصر على المصالح الفلاحية و الرّيفية فقط، بل يجب أن يتعدّاها و يمسّ كلّ الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع الرّيف ،و هذا قصد التأطير الجيّد لكامل المشاريع التي تندرج في إطار التنمية الريفية.

IV. –الخدمات الإجتماعية في الريف :

1– التعليم :

تُجمِع أغلب النظريات الاقتصادية أنّ المورد البشري هو الصانع الرئيسي لثروة الأُمم وأحسن استثمار هو الاستثمار في العنصر البشري، فبتعليم الإنسان و تنمية قدُراته و مهاراته يستطيع الاندماج في المجتمع الصناعي و يستطيع الحصول على وظيفة و يكون فاعلاً اجتماعياً في النسق الصناعي.

كما أنّ هناك علاقة طردية بين التعليم و التنمية حيث كلّما زادت فرص التعليم و مكانته، كلّما زادت سرعة و معدّلات التنمية.

فمثلاً معدّلات التنمية في فنلندا و السويد و كوريا جدّ مرتفعة نتيجة استثمار الدولة في قطاع التعليم و تخصيصها ميزانيةً سنوية ضخمة للاستثمار في هذا القطاع الحسّاس، لكنّ ما يميز قطاع التعليم في أغلب الدول النامية هو وجود تباين بين التعليم الحضري و التعليم الرّيفي، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 1991 أنّ " نسبة الأميين في الرّيف تقدّر ب 50% من مثيلتها في المدن في بعض دول إفريقيا و أسيا، و بصفة عامة نجد أنّ في البلدان النامية 43% من رجال الريف أمّيون، و هي نسبة تزيد عن ضعف النسبة الموجودة في المناطق الحضرية"[1].

كما أن معدّل الإنفاق الأسَري على التعليم في الأسر الحضَرية يفوق نظيره في الأسر الريفية بسبب عدّة عوامل في مقدّمتها الفقر الذي يعتبر أكبر عائق أمام انتشار التعليم.

و من مميّزات التعليم في الرّيف الجزائري أنّه يتميّز بمجموعة من الخصائص:

[1]– منظمة الأمم المتحدة ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.المكتب الإقليمي للدول العربية ،تقرير التنمية 91 19.

- ✓ -يُعتبر التعليم الديني أو القرآني أولوية للأطفال ذكوراً و إناثاً، حيث أنّ الكُتَّاب أوّل مؤسسة تربوية وتعليمية يرتادها الأطفال قبل سنّ التمدرس النظامي (6سنوات) ،يتعلّمون فيه حفظ القرآن الكريم وأصول القراءة والكتابة، وهذا راجعٌ لانعدام دُور الحضانة و حِرص الآباء من جهة على توفير تنشئة اجتماعية دينية لأبنائهم.

حيث لعِبَت الكتاتيب القرآنية على مرّ التاريخ دوراً محورياً في تعليم الجزائريين، فقد أجمعت العديد من الدراسات على أنّ الوضع الثقافي و التعليمي في أواخر العهد العثماني في الجزائر قد عَرَف رواجاً كبيراً، و ذلك مقارنةً بتدنّي التعليم إبّان مرحلة الاحتلال " و قد كتب الرحّالة الألماني فيلهام شيمبرا حينما زار الجزائر في ديسمبر من سنة 1831 و قال فيما معناه :"لقد بحثّ قصداً عن عربي واحد في الجزائر يجهلُ القراءة و الكتابة غير أنّني لم أعثر عليه، في حين أنّني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا، فقلّما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب"[1] .

كما كانت للعديد من الفرنسيين الاعترافات بما وجَدُوا عليه المجتمع الجزائري ، و هو في حالة جيّدة من العلم و العلماء،" ففي سنة 1834 كتب الجنرال "فالز" بأنّ كلّ العرب الجزائريين تقريباً يعرفون القراءة و الكتابة، لتوفّر مدرِّسين في القرى و المدن"[2].

- ✓ -قلّة عدد المدارس و بُعدِها عن القرى في بعض الأحيان عدّة كيلومترات.

-اقتصار المؤسسات التعليمية في الرّيف على الابتدائيات فقط، فبعد نجاحه في الشهادة الابتدائية يُلْزَمُ التلميذ بالتنقل إلى المدينة لمزاولة التعليم الإكمالي أو الثانوي.

- ✓ -عدم التجانس في توزيع التلاميذ ،فبعض المدارس تشهدُ اكتظاظاً كبيراً ،و البعض الآخر تبقى فارغة.

[1]- أحمد مريوش، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ،كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،الجزائر،2013،ص63.
[2]- نفس المرجع، ص63.

- ✓ -تعليم البنات غالباً ما ينتهي بعد الحصول على الشهادة الابتدائية ،و هذا بسبب عزوف الأولياء عن إرسال بناتهم إلى المدينة لمزاولة التعليم الإكمالي أو الثانوي .

فمباشرة بعد الاستقلال حتى أصبح التعليم مطلباً اجتماعيا و سياسياً، فتمّت إتاحة الفرصة لجميع الأطفال ذكوراً و إناثاً للالتحاق بالمدرسة تحت إطار مجانية التعليم و اجباريته ،هذا الحقّ الذي كَفَلَتْهُ جميع الدساتير الجزائرية.

فيحدِّثُنا عبد اللّطيف بن أشنهو عن التعليم في فترة ما بعد الاستقلال فيقول: " توسّع التعليم في الوسط الرّيفي في تلك الفترة ،و من المؤكّد أنّ الانتساب إلى المدرسة هو أحد المطالب الأشدّ إلحاحاً بالنسبة للشعب الجزائري عامّةً والفلّاحين خاصةً ،نظراً لماَ عانوه تاريخياً من اضطهاد اقتصادي وسياسي، و اليوم يجِدون في المدرسة الوسيلةَ الوحيدةَ التي ينقذون فيها أطفالهم من ظروفهم ذاتها ، وتُشير بعض الإستقصاءات إلى أنّ الانتساب إلى المدرسة يشكّل حافزاً يدفع سكان الرّيف نحو التنقل، وعملياً تشمُل شبكة التعليم كامل التراب الوطني، لكن بصورةٍ متفاوتةٍ ،مع أنّ الاختلاف الكمّي يميل منذ بضع سنوات نحو التناقص إلّا أنّه و لأسباب بديهية يبقى المدرِّسون الأكثر كثافة متمركِزين في المناطق الحضرية ،و في أفضل الأحوال في المراكز الرّيفية الآهلة بالسكان "[1].

وفعلاً بعد سنوات قليلة حتى بدأت نسبة الأمية في الانخفاض وسط المجتمع الجزائري لكن هذا لم يمنع من وجود تباين بين الرّيف و الحضر أو بين الإناث و الذكور ،و الجدول التالي يبيّن ذلك :

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو ،الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية، المطبعة التجارية ،بدون سنة, ص 138

-جدول رقم 3 :نسبة الأمية في تعدادين مختلفين:

السنة / الجنس	1966	1977
الذكور	%62.3	%48.2
الإناث	%85.4	%74.3
المجموع	%74.6	%58.1

المصدر: هاشمي الطيب ، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر ،رسالة دكتوراة في اقتصاد التنمية ،جامعة تلمسان ،2004،ص154.

ومردُّ هذا التباين في نظرنا يَرجِع إلى نقص الهياكل المدرسية أو محدوديتها في بعض الأحيان، إضافة إلى نقص الموارد البشرية في التعليم ،كما يَرجِع أيضاً إلى رفض بعض الأولياء السماح لبناتهم الإلتحاق بالمدرسة.

لكن مع مرور الوقت سجّلت نسبة الأمية انخفاضا في المعدل الوطني، حيث وصلت النسبة إلى 30.8% سنة 1987،[1] مع العلم أنّ نسبة الأمية ظلّت دائما مرتفعة عند النساء في جميع التعدادات الوطنية " إذ بلَغَت النسبة 56.7% عند النساء مقابل 30.8% عند الرجال ،أي وصل تقريبا إلى الضعف ،و بلَغَ معدّل الإلمام بالقراءة لهنّ بالنسبة للفئة (6-14 سنة) 71.5% سنة 1987 لكن النسبة في الريف كانت ضعيفة ،في حدود 25% في نفس السنة"[2].

[1]- الهاشمي الطيب. التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر ،رسالة دكتوراة في اقتصاد التنمية ،2004 ،ص167.

[2]- نفس المرجع، ص167.

أمّا معدّل الأمية في الرّيف فيُشير تقرير التنمية البشرية لعام 2000،أنّ معدّل الأمية مرتفع في المناطق الريفية، و" خاصة في المجمّعات المبعثرة بنسبة 51.5% مقابل 34.9% في المجمّعات الريفية الثانوية .وانخفض المعدّل في المناطق الريفية على المستوى الوطني من 88.4 % سنة 1966 إلى 51.2%،لكن يبقى التفاوت في النسبة بين الذكور و الإناث ،حيث كانت الإناث أقلّ حظّاً من الذكور ،أي معدّل الأمّية 63.7% للإناث مقابل 39.8% للذكور"[1].

و أخيرا نستنتج أنّ التعليم في الرّيف لا زال متأخّراً مقارنة بالمدينة من حيث الإمكانيات المسخرة، كما أنّ تعليم الإناث أيضاً يلقى أهميةً قليلةً مقارنةً مع تعليم الذكور ،و هذا راجعٌ في رأينا إلى الأسباب المذكورة سابقا.

2- الصحة:

إنّ الظروف الصحية لأيّ مجتمع كان، هي في الحقيقة نِتاج عوامل اقتصادية، سياسية واجتماعية، بل و تعكس في نفس الوقت مَدَى رفاهية المجتمع و رُقِيِّه .

حيث يتمّ قياس مستوى الصحة العمومية بمجموعة من المؤشرات الصحية و الديمغرافية منها : معدّل الخصوبة، معدّل أمل الحياة، معدّل الوفيات عند الأطفال...

فمثلاً يُعتَبَر معدّل أمل الحياة المرآة العاكسة لمستوى الصحة في أيّ بلد، ففي الجزائر ارتفع هذا المعدّل من 51.12 سنة عام 1965 إلى 66.48 سنة 1990 أمّا حاليا فهو في حدود 77.2 سنة[2].

[1]- الهاشمي الطيب. المرجع السابق، ص 183

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات . www.ons.dz

أمّا نسبة الوفيات عند الأطفال فقد انخفض من 17.01% سنة 1965 إلى 2.04 % سنة 2015.[1]

وهذا راجع برأينا إلى نسبة التطعيم التي بلغت 98% سنة 2015 نتيجة مجهود مراكز حماية الأمومة و الطفولة و برنامج الصحة المدرسية .

كلّ هذه المؤشرات جعلت منظّمة الصحة العالمية تصنّف الجزائر كمثالٍ يُحتَذَى به في مجال الصحة العمومية .

لكن ما يُمَيِّزُ الخريطة الصحية أنّها تَعرِف تبايناً في الخدمات المقدمة بين الرّيف و المدينة خصوصاً في الدول النامية، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 1990 « في البلدان النامية يحصُلُ سكان المناطق الحضرية على ضِعف الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب و على أربعة أمثال مرافق النظافة الصحية المُتاحة لسكان المناطق الريفية »[2].

أما الخدمات الصحية في الرّيف الجزائري فتمتاز بما يلي :

- ✓ -قلّة المراكز الصحية و افتقادها للمستلزمات الطبية و الأدوية .
- ✓ -حضور الطبيب في العيادات و المراكز الصحية يكون مرة واحدة في الأسبوع .
- ✓ -غياب المناوبات الليلية على مستوى المراكز الصحية .
- ✓ -غياب الصيدليات في المناطق الريفية .
- ✓ غياب سيارات الإسعاف .

[1]- الموقع السابق.

[2]- الهاشمي الطيب ،المرجع السابق، ص 75

كما أنّ نظام الصرف الصحي لازال ينعدم في بعض المناطق الريفية إلى يومنا هذا، حيث يُضْطَرُّ السكان إلى استخدام الطرق التقليدية في التخلّص من النفايات و القاذورات، مما ينتُج عنه انتشار الأمراض المعدية و الأمراض المتنقّلة عبر المياه في حالة تلوّث مياه الآبار و الأنهار .

لقد بَلَغَت نسبة الاستفادة من خدمات الصرف الصحي في الرّيف الجزائري سنة 2008، 88% مقارنة مع 98% في المدينة[1].

ونفس الشيء بالنسبة لطريقة التزوّد بالمياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية التي لا زالت تتمّ باستخدام الطرق التقليدية كالحيوانات و الجرارات، وهذا نظراً لغياب البُنى التحتية و انعدام التنمية، حيث لا زالت نسبة الإمدادات بالمياه الصالحة للشرب في الرّيف الجزائري في حدود 79% مقابل 95% بالنسبة للمدينة[2].

إنّ أكبر مشكل يواجه الصحة الريفية هو نقص الهياكل الصحية بالإضافة إلى نقص التأطير البشري، حيث يصعُب على المواطن الرّيفي التنقّل إلى المراكز الصحية الحضرية لبُعْد المسافة و انعدام وسائل النقل .

حيث نجد في المناطق الحضرية 78% من الوحدات القاعدية و 65% من عيادات التوليد و77% من المستشفيات توجد على بعد أقلّ من 1 كلم عن إقامة المواطنين، بالمقابل في المناطق الريفية، 42% من الوحدات القاعدية و 75% من عيادات التوليد، و 74% من المستشفيات توجد على بعد أكثر من 5 كلم عن مكان الإقامة[3].

[1]- الهاشمي الطيب. مرجع سابق، ص 76.

[2]- نفس المرجع ، ص 76.

[3]- سعاد مهماني،تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية ،مذكرة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة باتنة ،2009 ، ص69.

3- السكن :

يُعتبَر الحقّ في السكن من الحقوق التي تكفُلُها جميع الشرائع و القوانين، فهو الإطار المادّي الذي يقضي فيه الإنسان معظم أوقاته و أكثر احتياجاته، و هو الوسيط بين العائلة و المجتمع، حيث تقرّ هيئة الأمم المتحدة « أنّ الحق الإنساني في السكن الملائم هو حقّ لكلّ رجل و امرأة و شاب وطفل في الحصول على بيت و مجتمع محلّي آمنين يعيش فيهما بسلامٍ و كرامةٍ»[1].

أمّا السكن الريفي فقد عرّفه R.Lebeau بأنّه « نمط توزيع المنازل الفلاحية داخل المحيط باعتبار هذا الأخير ترابٌ تمارس به المجموعات الريفية و المجموعات الفلاحية، الأنشطة الفلاحية والحقوق الزراعية »[2].

كما أنّ المسكن يُعَدُّ أساسياً للحياة الاجتماعية للأسرة ، فهو بالإضافة إلى وظيفة الإيواء التي يقوم بها، يعبّر أيضا عن المكانة الاجتماعية و المستوى المعيشي للأسرة.

لكن ما يميّز السكنات الرّيفية هو أنّها تتميز بهندسةٍ فريدةٍ و خاصةٍ بها تختلف عن المدينة، لظروف طبيعية و مناخية و لظروف اجتماعية كالعادات و التقاليد، تجعل هذه الظروفُ الفردَ هو الذي يتحكّم في طريقة بناء مسكنه على النّحو الذي يضمن كرامته و يلبّي احتياجاته ،و يتماشَى مع قِيَمِه و سلوكياته ، فلَطَالَما كان السكن يُعتَبَر رمزاً لخصوصية الفرد .

ومن مميّزات السكنات الريفية في الجزائر أنها تنفرد بمجموعة من الخصائص منها :

- ✓ -تتميّز المساكن الريفية بأنّها واسعة المساحة نظراً لعدم وجود مُشكل الأوعية العقارية، و حتّى يستطيع أن يضمّ أفراداً إضافيين كالضيوف الذين يتوافدون بكثرةٍ في المجتمع الرّيفي أو في

[1]- لحسن الفارسي. السكن الريفي بالمغرب. منتدى الجغرافيون العرب www.arabgeographers.net ثمّ زيارة الموقع يوم 12 جانفي 2017.

[2]- نفس الموقع.

حالة طلاق البنت ورُجوعِها إلى بيتها الأصلي، هذا بالإضافة إلى عدد أفراد العائلة الذي قد يَصِل إلى 60 فرداً داخل العائلة الممتدّة .

كما أنّ الأفراح و الولائم في الرّيف تُقَامُ داخل المساكن و هذا لغياب قاعات الحفلات.

- ✓ -تشترِك جميع المساكن الريفية العربية بخاصية الفناء أو ما يُطلَق عليه« وسط الدار أو الحوش » ، فجميع الغرف في المنزل تطُلُّ على الفناء الذي يكتسي أهمّيةً خاصةً « إنّه يعبّر عن نمط ثقافي غريب عن المدينة الحديثة، و لكن يشترك فيه المغرب كلّه، هذا الوسط المفتوح على الله، و المنغلق بالنسبة للعالم الخارجي، هو قبل كلِّ شيء مجالٌ نسويٌّ ،و لكنّه يؤدّي كذلك وظائف اقتصادية وثقافية متعددة »[1].

فالفناء بالإضافة إلى كونه فضاءً و مجالاً نسوياً تلتقي فيه النّسوة في الأيام الصّحوة للاجتماعات و تبادل أطراف الحديث، فإنّه يُعتَبَرُ مكاناً لنشر غسيل الملابس أو لتجفيف الأطعمة والأغذية لتخزينها و استعمالها وقت الحاجة.

أمّا سقف المنزل أو « السطح » فهو فضاءٌ ذكوريٌّ، إذ يُمْنَعُ على النّساء ارتياده في أيِّ ظرف كان، لأنّ صعود المرأة إلى السطح يُعتَبَرُ تعدّياً على الأعراف و خروجاً عليها .

- ✓ -تتميّز السكنات الرّيفية أيضا باشتراك عدّة أسرٍ نووية تنتمي لـ« دار واحدة »، في مطبخٍ واحدٍ وحمامٍ واحدٍ، لأنَّ الاستقلالية في المطبخ تعني تصريحاً بالرّغبة في الانفصال و الاستقلال ببيت مستقلّ، و هو أمرٌ يتحاشاه الأبناء خوفاً من غضب الآباء و خصوصا الأم .
- ✓ في حالة رغبة أحد سكان الرّيف بناء مسكنٍ جديدٍ فإنّ اختيار المكان الذي سَيُبْنَى فيه المسكن ليس من اختصاص المعني بالأمر ، بل عليه استشارة « الجماعة» حيث « هذا الأمر

[1]– محمد حمداوي. المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي : الدار و القرية لدى بني سنوس. مجلة انسانيات. عدد 7. 1999، ص 27 .

تقرِّرُه «جماعة القدامى » أو « كبار الجماعة »، الذين لا يملكون سلطة القرار وحدها بل يمتلكون المعرفة بالمجال، فلهذه الجماعة وحدها الحقّ في تحديد ما إذا كان المكان أرضاً وقفاً أو مقبرةً قديمةً أو مقامَ وليٍّ صالحٍ»[1] .

- ✓ -تتميّز المساكن الرّيفية بوجود غرفةٍ خاصةٍ بالمؤونة أو « العولة » ، حيث يتمّ حفظ البقول و الحبوب فيها و هذا لانعدام المحلاّت و المخابز .
- ✓ تتميّز المساكن الرّيفية باحتوائها على ملاحق لتربية الحيوانات و اصطبلات للدّواب .

أمّا في الجزائر فمباشرةً بعد الاستقلال حتّى أصبحت مشكلة السكن مطروحةً بقوّة في القُرى والأرياف أكثر من المدن، و هذا جدّ طبيعي لوجود مساكن المعمّرين الشاغرة في المدن من جهة، و من جهة أخرى سياسة الأرض المحروقة التي قامت بتهديم 800 قرية في ظرف 7 سنوات فقط .

وبالتالي فكان لِزَاماً على الدولة الجزائرية الحديثة استدراك هذا النّقص، فقد وُزِّعَت 16877 سكن ريفي خلال الفترة 1963 -1966، أمّا خلال المخطط الثلاثي فقط تمّ إنجاز 12112 مسكن ريفي[2].

كما لا ننسى مشروع ألف قرية فلاحية الذي تمّ إقراره خلال الثورة الزراعية ، و هي محاولة جادّة من الدولة لتحديث الرّيف الجزائري عامّة و الفلاح بصفة خاصة .

لكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال السكن، إلاّ أنّ هناك تبايناً من حيث النسبة المخصّصة لقطاع السكن الرّيفي مقارنةً بالحضَري، حيث تمّ خلال المخطط الرباعي الأول تخصيص 1200 مليون دج للسكن الحضَري مقابل 305 مليون دج للسكن الرّيفي أي ما يعادل

[1]- محمد حمداوي، المجال السكني ،المرجع السابق، ص 28.

[2]- الهاشمي طيب. مرجع سابق، ص 156.

4 أضعاف[1]، وهذا رغم أنّ تكلُفة السكن الريفي أقلّ من تكلفة السكن الحضري، كما أنّ البناء الذاتي في الأرياف يتمّ من خلال تمويل الدولة للدراسات و تهيئة الأراضي و ربطها بالتجهيزات الأساسية، و إمداد الأسر التي تقوم بإنجاز مساكنها بنفسها بكلّ مواد البناء.

وتوالَت المخطّطات التنموية في الجزائر ،و بقي التباين قائماً في قطاع السكن بين المجال الريفي والمجال الحضَري، فمثلاً خلال الفترة 1980-1990 توزيع 378605 مسكن حضَري مقابل 278400 سكن ريفي[2]وهي حصيلة ضعيفة مقارنة بعدد السكان الريفيين ذو الأغلبية في تلك الفترة.

أمّا الفترة 1990-2000 فتُعتَبَر أصعب فترة في تاريخ الجزائر السياسي، حيث تفاقَم الإرهاب واشتدّت أزمة السكن خصوصاً في المدن بسبب النزوح الرّيفي و هجرة الفلاّحين من قراهم مُرغَمين بسبب غياب الأمن ،و في هذه الفترة كلّ جهود الدولة كانت مُنصَبَّة حول محاربة الإرهاب ، أمّا اهتمامها بالقطاعات الأخرى خصوصا الاجتماعية منها فكان هامشياً.

لكن رغم الظروف الصعبة على كلّ المستويات، انطلقت الدولة في برنامج السكن الريفي لتشجيع السكان على الاستقرار أو الرّجوع إلى قُراهم ،و مساعدتهم للدولة في محاربة الإرهاب الذي كان يتّخذ الأرياف قاعدةً خلفيةً لنشاطه، حيث ارتفع عدد السكنات الريفية في الفترة 1990-1994 إلى 84013 سكن ثمّ وصل إلى 215 ألف في الفترة 1995-2000[3].

لكن بقي التفاوت قائماً بين إنجاز السكنات الريفية و الحضَرية في الفترة1990-2000 ،والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- جمال جعيل ،نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير ، جامعة تلمسان.2011 ، ص126.

[2]- نفس المرجع ، ص 126.

[3]- نفس المرجع ، ص 134.

-جدول رقم 4 :حجم السكنات الريفية والحضرية المنجزة في الفترة 1990 – 2000:

السنوات	1990	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
السكن الحضري	27	19.2	36.1	34	37.5	83.4	79.7	84.8	87.4	84.9	95.5
النسبة %	68.8	77.7	72.6	80	46	64	72	77	73	69	74
السكن الريفي	12.2	5.5	13.7	8.5	43.9	48	32.5	26.7	33.9	39.2	34.4
النسبة%	31.2	22.3	27.4	20	54	36	28	23	27	31	26

الوحدة: ألف سكن **المصدر**: جمال جعيل، مرجع سابق، ص138.

نلاحظ أنّه خلال الفترة 90-2000 تضاعف عدد السكنات الريفية مرّتين و نصف فقط ،بينما تضاعف عدد السكنات الحضرية 5 مرّات و هذا راجعٌ برأينا إلى عملية النزوح الريفي التي شهِدَتها تلك المرحلة بسبب الإرهاب و غياب الأمن.

V. التعريف بالمجال المكاني للدراسة :

1- التعريف بمنطقة ترارة :

قبل التعريف بمنطقة ترارة وَجَبَ علينا التذكير بأصل كلمة ترارة .فكلمة ترارة هي كلمة عربية منسوبة إلى كلمة الأرض بالفرنسية le territoire أو terracien[1].

وهو الإنسان الذي يمشي على قدميه ،و هي ميزة الإنسان التراري الذي يمشي كثيرا على قدميه دون الإستعانة بالدّواب ،و هذا رغم التضاريس الوعرة للمنطقة فمنطقة ترارة هي عبارة عن شريط جغرافي طوله بين 110كلم و عرضه 50كلم و يغطي مساحة قدرها 94 كلم^2 ،يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، و شرقاً و جنوباً وادي تافنة ،و غرباً وادي قيس.

تاريخياً كانت منطقة ترارة تضمّ 8 عروش كبيرة و هي عرش بني منير، بني خلاد ،بني وارسوس ،الجبالة ،السواحلية ،زاوية الميرة ، ولهاصة الغرابة، و أخيرا عرش بني مسهل و هو أكبر العروش.

وبعد الاحتلال الفرنسي و تطبيق قوانين senatus consulte ،تمّ تقسيم القبائل إلى دواوير، ونَتَجَ عن هذا التقسيم 3 بلديات مختلطة و هي ندرومة ،الغزوات و الرمشي.

أما حاليا فهي تتكوّن من 5 دوائر إدارية و هي الغزوات، ندرومة، فلاوسن، هنين ، سوق الاثنين جغرافيا تتكون منطقة ترارة من سلسلتين جبليتين متوازيتين مع الساحل و تمتدّان من الشرق إلى الغرب.

السلسلة الأولى قريبة نسبياً من شاطئ البحر تتكوّن من 7 قِمَم جبلية أهمّها جبل تاجرة بعلوّ 864 متر على مستوى سطح البحر، و جبل سيدي سفيان بعلوّ 857 متر، أمّا السلسلة الثانية فهي

[1] -Joseph canal ,Monographie de l'arrondissement de Tlemcen ,in B.S.G.A.O chapitre 3, P82.1881.

متوازية مع السلسلة الأولى تتكوّن من 11 قمّة جبلية ،أهمّها جبل ظهر الدّيس بعلوّ قدره 790 متر على سطح البحر و جبل فلاوسن بعلو 1157 متر.

أمّا أصل سكان ترارة ففيه اختلاف و تناقض بين الدارسين لهاته المنطقة ،فبعض الإتنوغرافيين العسكريين أمثال العقيد NIOX،يَرجِع أصل الإنسان التراري إلى الأصل البربري ،بسبب الملامح واللّغة التي تميّزهم عن المجتمعات السامية و الأوروبية[1].

خِلَافاً لذلك يرى joseph canal أنّ أصل سكان ترارة يَرجِع إلى اليهود ،و أنّ اليهود هم أوّل من استوطن المنطقة قبل المسلمين و المسيحيين، و حجّته هي وجود الأولياء الصالحين ذو الأصل اليهودي بكثرةٍ في هذه المنطقة مثل :سيدي يحي، أو سيدي إبراهيم ،سيدي موسى ، سيدنا يوشع،.....،أو أسماء القرى المنتشرة عبر المنطقة مثل أولاد داوود ، أولاد هارون، أولاد يشو ....[2]

2- منطقة ترارة والدراسات الكولونيالية ;

لا زِلنا لم نعرف بَعْدُ سِرَّ اهتمام الإتنوغرافيين الفرنسيين أكاديميين كانوا أو عسكريين بمنطقة ترارة، أَهُوَ الفضول العلمي و الرّوح العلمية التي حركت الملَكَة الفكرية و العلمية لهؤلاء الباحثين ،أم أنّ تحركهم كان فقط خدمةً لأغراضٍ عسكريةٍ و مطامعَ كولونياليةٍ.

فكثيرةٌ هي الدراسات التي تناولت منطقة ترارة و بعضُها امتدّ لسنواتٍ عديدةٍ ، و من بين الدراسات التي أمكننا الحصول عليها نجد دراسة Joseph canal تحت عنوان مونوغرافية منطقة تلمسان ،المنشورة في مجلة جمعية الجغرافيين و الأركيولوجيين لمنطقة وهران، و امتدّت هذه الدراسة لسنوات عديدة ابتداء من سنة 1880.

[1] Joseph canal,Opcit. P80 .

[2] -Ibid.p 81

في هذه الدراسة قام الباحث بإجراء عمل ميداني عن منطقة ترارة ، استهلّها بوصفٍ دقيقٍ لتضاريس و مناخ المنطقة ،ثم عرّج على الغوص في أصل سكان ترارة إنتهاءً إلى الوصف الدقيق للحياة الاجتماعية بهذه المنطقة.

حيث يُشير أنّ سكان ترارة لا يسكنون الخِيَم مثل البدو الرحل ،بل يقطنون بيوتاً مصنوعةً من الطين و الحجارة ،و هي بيوتٌ يصنعونها بأنفسهم ،و سقوفها مغطّاة ،و جميع البيوت مبنية على نفس الشكل.

كما لاحظ الكاتب أنّ الإنسان الترارى جدّ مرتبط بأرضه، و هو لا يبيع أرضه حتى لو أصابته الفاقة و الحاجة، كما أنّه يصفهم على لسان العقيد Montagnac في كتابه رسائل جندي ،الذي يعتبر أوّل حاكم عسكري فرنسي لمدينة الغزوات سنة 1844 أنّهم (سكان ترارة) جدّ أذكياء و يمقتون كلّ ما هو رومي أي أوروبي.

كما استنتج الباحث أنّ منطقة ترارة استعصت على جميع الاستعمارات التي مرّت بالمنطقة نظراً لصعوبة تضاريسها التي تجعل منها حصناً طبيعياً منيعاً ضدّ كلّ أجنبي ،حيث أنّ سكان ترارة يملكون بيوتاً في أعالي الجبال يقيمون فيها في فصل الشتاء، و يستعملونها للدّفاع عن منطقتهم، ويملِكون بيوتاً أخرى تُسمَّى العزيب تقع في السهول المجاورة للجبال و يقومون بزراعة الأراضي القريبة منها ،حيث يُقيمون فيها وقت الحصاد أي في فصل الصيف فقط.

ومن ملاحظات الكاتب دائما أنّ النساء التراريات لا يختلفن عن النساء الفرنسيات ،فهنّ يقُمن بجميع الأعمال المنزلية من جلب الماء و الحطب و تربية الحيوانات و الحصاد مع الرّجال، وصنع أواني المطبخ بواسطة الطين، كما أنّهنّ يخرُجن من منازلهنّ دون تغطية الوجه.

وما يمتاز به الرجال في منطقة ترارة هو كثرة المشي في التضاريس الصعبة، و كأن جلّ جهدهم وقواهم مسخّرة لهذا النشاط ،كما أنّ الشباب يهاجر كلّ صيف نحو المناطق المجاورة كعين تموشنت

وسيدي بلعباس للعمل عند المعمّرين في المزارع أو في الأشغال العمومية ،حيث أنّ غيابهم لا يكون لفترةٍ طويلةٍ ،فبمجرّد أن يجمعوا قليلاً من المال حتى يقفلوا راجعين إلى بيوتهم ،فهم جدّ مرتبطين بمنطقتهم، كما أنّ سكان ترارة لا يمارسون التجارة و الحرف التقليدية و لا يهتمّون بهما ،بل يمارسون الفلاحة كزراعة الحبوب و تربية المواشي و النحل.

وأخيرا ما يُعابُ على دراسة Joseph canal أنّها نُشِرَت على عدّة أجزاء و لعدّة سنوات ،ممّا يجعل جَمْعَهَا و الاستفادة منها مُوَحَّدَة أمراً جدّ صعبٍ.

ومن الدراسات التي لا تقلّ أهمية عن دراسة J.canal هي دراسة Francis llabador تحت عنوان Nemours (جامع الغزوات) و التي لم نستطع الحصول عليها (حسب القائمين على مكتبة متحف زبانة فإنّ هذا الكتاب قد ضاع من رفوف المكتبة منذ سنة تقريبا).

في هذه الدراسة التي وصفها الأستاذ مولاي الحاج (أستاذ باحث بجامعة وهران) أنّها: "عمل علمي استطاع الباحث من خلاله أن يمسّ كلّ جوانب الحياة بمدينة الغزوات من دراسة للبيئة، والحياة الاجتماعية و الممارسات الدينية بالمنطقة و المعتقَدات، كما عالج المسار التاريخي للمدينة، فهذا العمل قد يُعَدُّ عملا إتنوغرافيا و أنثروبولوجيا لمدينة عرفت مرور عدّة شعوب و إثنيات [1]".

تَكْمُنُ أهمّية F.llabador في اعتماده كثيراً على الصور الفوتوغرافية " واستعانته بأرشيف ومكتبات مدينة وهران، وكلّ الوثائق المتعلّقة بالمدينة والمتواجدة في هذه البلدية ،كما استعان بالجرائد الرّسمية، والمنشورات الخاصة بالحكومة، وفضّل الاعتماد على قِصَص المؤرّخين والعسكريين الذين مرّوا بالمنطقة، و بالإضافة إلى هذه الأساليب المنهجية في دراسة المنطقة، اعتمد على الملاحظة المباشرة للمجتمع الذي ينتمي إليه و أخذ صُوَر من الواقع. "[2]

[1]- مراد مولاي الحاج ،منطقة ترارة من منظور الدراسات الكولونيالية ،مجلة إنسانيات ،عدد 39-40،2008,ص78.

[2]- نفس المرجع، ص 78

كما قام الباحث أيضاً بوصف الحياة الدينية في المدينة من طقوس و عادات و دُور للعبادة، كتأسيس أوّل كنيسة كاثوليكية يوم 26 فبراير 1847، وقام أيضاً بوصف المساجد و قاعات الصلاة، و قَدَّم وصفاً دقيقاً و مدعّماً بالصُّوَر لكلّ الأولياء الصالحين بالمنطقة (المرابط) ،و كذا الطقوس المرتبطة بها.

وأخيراً الشيء الوحيد الذي يُعَاب على دراسة F.llabador ،أنّها لم تتطرّق إلى الحياة االريفية بمنطقة ترارة، بل اقتصرت على مدينة الغزوات فقط ،و هذا راجع ربّما إلى كون الباحث ابن لرئيس بلدية الغزوات لسنة 1939،فهو ينتمي إذاً إلى الطبقة البورجوازية بالمدينة ،و بالتالي فمن الطبيعي أن يكون اهتمامه منصبّاً فقط على المدينة التي ينتمي إليها.

ومن الدراسات الكولونيالية أيضاً التي اهتمّت بمنطقة ترارة نجد دراسة Robert Tinthoin تحت عنوان ترارة، دراسة لمنطقة مسلِمة بالجزائر، حيث نُشرَت الدراسة في مجلة جمعية الجغرافيين و الأركيولوجيين لمنطقة وهران ،و التي لم نستطع الحصول عليها لعراقيل إدارية في مكتبة المتحف بوهران.

وحسب الباحث مولاي الحاج المطَّلِع على الدراسة فإنّ المؤلّف (الذي هو في الحقيقة رئيس مصلحة الأرشيف بوهران)،قسّم عمَلَه الى أربعة محاور و هي :

- دراسة أهم الحوادث التي يمكن أن تشكّل ذاكرة المنطقة.

- الدّلالات و معنى الأسماء التي أُعطِيت للمنطقة عبر التاريخ.

- الأمور التي يجب معرفتها لفهم تاريخ المنطقة.

- الأساطير الخاصة بالسلطان الأَسْوَد المتداولة بين سكان المنطقة.

وفي الأخير نلاحظ أنّ دراسة R.Tinthoin لا تختلف عن دراسة J.Canal ،بل في كثيرٍ من الأحيان تؤكّد المعلومات المقدَّمة من طرف هذا الأخير، الشيء المختلف فقط هو اعتماد R.Tinthoin على كتابات المؤرّخين العرب كالبكري مثلا.

ومن الدراسات الكولونيالية المهتمّة بمنطقة ترارة دائما و التي لم نستطع الحصول عليها نجد :

- دراستي Emile Janier الغزوات و ضواحيها و الصناعة عند الأهالي في منطقة ترارة، الصادرة سنة 1944 في المجلّة الإفريقية.

-دراسة coq-André le ،تاريخ بداية الاستعمار في مقاطعة تلمسان.

-دراسة René Basset، ندرومة و ترارة، الصادرة سنة 1901.

-دراسة Alfred Bel، ندرومة، عاصمة مسلمة في منطقة ترارة الصادرة سنة 1934.

-دراسة Francis Llabador، الغزوات و مستقبلها التجاري، الصادرة سنة 1909.

3- التعريف بمنطقة فلاوسن :

تقع بلدية فلاوسن شمال غرب ولاية تلمسان، يحُدُّها شمالاً بلدية بني وارسوس، وجنوباً بلدية أولاد رياح ،شرقاً بلدية زناتة و غرباً بلدية عين الكبيرة و من الجنوب الغربي بلدية عين فتاح.

تبلغ مساحة بلدية فلاوسن 7226 كلم^2.

يبلُغ عدد سكان بلدية فلاوسن حسب التعداد السكاني الأخير حوالي 7358 نسمةو الجدول التالي يبيّن ذلك :

-جدول رقم 5 : تطوّر عدد السكان منذ 1966 إلى ا2008:

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	651	1651	3819	6380	7358

المصدر: بلدية فلاوسن

تاريخيا ورد إسم فلاوسن في الكتاب الشهير "كتاب البلدان " للمؤرّخ العربي اليعقوبي، كقبيلة بربرية من فرع قبيلة الكومية ،حيث تُقيم هذه القبيلة في سفح جبل يسمى جبل فلاوس[1].

و فعلا نلاحظ أنّ كلمة فلاوسن هي كلمة بربرية أمازيغية و تَعني الهضبة المرتفعة .و ما يُوحِي فعلا بأنّ أصل المنطقة يعود الى البربر هو وجود بقايا بعض المداشر البربرية بالمنطقة كعين فتاح، تاوية، جبل منشار ،الداموس،...لكن بعد الغزو العربي الاسلامي للمنطقة ،هاجر السكان الأصليون نحو وجهة مجهولة ،فبقيت منطقة فلاوسن الحالية عبارة عن أطلال فقط.

و بدخول الاستعمار الفرنسي أقام بالمنطقة ثكنة عسكرية كبيرة . و تشتهر منطقة فلاوسن بمعركتها الكبيرة التي حدثت يوم 20 أفريل 1957.

تم إنشاء بلدية فلاوسن سنة 1964 لتُصبح بلدية مستقلّة عن بلدية ندرومة التي تم إنشاؤها في 9 سبتمبر 1880 كبلدية مختلطة.

يتمثّل النشاط الاقتصادي الرئيسي في منطقة فلاوسن ،في الفلاحة بشتّى أنواعها، حيث ظلّت هذه المنطقة منذ القديم تموِّل المناطق المجاورة بالمنتوجات الفلاحية و هذا لوجود مياه السقي لوادي تافنة ووادي بوكيو.

[1] -Gilbert Grand Guillaume, une Medina de l'ouest Algérien: NEDROMA , Revue de l'accident musulman et de la Méditerranée,N^{0}10,Marseille,P56.

أمّا حالياً فتكثُر بالمنطقة البيوت البلاستيكية لإنتاج الخضر بصفة خاصة ،ممّا يجعل هذا النشاط يمتصّ نسبة كبيرة من البطالة بهذه البلدية.

كما تمتاز بلدية فلا وسن بوجود ورشات صنع مواد البناء خصوصا PARPIN على ضفافي واد تافنة وواد بوكيو، حيث يتمّ تمويل الجهة الغربية للوطن بهذه المادة الضرورية للبناء.

أما على مستوى المرافق الخدماتية فتتواجد بالبلدية مركز بريدي واحد و عيادة طبية بالإضافة إلى ابتدائيتين و إكمالية و ثانوية ،حيث رغم ترقية بلدية فلا وسن إلى دائرة سنة 1991 ،إلا أنّها لا زالت تفتقد للمرافق الخدماتية الأخرى.

لقد عانت منطقة فلا وسن من الإرهاب كثيراً أثناء العشرية السوداء ،ممّا جعل التنمية بها تتعطّل لعدّة سنوات ،و كان سبباً في موجة النّزوح الرّيفي لعديد الأفراد.

خاتمة :

بما أنّ الإشكالية الكبرى في علم الاجتماع هي مسألة المفاهيم ، فإنّ علماء الاجتماع لم يتّفقوا على تعريف موحَّد للمجتمع الريفي، ولاحظنا كيف أنَّ العوامل الطبيعية و الاقتصادية والاجتماعية تلعبُ دوراً في تحديد مفهوم دقيق للمجتمع الريفي كما لاحظنا أيضاً كيف تعرَّض المجتمع التقليدي في الجزائر إلى سياسة استعمارية ممنهَجَة عمَلَت على تفكيكِه و تكسيرِه لِتَحلَّ الفردانية محلّ الجماعاتية والتضامن العضوي محلّ التضامن الآلي ،كما وقفنا على حقيقة التباين في الخدمات الاجتماعية (تعليم ،صحّة ،سكن) ما بين الريف والمدينة ،وكيف كان هذا التباين عاملاً طارداً للسكان من الريف إلى المدينة.

الفصل الثاني:
عمل المرأة الريفية.

مقدمة

I. : المرأة الريفية.

1- : التنشئة الاجتماعية.

2- : التنشئة الاجتماعية للبنت في العائلة التقليدية.

3- : محدّدات مكانة المرأة في العائلة التقليدية.

4- : محدّدات مكانة المرأة في الأسرة الحديثة.

II. : المجتمع الريفي والمرأة العاملة.

1- : خصائص العينة.

2- : المجتمع الريفي وفكرة خروج المرأة للعمل.

3- : المرأة الريفية العاملة والزواج.

4- : المهن النسائية في نظر المجتمع الريفي.

III. : المرأة الريفية العاملة وصراع الأدوار.

1- : المشاكل الأسرية للمرأة الريفية العاملة.

2- : المشاكل المهنية للمرأة الريفية العاملة.

خاتمة

مقدمة :

تلعب التنشئة الاجتماعية للأنثى داخل المجتمعات الأبوية دوراً في تكريس دونيتها داخل النسق العائلي كمرحلة أولى ثمّ داخل النظام الأبوي في مرحلة لاحقة، حيث بقيت المرأة حبيسة الدور البيولوجي الذي رسمه لها المجتمع التقليدي، حيث تختلف محدّدات المكانة الاجتماعية للمرأة في العائلة التقليدية عن مثيلتها في الأسرة الحديثة .و هذا ما سنتطرّق إليه في هذا الفصل.

كما سنتعرّف على مدى تقبّل المجتمع الرّيفي في منطقة فلاوسن لفكرة عمل المرأة ،إضافة إلى صراع الأدوار لدى المرأة العاملة.

I. المرأة الريفية.

1- التنشئة الاجتماعية:

أ- مفهوم التنشئة الاجتماعية

تُعتبر التنشئة الاجتماعية من المحاور الأساسية من المحاور الأساسية في علم الاجتماع، وهو من المفاهيم المتداولة بكثرة خاصّة في الدراسات المهتمّة بالفرد داخل الأسرة.

لغويًا: جاء في لسان العرب لابن منظور أنّ كلمة "النشأة" من الفعل نَشَأَ-يَنشأُ- نُشوءًا، بمعنى ربَّ- يربّي- تربيةً-أو أقام، ونشأ الطّفل بمعنى شبَّ وقرُبَ من الإدراك.

اصطلاحًا: كلمة التنشئة الاجتماعية" هي كلمة مترجمة عن اللّغة الفرنسية لكلمة La socialisation sociale لكن المصطلح الصحيح هو الجتمعة، ولكنّه مصطلح قليل الاستعمال.

وككلِّ المفاهيم في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، فإنّه يصعب تحديد مفهوم دقيق للتنشئة الاجتماعية بسبب تعدّد النظريات والمدارس، ممّا نَتَج عنه تعدّد واختلاف التعاريف خصوصًا بين علماء الاجتماع وعلماء النفس.

يُعتبر إميل دوركايم Emile Durkheim أوّل من استعمل مفهوم التنشئة الاجتماعية في إطار نظري ومنهجي من خلال أعماله السوسيولوجية الخاصّة بالتربية.

حيث يعرّفها كما يلي: "هي عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد اجتماعية وثقافية لتُصبح هي الموجّهات الأساسية لسلوك الفرد في المجتمع"[1]. كما يُعرّفها قاموس علم الاجتماع "العملية التي يتعلّم الطفل عن طريقها كيف يتكيّف مع الجماعة عند اكتسابه السلوك الاجتماعي الذي تُوافق عليه

[1]- علي ليلة، الطفل والمجتمع. التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء، المكتبة المصرية، القاهرة، 2006، ص 193.

الجماعة"[1]. وبالتّالي فإنّ الهدف الذي تصبو إليه التنشئة الاجتماعية هو تأقلم الفرد مع السلوك العام للمجتمع.

إنّ ما يميّز التعاريف الاجتماعية لمفهوم التنشئة الاجتماعية، أنّها تدعو كلّها إلى الاهتمام بالنُّظُم الاجتماعية والأنساق التي من شأنها أن تجعل الفرد قادراً على الاندماج والتفاعل في المجتمع، فيعرِّفها قي روشي G.Rocher بأنّها "الصيرورة التي يكتسب الفرد من خلالها العناصر الاجتماعية والثقافية السائدة في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته، فيستطيع التكيّف مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.[2]

كما أنّ التنشئة الاجتماعية هي مهمّة جميع أفراد المجتمع من الوالدين إلى الإخوة إلى المعلّم... أي أنّها عملية مستمرّة تعني عملية تعليم الفرد منذ ولادته عادات وأعراف وتقاليد المجتمع أو الجماعة التي يعيش فيها.

وهي تشمل "كافّة الأساليب التي يتلقّاها الفرد من الأسرة خاصّة الوالدين و المحيطين به، من أجل بناء شخصية نامية متوافقة جسميًا ونفسيًا واجتماعيًا وذلك في مواقف كثيرة منها اللّعب والغذاء والتعاون والتنافس والصراع مع الآخرين في كافّة مواقف الحياة".[3]

ممّا سبق يتّضح أنّ التنشئة الاجتماعية هي مجموعة خطوات وعمليات تهدف إلى تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي.

[1]- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، 1979، ص 449.

[2]- مزوز بركو، التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 21-22-2009. ص 43.

[3]- محمد محمد نعيمة، التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية، دار الثقافة العلمية للطباعة، الإسكندرية، 2002، ص 92.

ب- خصائص التنشئة الاجتماعية:

أ- تُعتبر عملية التنشئة الاجتماعية في حقيقتها عملية تعلُّم اجتماعية، حيث يتعلّم الفرد من خلالها ضوابط ومعايير الدور الاجتماعي الذي سوف يَشغله لاحقًا.

ب- تتميّز التنشئة الاجتماعية باستمراريتها أي أنّها عملية مستمرّة طوال حياة الفرد فلا تنتهي إلّا بانتهاء حياة الفرد، حيث أنّ الهدف منها هو تزويد الفرد بالمعارف وأنماط السلوك حتّى يتأقلم مع جميع مواقف الحياة الاجتماعية.

جـ- تختلف التنشئة الاجتماعية من مجتمع لآخر، فهي تختلف حسب طبيعة وثقافة المجتمع، فلا يمكن تلقّي نفس القيم والسلوك في مجتمعين مختلفين ثقافياً واجتماعياً.

ج- أهداف التنشئة الاجتماعية:

تهدف التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

أ- اكتساب الثقافة: إنّ التنشئة الاجتماعية هي الطريقة المثلى للفرد من أجل اكتساب السلوك ونقل القِيم ونمط التفكير، أي اكتساب الثقافة المجتمعية الموجودة في محيط الفرد.

ب- دمج الثقافة المجتمعية مع الفرد: ليست التنشئة الاجتماعية عملية نقل للقِيَم والمعايير و فقط، بل هي تكوين ضمير داخلي للفرد، حيث يَتِمُّ صقل هذه المعايير والقِيَم مع شخصية الفرد ومحيطه، فيُصبح هذا الفرد قادرًا على التمييز بين المسموح والممنوع وبين المقبول و غير المقبول وبين الحلال والحرام،...

جـ- التكيّف مع المحيط الاجتماعي: إنّ الهدف الأسمى لعملية التنشئة الاجتماعية هو الوصول إلى التكيّف التّام للفرد مع المجتمع، وهذا عبر تكوين شخصية تتلاءم مع المواقف والظروف المختلفة في المجتمع ،وتختلف درجة التكيّف مع اختلاف سنّ الفرد وطبيعة الظروف المحيطة به.

د- تهدف التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق الضبط الاجتماعي عن طريق امتثال الأفراد إلى معايير وقِيَم المجتمع.

د- وسائل التنشئة الاجتماعية:

نظرًا لكون التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة ومعقّدة فلا بدّ من تظافر جهود عدّة مؤسسات ووسائل ،كلٌّ يعمل على مستواه.

***- الأسرة:** تُعتبَر الأسرة الحلقة الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تُعدّ بمثابة الجماعة الأولى التي يتعلّم فيها الطفل لغته الأولى والتي تُسمّى لغة الأم، فيتمّ تلقينه العادات والتقاليد والقيم، وتبقى معه طول حياته.

وبما أنّ الأمّ مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبًا طيّب الأعراق*

فإنّ كلّ الدراسات وخصوصًا النفسية تشير إلى دور الأمّ في التنشئة الاجتماعية الأسرية باعتبارها النموذج والقدوة التي يَحتدي بها الطفل، بالإضافة إلى الحنان والحبّ الذين يجدهما في كنف الأسرة.

***- المدرسة:** تُعتبر المدرسة بمثابة الجماعة الثانية بعد الأسرة التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

كما أنّ المدرسة تقوم بتعليم الأطفال أصول القراءة والكتابة فضلاً عن تلقينهم دروسًا في المجالات الدينية والأخلاقية بفضل برامج محدّدة مُسبّقًا من طرف خبراء في مجال التربية وعلم النفس، فالمدرسة هي مرآة عاكسة لواقع المجتمع إيديولوجيًا وسياسيًا وسياسًيا واجتماعيًا. وبالتالي فإنّ دور المدرسة يُعتبر تكميلياً لدور الأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية.

* - بيت شعري

* **وسائل الإعلام والاتصال:** لقد أصبحت وسائل الإعلام والاتصال وخصوصًا التلفزيون تلعب دورًا محوريًا في التنشئة الاجتماعية خاصّة عند الأطفال والمراهقين، حتّى أنّ بعض الدراسات حذّرت من الآثار التي قد تتركها بعض البرامج على الصّحة النفسية للأطفال، خصوصًا إذا كان محتوى البرامج المقدمة يتنافى مع القيم المجتمعية المغروسة في الطفل كشرب الخمر والعنف مثلا، لأنّ الأطفال والمراهقين يمتازون بشخصية غير مكتملة النمو ممّا يجعلهم عرضة للتأر فيجنحون إلى تقليد أبطال هذه البرامج.وعلى العكس من ذلك قد تكون هذه البرامج في بعض الأحيان قدوة يُنصح الأطفال بها إذا أُحسن توجيهها، فتكون أداة فعّالة في غرس المبادئ السامية والنبيلة في المجتمع.

هذا بالإضافة إلى بعض المؤسسات الأخرى كدُور العبادة ودُور الحضانة التي تلعب دورًا في تلقين الطفل أو الفرد المعايير والقيم المجتمعية.

2:- التنشئة الإجتماعية للبنت في العائلة التقليدية:

تلعب التنشئة الاجتماعية في العائلة التقليدية دورًا في تكريس بعد الرواسب الثقافية الخاصة بالنظام الأبوي، كما تَعمل على إعادة إنتاج العنف الرّمزي الممارس ضدّ الأنثى بصفة عامة.

حيث أنَّ التنشئة الاجتماعية للطفل الذكر تختلف كليّة عن التنشئة الاجتماعية للبنت، فمنذ الولادة يُحتفل بالطفل الذّكر وتُقام له طقوسا احتفالية وهذا عكس الأنثى لأنّ الطفل الذكر في نظر المجتمع التقليدي يُعتبر المعيل المستقبلي للأسرة في حالة عجز أو كِبَر الأب، كما أنّه الوارث الشرعي لرأس المال الرمزي للعائلة وهو الاسم العائلي.

وأثناء الختان تُقام أيضًا احتفالات بهذه المناسبة وهي عبارة عن طقوس عبور يَلِجُ من خلالها الطفل إلى عالم الرّجال، حيث تقول فاطمة المرنيسي بهذا الخصوص "تَستولي المرأة على ابنها الذكر

الذي يَسمح لها به المجتمع حتّى سنّ الختان، حيث يَضمُّه إليه العالم الأبوي، ثمّ يُفْصَل عنها ليُسَجِّل القطيعة مع الحريم ويُرَوَّضُ على أن يسيطر على كلّ ما هو أنثوي داخل ذاته وخارجه".[1]

كما أن الطقوس الخاصّة بالذكور تختلف في حدّ ذاتها من طفل إلى آخر، وهذا حسب ترتيب الطفل في الأسرة، فالابن الأوّل في الأسرة له مكانة خاصّة، لأنّه "وريث السلطة الأبوية في حالة وفاة الأب، فيُصبح شخصًا معنويًا يمثّل العائلة في ملكية السكن وموارد الحياة. وبالتالي يَرِث الحق في الطاعة والاحترام".[2]

أما البنت فتقوم العائلة على تلقينها أدوارًا محدّدة وبسيطة، كإتقان جميع الأعمال المنزلية من طبخ وغسيل الملابس وتنظيف الملابس، حيث بتِعَلُّم البنت لهذه الأعمال سوف يُعزّز مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة الزواجية المستقبلية، ويكون مفخرة لعائلتها الأصلية، كما قد يكون عاملاً لافتخار الأمّ بابنتها في المناسبات أوفي الحمّام، وهذا بغَرَض الظفر بعريس-وخوفًا من العنوسة التي تُعتبر هاجسًا يؤرِّق المرأة الريفية- حيث لا يزال الحمام يلعب أدوارًا اجتماعية عديدة فهو "لا يوفّر للإنسان فرصة القيام بطقوس التطهير والاغتسال فحسب ولكنّه يلعب أدوارًا أخرى متنوّعة بما أنّه مركز اتّصال نَشِط ووكالة إخبارية قوية، حيث يتمّ الاستفسار عن أسرار العائلات التي ترتاده والتعرّف عليها". [3]

وبمجرّد ظهور علامات البلوغ عند البنت حتّى تعلّمُها الأم أصول نظام الشّرف ومعاني الحشمة وآداب التعامل مع الجنس الآخر، حيث تعلّمها طريقة اللّباس المحتشم الذي لا يظهر مفاتن جسمها، كما تعلّمها طريقة الكلام مع الذكور، وحتى كيفية الجلوس أمام الرّجال بطريقة محتشمة.

---

[1]- محمد حمداوي، وضعية المرأة داخل المجتمع الجزائري التقليدي، إنسانيات، عدد 10، 2000، ص 19.

[2]- نفس المرجع، ص 12.

[3]- فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، ط4، دار النشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص 130.

كما أنّ البنت البالغة تضلّ محلّ مراقبة مستمرّة خاصّة من الإخوة الذكور، حيث "تُحاط علاقة الفتاة بالجنس الآخر بعددٍ من الموانع القوية، حتى لتتمادى بعض الأسر إلى حدّ منعها من الحديث مع أيّ شابٍ غريب، حتّى لو كان الحديث بريئًا، وإذا سُمح بالاختلاط فلا بدّ أن يكون في حضور الكبار."[1]

إنّ نِظام الشّرف في المجتمعات التقليدية لَشَديد الصّلة بالمرأة، فهي الشخص الوحيد الذي يُمكن أن يلطّخ شرف العائلة في حال كان تصرّفها الجنسي غير مضبوط، بمعنى أن الشّرف مرتبط في الحقيقة بالجهاز التناسلي للمرأة، حيث تقول فاطمة المرنيسي في هذا الصدد "إنّ هويّتنا في نسَقِنا التقليدي كانت أساسًا جنسية بحيث أنّ نظام الشرف يربط سمعة الرّجال والنّساء بمصير جهازهم التناسلي، فالرجل المحترم ليس ذلك الذي يُدير ثروة اقتصادية ما ولكنّه ذلك الرّجل الذي يتحكّم في سلوك زوجته وبناته وأخواته الجنسي، وليس بوُسعه أن يحقّق ذلك إلاّ إذا كان قادرًا على ضبط تنقّلاتهنّ والحدّ من حركتهنّ وبالتّالي التقليل من فرص إلتقائهنّ مع رجال أجانب يدنّسن معهم شرف العائلة."[2]

كما أنّ بكارة الفتيات في المجتمعات التقليدي لا تخُصّ المرأة وحدها بل هي قضية تهمّ العائلة كلّها، حيث تقول جرمين تيليون "إنّ بكارة الفتيات في البحر الأبيض المتوسط كلّه شمالا وجنوبًا، مسألة تهمّ أوّلاً وبشكل غريب إخوتهنّ، وتهمّ الأخ الأكبر أكثر من الإخوة الآخرين"[3]، ذلك أنّ الأخ الأكبر هو الخليفة على العائلة والوصيّ على الأم والأخوات بعد وفاة الأب. ومن المفارقات أن مراقبة الفتاة في العائلة التقليدية تعود إلى الذّكور فقط حتى ولو كانوا أطفالا لا يفقهون معنى الشرف، حيث

[1]- عزّت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، ط2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص 42.

[2]- فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب ،مرجع سابق، ص 167.

[3]- جرمين تيليون، الحريم وأبناء العمّ ترجمة عز الدين الخطابي وإدريس كثير، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2000، ص 116.

أنّ الذّكر الصغير ذو السبعة 7 أعوام يكون مُدَرَّبًا سَلَفًا على القيام بمهمّة المصاحب/ المراقب لمراهقة فاتنة، ويَعرِف بالضّبط أي نوع من الخطر هي معرّضة له، حيث أنّ هذا الخطر يُقَدَّم للطفل كسببٍ لعارٍ مخيف، يُسقِط كلّية العائلة المعتزّة بكبريائها في الدّناءة ويلطّخ حتّى الأجداد الأماجد في قبورهم."[1]

كما أنّ للتنشئة الاجتماعية الأسرية دور في تكريس منطق الخضوع والتبعية لجنس الذكر "فلا تنجو من وطأة الثقافة التي رفضت من أجلها رحمةً بها، فهي سوف تخضع بالتلقين أحيانًا وبالعنف أحيانًا أخرى، لتنشئة اجتماعية تهيّؤها لقبول وضعيتها الدّونية ووجودها المزدري ويصدِمها واقع التمييز بينها وبين أخيها الذكر في المجال والخطاب ولحظات اللّهو والأكل والنّوم وفي الهندام وفي استعمال الجسم ساكنًا أو متحركًا في علاقتها بأنواع من الأشياء وأصناف من الرّجال والنّساء"[2]. حيث منذُ السنوات الأولى يتمّ تقسيم الأدوار الاجتماعية بين الأطفال على أساس جنسي، الذّكور مهامهم خارج البيت، كالذّهاب للتسوّق عند البقّال أو بعثهم في مهام عند الأهل الجيران، أمّا البنت فمهامها داخل البيت فقط، فتساعد الأمّ أو الأخت في أشغال البيت، وبالتالي سوف تتكرّس مع مرور الأيّام النظرة الفوقية للطفل الذّكر من حيث مهامه التي هي أصعب وتتطلّب جهدًا عضليًا وشخصية قوية لإنجازها.

حيث "لا يفهمُ الرّجالُ النّساءَ ولا النّساءُ الرّجالَ، ويبدأ كلُّ شيء حين يُفصل بين الطفلات الصغيرات والأطفال الصّغار في الحمّام، فهناك حدودٌ حقيقية تقسِّم العالم إلى قسمين، وهي في

[1]- جرمين تيليون، المرجع السابق، ص 116.

[2]- محمد حمداوي، وضعية المرأة، مرجع سابق، ص 18.

الحقيقة ترسم حدود السلطة، لأنّ وجود الحدود أينما كانت يعني بأنَّ هناك نمطين من البشر على هذه الأرض التي خلقها الله، هناك الأقوياء في جانب والضعفاء في الجانب الآخر."[1]

وتتعلّم الأنثى أيضًا في العائلة التقليدية معاني التبعية للذكر حيثما اختلفت مكانتها ووضعيتهما الاجتماعية، فتظلّ تابعة لسلطة الأب أو الأخ الأكبر في أسرتها الأصلية، وبمجرّد زواجها تنتقل التبعية إلى زوجها، حيث "تُوجِب الثقافة الأبوية على المرأة خِشية زوجها والامتثال لإرادته تَمامًا مثلما أوجبت من قبل خِشيتها لأبيها والخضوع لسلطته".[2]

3-محدّدات مكانة المرأة في العائلة التقليدية:

لم تكن المرأة يومًا داخل العائلة الممتدّة أي ضمن المجتمعات التقليدية في وضعية اجتماعية تُحسَدُ عليها، وهذا بسبب النّظام الأبوي القائم بالرّجال وحدَهم دون النّساء، حيث أنّ "المكانة الاجتماعية للمرأة في هذا النّوع من الأسر تتميّز بالغموض، حيث لم يكن مُعترَفًا بها بشكل واضح، فهي لا تحوز على أيّة سلطة إلّا في مرحلة متأخّرة بعد وصولها إلى مرتبة الحماة".[3]

فيُمكن ببساطة أن نستخلص وجود عاملين وحيدين في تحديد المكانة الاجتماعية للمرأة داخل المجتمعات التقليدية وهما الزواج والإنجاب.

أ- الزواج: بالإضافة إلى الدّور البيولوجي والديمغرافي للزواج داخل المجتمعات البشرية قاطبة فإنّ له دورًا هاما في تحسين المكانة والوضعية الاجتماعية للمرأة في العائلة التقليدية حيث بزَواج الفتاة تُصبح

[1]- فاطمة المرنيسي، نساء على أجنحة الحلم، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، ط1، دار النشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص 254.

[2]- محمد حمداوي، وضعية المرأة، مرجع سابق، ص 22.

[3]- بلقاسم بلحاج، المرأة ومظاهر تغيّر النظام الأبوي في الأسرة الزواجية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009، ص 47.

بمعزلٍ عن العنف الرّمزي الممارس عليها والمتمثل في نعتها بـ "البايْرة" وهي التي بلَغَت سنا متقدمّة ولم تتزوّج.

فالفتاة العانس أو البايْرة تُعتَبرُ عِبْئًا على الأسرة التقليدية وخاصّة الذكور لِدَى وَجَبَ التخلّص منه، وهو ما يفسِّر النّبذ النّفسي لكينونتها الإنسانية كما جاء في المثل الشعبي"مسمار في الحيط ولا امراة في البيت".

وقد ذكر الباحث علي أفرفار الأسباب النفسية والاجتماعية التي شكّلَت الوعي برفض المرأة والرّغبة في التخلّص منها حيث قال "لا شكّ أنّ أساس هذه الرّغبة يكمُن في العلاقة التي أقامتها الثقافة الشعبية بين كرامة الرّجل والبكارة، حيث تمثِّل المرأة موضوعًا مُخيفًا يتوجّب على الرّجل التخلّص منه بسرعةٍ إذا هو رَغِبَ في صيانة مركزه ومكانته الاجتماعية"[1]. ليس هذا فحسب بل طبيعة الزواج في حدّ ذاته تلعب دورًا في تغيير المكانة الاجتماعية للمرأة من حيث قيمة "المهر المقدّم أو المكانة الاجتماعية للزّوج ونتائج ليلة الدّخلة. فلا زالت هذه المجتمعات تُقيم تراتبية اجتماعية تأتي في مقدّمتها المرأة البكر ثم تليها المرأة الأرملة وأخيرا المرأة المطلّقة، كما أنّ الثقافة الشعبية تعُجُّ ببعض الأمثال الشعبية التي تُهين المرأة المطلّقة وتحذِّر منها في نفس الوقت. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر "ما تزرعش الأرض المعلّقة وما تتزوجّش المرأة المطلّقة"، ذلك أنّ المرأة المطلّقة تُعتبر على المستوى الاجتماعي الشعبي إمرأةً فاشلةً في تكوين الأسرة وبالتالي فإنّ حظوظها في إعادة الزّواج تبقى ضعيفة.

كما أنّ الزواج المفضّل في كلّ المجتمعات التقليدية بدون استثناء هو الزّواج الداخلي أي زواج الابن بابنة العمّ في حالة النسب أو الانحدار الأبوسي، أو زواج الإبن بابنة الخال في حالة النّسب الأموسي.

[1]– علي أفرفار، صورة المرأة بين المنظور الديني والشعبي والعلماني، دار الطليعة لبنان، 1996، ص 74.

لقد أنتجت المجتمعات التقليدية بعض الميكانيزمات الدفاعية لمنع وعدم السّماح للأجانب بحيازة قطعة ارض محصورة داخل ملكٍ عائلي وهذا في حالة تقسيم الإرث الناتج عن الزواج الخارجي، حيث تعتقد هذه المجتمعات تَمَام الاعتقاد بأنّ الإرث النسائي هو السبب في تفكيك وتدمير القبيلة، خِلافًا لذلك يُعتبر الزّواج الداخلي كإستراتيجية للحفاظ على تماسك القبيلة وعدم تقسيم الإرث والزيادة في قوّة العصبية، لأجل هذا كانت هذه المجتمعات تُبارِك هذا النوع من الزواج وتَنبُذُ الزّواج الخارجي.

ب– الإنجاب: يُعتبَر الإنجاب لدى المرأة في العائلة التقليدية عاملاً يساعدها على الارتقاء في السُلَّم الاجتماعي، حيث مباشرةً بعد زواجها تكون اهتمامات جميع أفراد العائلة مُنْصَبَّة حولها منتظرين اليوم الذي تُثْبِتُ فيه أنّها غير عاقر.

حيث بإنجاب المرأة تتجنَّب ويلات العنف الرّمزي الممارس ضدّ المرأة التي لا تلِد وهو نعتها بـ"العاقرة"، إضافة إلى أنّ العادات والتقاليد الريفية تُجمِع على أنّ المرأة العاقر مآلها الطلاق أو في أحسن الأحوال يقوم الرّجل بإعادة الزّواج دون تطليقها، رغم أنّ الرّجل قد يكون هو السبب في حصول العقم الذي هو خاصيّة مشتركة بين الجنسين. ليس هذا فحسب بل إنّ إنجاب البنات في المجتمعات التقليدية يعتبر لا إنجاب أو عقم، ذلك أنّ إنجاب الذّكور هو العامل الوحيد الذي من خلاله تضمن الأسرة مكانتها داخل العائلة التقليدية التي ترَى أنّ الذكور هم الذين يحافظون على استمرار العائلة عن طريق حمل اسمها، وهم الذين يُعيلون الأسرة، وهم الذين يكونون سندًا للأم في حالة وفاة الأب. أمّا البنت فلا تجلِب إلاّ مزيداً من المتاعب للأسرة، فهي ليست فردًا منتجًا داخل العائلة وهي الوحيدة التي يمكنها أن تلطّخ شرف العائلة "وتُبرِز الأمثال الشعبية أنّ المجتمع يَحمِل نظرة سلبية عن النّساء سواء كُنّ مُسنّات أو شابّات، ويُلصق بهنّ سلطة التّهديم، ويكمن الفرق الوحيد في أنّ النّساء الشابات خطيرات لأنهنّ يتمتّعن بجاذبية جنسية"[1]. لكن بوصول المرأة إلى مرتبة الحماة بزواجِ أحد أبنائها حتّى تُصبح فجأةً صاحبة السّلطة والقرار داخل العائلة، فتلعَب دور الحارسة عن القِيَم التقليدية والمدافعة

[1]– فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، مرجع سابق، ص 132.

عن حصنها، فتتنكّر لبنات جنسها، وهي التي سوف تتصدّى يومًا لمحاولة ابنها المتزوّج الإقامة خارج العائلة الممتدّة وتكوين عائلة نووية مستقلة، إنّ كِبَر سنّ الأولاد وضُعف زوجها أو غيابِه سوف يَجعل منها مدافعة شرسة عن القيم البطريكية، أي إعادة الإنتاج الاجتماعي للعنف الممارس ضدّ المرأة .كما أنّ الزوجة لا يمكن لها أن تتحدّى وتقِف في وجه الحماة إلاّ بعد إنجابها للأطفال الذكور أي "أصبح لها الآن القرون" كما يقول المثل الشعبي، في إشارة إلى قدرتها الآن على الإيذاء.

وبالتّالي فإنّ المرأة قد تتغيّر مكانتها الاجتماعية عدّة مرّات داخل نفس النسق التقليدي ويقول هواري عدّي في هذا الصّدد "إنّ الدّورة الأسرية هي دورة أنثوية بالأساس، تبدأ بالفتاة في بيت عائلتها ثمّ تنتقل إلى الزوجة المضطهدة وبعدها الأم الرّحيمة بأطفالها وصولاً إلى الحماة المنتصرة، إنّ هذه الدورة الأسرية تخصّ شخصًا واحدًا بوضعيات اجتماعية مختلفة تعكس أدوارًا اجتماعية متناقضة: دور الفتاة، الزوجة، الأمّ، الحماة، فالزواج ينُهي حياة العزوبية للفتاة ويُدخلها مرتبة الزّوجة، أما ميلاد الأطفال الذّكور فهو طريق للتتويج لدور الأمّ، لكنّ زواج الأبناء سوف يُتيح لها الحصول على السلطة".[1]

4- محدّدات مكانة المرأة في الأسرة الحديثة:

لا يمكن لأيّ باحث اجتماعي أن يتجاهل المكانة الجديدة للمرأة في العصر الحديث، فبعد أن كانت فردًا هامشيًا على المستوى الاجتماعي، أصبحت فاعلاً اجتماعيًا في ظلّ نسق اجتماعي جديد ظهر نتيجة تحوّلات وهزّات عرَفها المجتمع الجزائري كان من نتيجتها أن غيّرت الأدوار الاجتماعية بل وعكستها في بعض الأحيان. والتّالي فإنّ العوامل التي تحدّد مكانة المرأة داخل الأسرة الحديثة هي أيضًا قد تغيّرت.

[1] - Lahouari Addi, Femme , famille et lieu social en Algérie, in Famille et mutation socio-politiques, l'approche culturalistes à l'épreuve, édition de la maison des sciences de l'homme, Paris, 2005, p 78.

أ– التعليم: يُعتبر التعليم من الحقوق الأساسية المكفولة دستوريًا وقانونيًا لجميع الأفراد، حيث أجمَعَت كلّ المواثيق والدساتير الجزائرية ونصّت على إجبارية التعليم ومجانيته ودمقرطته، وهذا للأطفال دون سن 16 سنة دون اختلاف جنسهم، أي أنّ التعليم كان بطريقة غير مباشرة كوسيلة لتحقيق جانب من المساواة بين الجنسين، كما أنّ التعليم لَعِب دورًا حاسمًا ومُهِما في ترقية المرأة على مستوى المكانة الاجتماعية وذلك"بمساهمته في إخراجها من عالمها التقليدي الضيّق المتمثل في الحياة المنزلية وتمكينها من الانفتاح على آفاق جديدة لمواكبة متطلّبات العصر".[1]

فتعليم الفتاة يعمَل على إكسابها المعارف والمعلومات والمهارات النظرية والتطبيقية الأساسية التي تمكّنها من القيام بأنشطة حياتها ومسؤولياتها اليومية على أكمل وجه، كما أنّ العلم يعزّز وعي الفتاة ويعمَلُ على تنمية قدراتها، ممّا ينعكس إيجابًا في قدرتها على التعامل مع أطفالها مستقبلاً وتربيتهم وتنشئتهم التنشأة السليمة.

وبفضل العلم تستطيع المرأة ضمان منصب عملٍ يمنحها دخلاً شهريًا تستطيع من خلاله تحقيق الاستقلالية المالية ويجنّبها التبعية لزوجها أو لأفراد أسرتها ممّا يُساعدها على حريّة اتّخاذ القرار داخل الأسرة.

كما أنّ المرأة المتعلّمة تلقى الاهتمام والاحترام من طرف الرّجل وذلك لِمَا يطبع سلوكاتها وعلاقاتها وحتّى نوع عملها من دقّة وأناقة ممّا ينعكس على ترقية مكانتها الاجتماعية بين أفراد المجتمع ويعمل على تمكينها في الحياة العامّة.

وأخيراً تُجمِع جميع المنظّمات الدّولية أن التعليم يُعتبر أحسن وسيلة لضمان مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والعامّة، وهذا ما سنراه في الفصل الموالي.

[1]– بلقاسم الحاج، مرجع سابق، ص 50.

ب- العمل: يُعتبَر خروج المرأة للعمل أكبر نجاح حققته في القرن الماضي، فعمل الزوجة وحصولها على راتب مالي آخر كل شهر، سوف يجعلها على نفس قدم المساواة مع الرّجل داخل الأسرة.

فمشاركة الزوجة وتقاسمها مع زوجها أعباء وتكاليف المنزل، سوف يزيدها من هامش الحرية داخل الأسرة، وتَرتقي من مكانة المرأة التابعة إلى مكانة المرأة الشريكة، صاحبة الرّأي على الأقل، إن لم تكن صاحبة القرار.

وفي نفس الإطار توصّل الباحث الجزائري فاروق بن عطية في دراسته حول عمل المرأة "أنّ تطوّر مكانة المرأة وبالتالي الزوجة يكون مرهونًا بخروجها للعمل وحصولها على دخل خاص يجعلها تملك وتكتسب وعيها بذاتها".[1]

ج- العوامل السياسية والقانونية:

لقد حدّدت الجمعية العامّة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 136/62 المؤرّخ في 18 ديسمبر 2007، الخامس عشر أكتوبر من كلّ سنة بوصفه يومًا عالميًا للمرأة الريفية وذلك عرفانًا منها "بما تضطلع به النّساء الريفيات، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية، من دورٍ وإسهام حاسمين في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الأرياف".[2]

أمّا على مستوى الجزائر فجميع القوانين والمواثيق الرّسمية نادَت بالمساواة بين الرّجل والمرأة في جميع المجالات، فبعد المشاركة الفعلية للمرأة في الثورة بجانب الرّجل نادى ميثاق طرابلس 1962 بحقوق المرأة ودعا إلى الاهتمام بها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أمّا الميثاق الوطني 1976 فقد دَعا صراحةً إلى ترقية وضعيتها الاجتماعية مُشيراً إلى التحسّن الملحوظ في مكانتها مقارنة مع الفترة الاستعمارية، حيث جاء فيه أنّ "وضع المرأة الذي طالما أضرّت

[1]- بلقاسم الحاج، مرجع سابق، ص 51.

[2]- بان كي مون، رسالة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية 15 أكتوبر 2016.

به الأفكار الإقطاعية والتقاليد المضادّة لروح الإسلام التجديدية قد تحسّن كثيراً منذ حرب التحرير، بعدما كانت المرأة في المجتمع الجزائري محرومة من حقوقها تلازم دركًا منحطًا، وهي عرضة لسلوك تمييزي لجنسها، وبالرّغم من تحسّنها الملاحظ فإنّ ترقيتها المشروعة تتطلّب المزيد من الجهود المستمرة والمبادرات، وهي ليست مرهونة بالدّور الوطني والاجتماعي الذي أدّته بجانب رفيقها الرّجل أثناء الثورة المسلّحة بل هو مَطلب تستلزمه روح العدالة والانصاف"[1]. أمّا دستور 1989 فقد كان صريحًا بشأن حقّ الجميع في العمل حيث نصّت المادّة 52 على "لكلّ المواطنين الحقّ في العمل"[2]. أما المادة 59 من نفس الدستور فقد نصّت على حق المساواة في الأجر، حيث أنّ "الحقّ في أخذ حصّة من الدخل القومي مرهون بإلزامية العمل، كما تخضَع الأجور للمبدأ القائل التساوي في العمل يَستلزِم التساوي في الأجر وتحدّد طبقًا لنوعية العمل المنجز فعلاً ولحجمه".[3]

كما أنّ خطاب رئيس الجمهورية في يوم 29 أكتوبر 2006 الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة القضائية الجديدة، قد حَمَل بُشرى سارّة للنساء الجزائريات حيث أعلن عن إدخال مادّة جديدة في الدستور المعدّل تتضمّن تحديد نظام الكوطة للنّساء في جميع المجالس المنتخبة، وتُعدّ هذه الخطوة سابقة سياسية في جميع الدّول العربية وحتى بعض الدّول الغربية التي بلغت أشواطًا مهمّة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بصفة عامّة.

أمّا قانون الأسرة الجزائري فهو مستمدّ في غالبيته من أحكام التشريع الإسلامي، وهذا راجع إلى المادّة 2 من الدستور التي تنصّ على أنّ الإسلام هو دين الدّولة، ولهذا كانت جميع مواد قانون الأسرة منصفة في حقّ المرأة.

[1]- الميثاق الوطني 1976 ص 95.

[2]- دستور 1989. المادة 52.

[3]- دستور 1989. المادة 59.

II. : المجتمع الريفي والمرأة العاملة

1- خصائص العينة:

أ- جدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
الذكور	40	%50
الإناث	40	%50
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ العّينة تضمّ فئتين متساويتين من الذكور والإناث. لقد كان اختيار العينة بهذه الطريقة قصدياً وهذا رغبة منّا في الإجابة على الفرضيات والتي تتطلب تمثيلاً لأفراد مجتمع البحث في العينة.

ب- جدول توزيع أفراد العينة حسب فئاتهم العمرية:

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
21-30 سنة	25	%31.25
31-40 سنة	31	%38.55
41-50 سنة	20	%25
51-60 سنة	04	%5
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد العيّنة حسب الفئات العمرية أنّ أكثر من 63% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة، تليها نسبة 31% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 20 و30 سنة وأخيراً 5% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم فوق 50 سنة.

نستنتج من هذا أنّ جميع القطاعات تَشهَد تشبيبًا في صفوف عمالها، وهذا نتيجةً لعمليات التوظيف في السنوات الأخيرة خاصّة في قطاعي الصحّة والتعليم ممّا نَتَج عنه التحاق فئة الشباب بهذه القطاعات.

كما نستنتج أيضًا أنّ فئة الكهول – الشيوخ لم تعد ممثَّلَة في زمرة الموظفين وهذا نتيجةً للإجراءات الأخيرة الخاصّة بالصندوق الوطني للتقاعد القاضية بتوقيف الامتيازات الممنوحة للموظفين الراغبين في الخروج للتقاعد عند بلوغهم 50 سنة.

ج- جدول توزيع أفراد العينة حسب قطاع الشغل:

الجنس / قطاع الشغل	الذكور		الإناث		المجموع
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
التعليم	11	%13.75	21	%26.25	%40
الصحة	01	%1.25	11	%13.75	%15
الإدارة	02	%2.5	08	%10	%12.5
الصناعة	06	%7.5	03	%3.75	%11.25
أعمال حرة	07	%8.75	02	%2.5	%11.25
العمل عند الخواص	07	%8.75	01	%1.25	%10
المجموع	40	%50	40	%50	%100

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب قطاع الشغل أنّ 40% من أفراد العينة يشتغلون بقطاع التعليم، أمّا قطاع الصحّة فلا يستوعب إلاّ 15% من أفراد العينة، أما بالنسبة

لقطاعات الصناعة والإدارة والأعمال الحرّة والعمل عند الخواص، فإنّها تشغّل نفس عدد الأفراد تقريبًا وهذا في حدود نسبة 11% لكلّ قطاع.

نستنتج أنّ قطاع التربية والتعليم يُعتَبَر أكبر قطاع رسمي ممتص للبطالة بمنطقة فلاوسن، وخصوصًا لدى النساء، وهذا بفضل وجود 5 مؤسسات تربوية ومؤسسة واحدة للتعليم المهني، وكذلك بفضل المزايا التي يوفّرها قطاع التربية كالعطل المدرسية العديدة، وبرنامج العمل الملائم للنّساء خصوصًا الأمّهات وانعدام الاختلاط مع الغرباء والأجانب.

كما نستنتج أنّ العمل عند الخواص أو العمل الحرّ يُعتبَر مرحلة مؤقتة وهذا قبل الحصول على عمل قارّ في القطاع العام ولو بأجر متدنّي، وهذا بسبب حالة اللاّاستقرار التي يعيشها القطاع العام ممّا يجعله عُرضة للإفلاس.

كما أنّ العمل في القطاع العام يُعتَبر ضمانًا للمستقبل المهني للفرد، عكس العمل عند الخواص، حيث صرّح المبحوث رقم 14 أنّ "المُستقبلْ عنْد privé- الخواص- مَاشِي مَضْمُون"، وهذا بسبب تهرّب الخواص من التصريح بالعمّال أمام هيئات الضمان الاجتماعي مقابل تشغيلهم، عكس المؤسسات العمومية التي تقوم بذلك، مما يضمن حقوقهم المستقبلية مثل العطل السنوية أو المرضية أو منحة التقاعد، وهذا ما صرّح به المبحوث، رقم 14 :

دائمًا "الدَّوْلةْ عَمَّرْ مَا تَاكُولَّكْ حَقَّكْ".

2- المجتمع الرّيفي وفكرة خروج المرأة للعمل:

أ- جدول توزيع أفراد العينة –الذكور- حسب رأيهم في خروج المرأة من المنزل لقضاء حوائجها بمفردها:

رأي المبحوثين	التكرار	النسبة
مع	33	%82.5
ضدّ	07	%17.5
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 82.5% من أفراد العينة مع فكرة خروج المرأة بمفردها لقضاء حوائجها، مقابل 17.5% من المبحوثين صرّحوا أنّهم ضدّ فكرة خروج المرأة من المنزل بمفردها لقضاء حوائجها.

نستنتج من خلال الجدول أنّ فكرة خروج المرأة من منزلها بمفردها لقضاء حوائجها لقيت قبولاً واسعًا في منطقة فلاوسن الريفية، وصار المجتمع لا يَجِدُ حرَجًا في خروج المرأة مهما كان سنّها عكس السنوات الماضية أين كانت النساء الطاعنات في السنّ هنّ اللّواتي يحقّ لهنّ الخروج من المنزل لقضاء الحاجيات اليومية وفي هذا الصّدد صرّح المبحوث رقم 15 :

"غيْر هَادِي شِي عَامَات كَانُوا غيْر النْسَا الْكْبَارَاتْ اللّي نْشُوفُهُمْ بَرَّا".

بل لقد اقتحمت النّساء السوق الأسبوعي الذي يُقام كلّ يوم سبت في منطقة فلاوسن وصار عاديًا أن ترى النّساء بجوار الرّجال أو ترى النّساء في أخذٍ وردٍّ مع البائع، فلطالما كان السوق عالماً رجاليًا بامتياز، حيث يلخّص المثل الشعبي التالي الصورة جيّدًا "السوق حمّام الرّجال" بمعنى أن لا مكان للنساء فيه.

ولازلنا في منطقة فلاوسن نتذكّر العبارة التي كنّا نردّدها عندما نرى امرأة أو أكثر في الشارع بمفردها :

"تَحْسَبْ رَانَا فِي السّوقْ نْتَاعْ نَدْرُومَةْ" .

حيث يتميَّز السّوق الأسبوعي الذي يُقام كل يوم خميس بندرومة (25 كلم شمال فلاوسن)، بكثرة النساء الوافدات عليه وهذا مند القِدمْ.

كما أنّ الرّجل الرّيفي كان يستمدّ رجولته وشرفه بإخفاء زوجته عن الرّجال، حيث "إنّ مكانة الرّجل في المغرب التقليدي تتحدّد بعزل النّساء في عائلته، بحيث أنّ رجولته قد تتعرّض إلى الخطر إذا ما تجوّلت زوجته بحريّة في الشّارع".[1]

وما استخلصناه من مقابلتنا أنّ الرّجال الذين هم ضدّ فكرة خروج المرأة بمفردها لا يستندون إلى عادات أو أعراف اجتماعية محدّدة، بل هم في الأصل ذو توجّهات إسلامية معيّنة، فيعتبرون أنّ المرأة مكانتها في المنزل حيث صرّح المبحوث رقم 11 قائلاً :

"المْرا بْلاَصْتَا في الدَّارْ" .

وأضاف المبحوث رقم 11 :

"المْرا عَنْدَا 3 خَرْجَاتْ" .

في إشارة إلى الأسطوانة التي يردّدها جميع المتشدّدين الإسلاميين: المرأة من حقها 3 خرجات واحدة من بطن أمّها إلى هذه الدنيا والثانية من بيت أبيها إلى بيت زوجها والثالثة من بيت زوجها إلى القبر.

كما لمسنا في إجابات بعض المبحوثين نوعًا من الحنين إلى الماضي أين كانت المرأة لا يحقّ لها الخروج من المنزل إلاّ للضرورة القصوى، حيث صرّح المبحوث رقم 12 قائلاً :

"كِي كانتْ المْرا بْلاَصْتَا فِي الدَّارْ كانتْ الدَّعْوَة بْخيْر" .

[1]– فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، مرجع سابق، ص 171.

وكأنّ المرأة بخروجها من المنزل أخرجت معها جميع الخطايا ونثرتها على الأرض.

ب- جدول توزيع أفراد العيّنة –الذكور–حسب رأيهم في فكرة خروج المرأة للعمل:

رأي المبحوثين	التكرار	النسبة
مع	29	%72.5
ضدّ	07	%27.5
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 72.5% من المبحوثين مع فكرة خروج المرأة للعمل مقابل 27.5% من المبحوثين صرّحوا أنّهم ضدّ فكرة خروج المرأة للعمل.

نستخلص من الجدول أنّ نظرة المجتمع الريفي إلى عمل المرأة قد صار إيجابيًا في مجمله فاتجاه المجتمع التقليدي نحو الفردانية وانحسار روابط التضامن الآلي كان له الأثر البالغ على خروج النساء المنتميات للفئات الاجتماعية الهشّة إلى سوق العمل حيث صرّحت المبحوثة رقم 4 :

"لَوْ كَانْ بْقَا شِيخِي حَيْ مَا يْخَلِّيشْ نَخْدَمْ بَصَّحْ كِي مَاتْ كُلْ وَاحَدْ بْقَا لاَهِي فِي رُوحُو".

حيث كانت تقتضي الأعراف والعادات الاجتماعية التكافل والتضامن بين جميع أفراد العائلة الواحدة.

فأصبح أفراد المجتمع ينتجون ميكانيزمات تُدافع عن الطرح الفردانيّ "فهم يوافقون على أنّ المرأة مثلها مثل الرجل خاضعة لظروف اجتماعية واقتصادية تجبرها على الخروج إلى عالم الشغل كعاملة أجيرة، لم يبق المجتمع قائمًا على مبادئ ومعايير التعاون والتضامن العائلي الذي عرفه المجتمع التقليدي إلاّ في

حدود ضيّقة، بل أصبح مجتمعًا يسير في اتجاه قائم على النزعة الفردية شعارها الضمني كلٌّ لنفسه واللّه للجميع".[1]

كما أنّ العيش في أسرة نووية عمّق من معاناة الأسر الفقيرة، حيث تقول المبحوثة رقم 8 :

"لَوْ كَانْ مَا نَخْدَمْشْ وْمَا نَاكُولْشْ شْكُونْ عْلاَبَالُو بَيا" .

حيث أنّ العيش في العَائلة الممتدة يُقوّي عرى التكافل والتآزر بين الأسر الميسورة والأسر الفقيرة عكس الأسرة النووية. كما يعتبر الخروج إلى العمل في كثير من الأحيان كنتيجة حتمية للتعليم والحصول على الشهادة حيث صرّحت المبحوثة رقم 1 في هذا الصدد :

"قْرِيتْ بَاشْ نَخْدَمْ مَشِي باش نُقْعَدْ في الدَّارْ" .

كما استخلصنا أيضًا أنّ الفئة الرافضة لفكرة خروج المرأة للعمل تنقسم إلى قسمين:

– قسم من الرّجال يدافع عن هذا الطرح بحجّة أنّ المرأة بدخولها عالم الشغل سوف تعمّق من أزمة البطالة لَدَى الرّجال أي بصيغة أخرى تتغيّر مكانتها الاجتماعية من امرأة تابعة للرّجل إلى امرأة منافسة له، وهذه أولى النتائج الاجتماعية لخروج المرأة لسوق العمل حيث "لا تخترِق المرأة بارتيادها مجال العمل عالم الأُمَّة فحسب ولكنّها تَدخل في منافسة مع أسيادها القدامى أي الرّجال من أجل أماكن العمل المتوفّرة، ويؤدّي القلق الذي تتسبّب فيه المرأة التي تطمح إلى عمل في القطاع الحديث وتطالب بدور كان مقصوراً على الرّجال إلى احتداد الضغوط وأشكال الصّراع، نظرًا لندرة الشغل ونسبة البطالة المرتفعة في صفوف الرّجال".[2]

[1]– مراد مولاي الحاج، العمال الصناعيون في الجزائر ممارسات وتمثلات، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع العمل، جامعة وهران، 2005، ص 282.

[2]– فاطمة المرنيسي،ما وراء الحجاب، المرجع السابق، ص 164.

– قسم يعتبر نفسه حامي القيم المجتمعية والدينية حيث تتكاثر الفتاوى المجتمعية والدينية في مثل هذه الظروف والمناسبات كالفطريات، فأحد المبحوثين علّل وجهة نظره بالآية الكريمة ﴿ **فقلنا يآدم إنّ هذا عدوٌّ لك ولزوجك فلا يخرجنّكما من الجنة فتشقى** ﴾[1]. ففي نظره أنّ الخطاب جاء بصيغة المفرد والمخاطب هو سيدنا آدم ولو جاء بصيغة المثنى لكانت الآية فتشقيا أي المخاطب في هذه الحالة هو سيّدنا آدم وأمّنا حوّاء، وبالتالي فإنّ الرّجل هو المطالب بالعمل وليس للمرأة التي مكانها الفعلي في البيت لتربية الأبناء والعناية بشؤون المنزل.

ج– الجدول توزيع أفراد العينة– النساء العاملات –حسب جهرهن بعملهنّ في المناسبات أو أمام الأشخاص الغرباء:

رأي المبحوثين	التكرار	النسبة
نعم	40	%100
لا	00	%00
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدولّ أن كلّ النساء العاملات يجهرن بعملهن في المناسبات أو أمام الأشخاص الغرباء.

نستخلص من خلال الجدول الخاص بتوزيع النّساء العاملات حسب جهرهنّ بعملهنّ في المناسبات أو أمام الأشخاص الغرباء أنّ المرأة الريفية العاملة صارت جدّ مقتنعة بعملها ولم تعُد تُقيم للأعراف والعادات الاجتماعية التقليدية وزنًا.

[1]– الآية 117، سورة طه

لقد صارت تجهر بعملها عكس الماضي أين كانت لا تذيع سِرَّ عملها إلا للأقرباء، حيث صرّحت المبحوثة رقم 5 قائلة :

"بَكْرِي كانْ عِيبْ الْمْرا تَخْدَمْ، اليُومْ كِي الرْجَالْ كِي النْسَا" .

حيث عملت المنظمات النسوية على المطالبة بالمساواة بين الجنسين في الواجبات كما في الحقوق.

كما أنّ الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية المصادف ليوم 15 أكتوبر من كلّ سنة يُعتبر عرفانًا بالمجهودات المقدّمة من طرف المرأة الريفية في مجال التنمية، لكننّا نعتقد أن أكبر مجهود قامت به المرأة الريفية وخصوصًا العاملة هو محاربة الطابوهات والأفكار والممارسات التقليدية التي تعتبر سمة المجتمعات الريفية كالتي تعتمد على مبدأ التقسيم الجنسي للعمل. فالرّجال مهامهم خارج البيت أمّا النّساء فيتكفّلون بشؤون البيت وتربية الأطفال، وهو تقسيم جغرافي في أصله بما أنّه يرسم حدودًا للمرأة لا يمكن تخطّيها وإلاّ سوف تَلِج عالم الرّجال حينها ستجد معايير الضبط الاجتماعي غير الرّسمي بالمرصاد.

إنّ التحرّر الفكري للمرأة وعدالة قضيّتها جعلها تكسر الطابوهات وتجهر بموقفها وعملها لأنّه الوسيلة الوحيدة في بعض الأحيان للخروج من دائرة الفقر والحاجة.

إنّ افتخار المرأة الريفية بعملها جعلها محطّ غيرة من طرف بنات جنسها غير العاملات، حيث صرّحت المبحوثة رقم 2 قائلة :

"يْقُولولِي الْجَوارِينْ تْغَيْرِينَا كِي نْشُوفوكْ تَخْدمِي" .

حيث تَعتبِر النساء الماكثات بالبيت العملَ عبارة عن وسيلةٍ للتنفيس وتغيير روتين الأجواء الأسرية.

3- المرأة الريفية العاملة والزواج:

أ- جدول توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية:

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
عزباء	05	%12.5
متزوجة	32	%80
مطلقة	02	%5
أرملة	01	%2.5
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية أن 80% من المبحوثات متزوّجات، في حين أنّ 12.5% غير متزوّجات، أمّا نسبة النّساء المطلّقات فهو 5% في حين أنّ نسبة النساء الأرامل فهو 2.5% فقط.

ما يمكن استخلاصه أنّ عمل المرأة في منطقة فلاوسن الريفية لم يعد عائقًا أمام الزواج، بل على العكس من ذلك فقد صار العمل مساعدًا للمرأة على الزّواج، فكثير من الشباب يبحثون عن الاقتران مع فتيات عاملات وهذا من أجل ضمان أجرة شهرية إضافية لتغطية مصاريف البيت في ظلّ غلاء المعيشة حيث صرّحت المبحوثة رقم 6 قائلا :

" Les jeunes –الشَّبَاب- نتاع الْيَوْم كَامَلْ رَاهُمْ يْحُوسُو عَلَى الْخَدَّامَاتْ خَاطَرْ الْمعِيشَةْ غْلاَتْ وَ La paye وَحْدَةْ مَا تَكْفِيشْ" .

كما لاحظنا أيْضًا عند النساء أنّ ظاهرة التوقف عن العمل بعد الزّواج لم يَعُدْ لها وجودًا في منطقة فلاوسن، فلا زلنا نتذكّر عندما كنّا تلاميذًا في المدرسة أسماء بعض المعلّمات اللّواتي توقّفن عن العمل بمجرّد الزواج.

أمّا اليوم فأصبحت المرأة تستطيع التنازل عن كلّ شيء إلاّ عن العمل الذي تعتزّ به كثيراً وتعتبره وسيلة لإثبات ذاتها ومكانتها حيث صرّحت المبحوثة رقم 3:

"غِي الْخَدَمْة الّي مَا نْحَبّسهَاشْ لَوْ كَانْ نُقْعَدْ بْلاَ زَوَاجْ".

إنّ رفض النّساء في الوقت الحاضر التوقّف عن العمل بعد الزواج يعود إلى أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية.

فمشاركة المرأة اقتصاديًا وماديًا في مصاريف البيت يرفع قيمتها ويعزّز مكانتها فترتقي بذلك إلى مكانة الشريك وهي مرتبة تؤهلها إلى دور المستشارة في جميع المشاريع المنزلية التي يقوم بها الزّوج.

أمّا السبب الاجتماعي فهو الخوف من فشل الزواج أي الطلاق، فبطلاق المرأة ورجوعها إلى بيت أهلها تُصبِح عالة على أفراد الأسرة وتزداد المأساة بوجود الأطفال.

لقد أسرّت لنا المبحوثة رقم 7 أنّها قامت يوم عقد قرانها باشتراط عدم إجبار الزوج لها بالتوقّف عن العمل قائلة :

"الرْجَالْ مَا يْتَامْنُوشْ".

كما أنّ فقدان المرأة لعملها يُعتبر فقدانًا لوسيلة ضغط جدّ فعّالة داخل الأسرة حيث يُجْبَرُ الزّوج بواسطتها على تقديم تنازلات لم يكن لِيَتَنَازل عنها في حالة ما كانت زوجته ماكثة في البيت.

إنّ الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتّى السياسية التي عاشها المجتمع الجزائري ألقت بظلالها على العلاقات الأسرية، فصار الزوج في صورة المنهزم الذي يقبل بشروط الزوجة وخاصة العمل بعدما كان هو من يُملي شروطه عليها في السابق.

كما لاحظنا من خلال بحثنا الميداني أنّ الزّوج لم يعد يوافق فقط على عمل الزّوجة بل صار يشجّعها عليه، حيث صرّحت لنا العديد من المبحوثات أنّ أزواجهنّ هم الذين تكفّلوا بالإجراءات الإدارية للتوظيف وبحثوا عن الوساطات و"المعارف" لتسهيل العملية.

ب- جدول توزيع أفراد العينة –أمّهات عاملات –حسب المستوى التّعليمي للزّوج:

المستوى التعليمي للزّوج	التكرار	النسبة
بدون مستوى	01	%2.85
ابتدائي	02	%5.91
متوسط	03	%8.57
ثانوي	15	%42.85
جامعي	14	%40
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد العينة – الأمّهات العاملات- حسب المستوى التعليمي للزوج أنّ 42.85% من المبحوثات صرّحن أن أزواجهنّ ذو مستوى ثانوي، في حين أنّ 40% من أفراد العينة أزواجهنّ ذو مستوى جامعي، وبالمقابل 8.57% من المبحوثات أزواجهنّ

ذو مستوى متوسّط و5.71% ذو مستوى ابتدائي، وما لاحظناه أيضًا وجود حالة واحدة فقط صرّحت أنّ زوجها بدون مستوى دراسي أيّ أمّي.

نستخلص من هذه الإحصائيات أنّ أكثر من 82% من النّساء العاملات في منطقة فلاوسن الريفية ارتبطن بأزواج ذو مستوى تعليمي يتراوح بين الثانوي والجامعي وهو مستوى لا بأس به.

وبالتّالي فإنّ الارتباط بالنّساء العاملات في هذه المنطقة لا يزال مقتصرا على الفئات المتعلمة والمثقفة، حيث أنّ هؤلاء المثقفين والمتعلمين استطاعوا وحدهم ودون غيرهم "أن يتجاوزوا تلك القيود التي تفرضها العادات والتقاليد وأصبحوا يرون الواقع بنظرة عقلانية".[1]

وبالمقابل فإنّ الفئة غير المتعلّمة لم تستطع بعد التحرّر من الفتاوى المجتمعية التي تمنع خروج المرأة للعمل، فلا زالت هذه الطبقة تعيد إنتاج بعض الممارسات الاجتماعية في ظلّ واقع مغاير تمامًا يتسم بنوع من العقلانية والفردانية.

إنّ ما شجّع الطبقة المتعلّمة على الارتباط بالنساء العاملات هو معايشة الاحتكاك والاختلاط الحاصل مع النّساء في مختلف أطوار التعليم من الأقسام الابتدائية إلى مدرّجات الجامعة ثم العمل بجانب النّساء في معظم المؤسسات.

كما أنّ بعض المتعلمين كانت لهم فرص الانتقال إلى خارج الوطن وخصوصًا إلى فرنسا سواء من أجل السياحة أو لإجراء دورات تكوينية وتربّصات، فشاهدوا بأعينهم كيف أنّ الحضارة صنعها الرّجال والنّساء على السّواء، ممّا جعل نظرهم لعمل المرأة تتغيّر، فعملوا بعد عودتهم إلى الوطن إلى تغيير بعض الممارسات والتمثلات اتجاه المرأة بصفة عامّة.

[1]– مراد مولاي الحاج، العمّال الصناعيون في الجزائر، مرجع سابق، ص 282.

4- المهن النسائية في نظر المجتمع الريفي:

أ- جدول توزيع أفراد العينة –النساء العاملات – حسب الشروط الأسرية المفروضة عليهن:

الشروط الأسرية	التكرار	النسبة
ارتداء الحجاب	39	%97.5
الدخول باكرًا إلى المنزل	40	%100
عدم حضور الاجتماعات الهامشية للعمل، وقفات احتجاجية، عدم الانخراط في النقابة	12	30
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 97.5% من النساء العاملات قد فُرض عليهن ارتداء الحجاب كشرط للعمل، في حين أنّ كلّ المبحوثات قد فُرِض عليهنّ الدخول باكرًا إلى المنزل كشرط للعمل، بالمقابل كانت 30% تمثل نسبة الشرط الأخير والمتمثل في مجموعة من الضوابط كعدم حضور اجتماعات العمل غير الواجبة الحضور أو عدم الانخراط في النّقابة.

نستخلص من الإحصائيات السابقة أنّ خروج المرأة للعمل كان في الحقيقة نتيجة عقد أخلاقي أبرمته المرأة مع أفراد أسرتها، وبالتالي فهو خروج تحكمه ضوابط وشروط لا يجب الإخلال بها، تتعلّق في مجملها باحترام تقاليد وأعراف العائلة كاللّباس المحتشم والدّخول باكرًا إلى المنزل. فخروج المرأة إلى العمل لا يعني تمرّدها على بعض القِيَم المجتمعية، "يجب أن تحترم بعض الشروط التي يحدّدها المجتمع المحلّي والذي عادة ما تصدر عنه فتاوى سوسيو- ثقافية، فهذه الشروط تعمل على تنظيم عمل المرأة خارج البيت"[1].

[1]- مراد مولاي الحاج، العمال الصناعيون، المرجع السابق، ص 285.

فنستطيع القول أنّ عمل المرأة في المجتمع لا يزال قضية عائلية وهو قرار يخضع لمداولات وشروط، وليس غريبًا أن تقوم المرأة الريفية العاملة بإحضار زوجها أو أخيها إلى مؤسّسة العمل نتيجة مشاكل مهنية بحثة مع زميل العمل أو المسؤول المباشر في العمل.

كما لاحظنا أنّ المرأة الريفية العاملة لا يُسمح لها بحضور اجتماعات العمل غير الرسمية أو حفلات تكريم العمال التي تقام داخل المؤسسة وحتّى الانخراط في العمل النقابي فلا يُعَوَّل عليها كثيراً، حيث صرّحت المبحوثة رقم 7 قائلة :

" مَا نَقْدَرْش نَنْخَرَطْ في النَّقَابَة بْلاَ مَا نْشَاوَرْ رَاجْلِي".

وأخيراً يمكن القول أنّ "عمل المرأة خارج البيت قد حرّرها من الفقر ولكن لم يحرّرها من هيمنة القيم الاجتماعية العائلية والتقليدية إلاّ في حدود ضيّقة"[1].

ب- جدول توزيع أفراد العينة –الذكور- حسب نوع المهنة المناسبة للنّساء:

المهنة المناسبة للنّساء	التكرار	النسبة
التّعليم	17	%58.62
الصحّو	10	%34.48
الإدارة	02	%6.89
الصناعة	00	%00
الأسلاك النظامية شرطة- درك- جيش	00	%00
المجموع	29	%100

* يمثل عدد الذكور الذين هم مع فكرة خروج المرأة للعمل.

[1]- المرجع السابق، ص 286.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 58.62% من الذكور يرون أن المهنة المناسبة للمرأة هي التعليم، في حين أنّ 34.48% صرّحوا أن الصّحة هي مهنة مناسبة للمرأة، بينما 6.89% فقط من الذكور صرّحوا أن الإدارة هي المهنة المناسبة للمرأة.

نستخلص من خلال الجدول أنّ مهن التعليم والصحّة تعتبران المهن الأنسب للمرأة في نظر الرّجال، حيث أنّ هذا الحكم يعود في أصله إلى عامل رئيسي وهو الاختلاط مع الرّجال في مجال العمل. فكلّما كان مجال العمل رجاليًا كلّما كان تقبّل دخول المرأة إليه صعبًا.

ولازال بعض الرّيفيين عندما يذهبون إلى المدينة يتعجّبون لوجود شرطيات ودركيات، فهم يعتقدون تمامًا أنّ هذه الوظائف رجالية وليس مقبولاً أن تنتمي إليها النّساء ،كما لاحظنا من خلال بحثنا أنّ العمل في الإدارة غير مناسب للمرأة في نظر المجتمع الريفي، فعمل المرأة داخل المكتب مع رجل "أجنبي" يعتبر أمرًا غير مقبول على مستوى الاجتماعي ، حيث صرّح المبحوث رقم 14 :

"مَا نَقْدَرْشْ نَتْخَيَّلْ المْرَا نْتَاعِي تَخْدَمْ في Bureau –مكتب- 3 مْتِرْ عْلَى 3 مْتِرْ مَعَ رَاجَلْ".

وفي هذا الصدد تقول الباحثة فاطمة المرنيسي "إنّ وضعية المرأة التي تعمل في مكتب تذكر بوضعيتها في البيت التقليدي، والخلط بين هذه الصّورة والمواقف يفسّر بعض ردود أفعال الرّجال اتجاه المرأة، فمثلا نجد أنّ الكاتبة الخاصّة للرّئيس تابعة له كما لو كانت زوجته أو أخته، وله الحقّ في إعطائها الأوامر، كما أنّها تابعة له بخصوص حياتها المادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- فالرّئيس هو الذي يمنحها راتبها الذي تحصل عليه مقابل الخدمات التي تؤدّيها له، ومن هنا يخلطها بزوجته التي يسيطر عليها نتيجة تفوقه المادّي وسلطته المؤسساتية، فليس بين الكاتبة والزوجة إلا خطوة قصيرة، ويبدو أنّ عديدًا من الرّجال يخطونها بيسرٍ، وعلى كلّ حالٍ فإنّ الانزلاق الذي يحدث في العلاقة بين

الموظّف وكاتبته الخاصّة، النّاتج عن الخلط الذي يقع فيه هذا الأخير بين امتيازاته كرجل وامتيازاته وحقوقه كموظف لا يقف عند السلوك الجنسي".[1]

وبالتالي فإنّ وجود الرّجال ضمن المجال المهني للمرأة هو الذي يحدّد مدى مناسبتها لهذا العمل، سواء كان وجود الرجال ضمن العلاقة الأفقية(زملاء العمل) أو ضمن العلاقة العمودية (زبناء- مستفيدين –مرضى –طلبة، ...) حيث صرّحت المبحوثة رقم 2 قائلة :

"التَّعْلِيمْ مْلِيحْ مَا فِيهْشْ اخْتِلَاطْ، فِيهْ اختلاط مِنْ نَوْعْ خَاصْ".

وممّا سَبَقَ يَتّضحْ جَلِيا أنّ اعتبار مهن التعليم والصّحّة كمهن نسائية في نظر المجتمع الرّيفي ناتج عن تعامل المرأة في هاته المهن مع التلاميذ والمرضى، حيث لا يجد المجتمع الرّيفي حرجًا في أن تتعامل المرأة مع القاصرين والمرضى ما دام هؤلاء "العاجزين" لا يشكلون خطرًا "جنسيًا" على المرأة في نظر المجتمع الرّيفي.

كما أنّ المجتمع الرّيفي يعتبر عمل المرأة في التعليم تكملة لعملها المنزلي وهو تربية الأطفال، "حيث يُعَدُّ نوعا من الخدمة التي تقدّمها للمجتمع مقابل أجر معيّن يساعدها على تلبية حاجاتها وحاجات أسرتها"[2].

[1]- فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، مرجع سابق، ص 163.

[2]- مراد مولاي الحاج، العمال الصناعيون في الجزائر، مرجع سابق، ص 288.

III. المرأة الريفية العاملة وصراع الأدوار.

1- المشاكل الأسرية للمرأة الريفية العاملة:

تُعتَبر المشاكل الأسرية من أكثر المشاكل التي تعاني منها المرأة العاملة، فعمل المرأة وغيابها عن المنزل ساعات طويلة، لابدّ أن يُخِلَّ بالواجبات الأسرية الملقاة على عاتقها، وخصوصًا الأم العاملة، أمّا واجباتها الأسرية التي قد تتناقض مع عملها الوظيفي فهي كثيرة ومعقّدة أهمّها رعاية الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية ،والإشراف عليهم وحلّ مشاكلهم الدراسية، ومراقبة تحصيلهم العلمي، إضافة إلى مسؤوليتها عن أداء الأعمال المنزلية كالتنظيف وغسل الملابس والطبخ، وزيادة الأهل والأقارب، إضافة إلى ذلك واجباتها الزوجية التي تتمحور حول الاهتمام بزوجها ورعايته وسدّ متطلباته العاطفية، وتكوين أقوى العلاقات الاجتماعية معه والتنسيق معه في تحمّل مسؤوليات العائلة وحلّ مشاكلها الآنية والمستقبلية إن وجدت .

أ- جدول توزيع أفراد العينة حسب امتلاك الأجهزة الكهرومنزلية:

الأجهزة الكهرومنزلية	التكرار	النسبة
التلفاز	40	%100
الثلاجة	40	%100
غسّالة الملابس	38	%95
فرن الطهو	36	%90
غسّالة الأواني	02	%5
مجفّف الشعر	35	%87.5
المكواة الكهربائية	34	%85
الأنترنيت	29	%72.5
الحاسوب وآلة الطباعة	31	%77.5
الهاتف	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أغلبية المبحوثات صرّحن أنّهنّ يمتلكن الأجهزة الكهرومنزلية المذكورة في الجدول عدى غسّالة الأواني التي لا تملكها إلاّ 5% من أفراد العينة.

ما يمكن استخلاصه أنّ جميع الأجهزة الكهرومنزلية أصبحت ضرورية ولها دور كبير في المنزل خاصة لدى المرأة العاملة.

فميزة هذه الوسائل أنّها توفّر الجهد والوقت للمرأة العاملة. فمثلا غسل الملابس أو الأواني يدويًا يستغرق ساعات من الوقت أمّا باستعمال الآلة فيستغرق أقلّ من ساعة وبالتّالي فهي تقلّل من تعب الأم إضافة إلى ربح الوقت الذي تستغله في الاهتمام بأبنائها وشؤون بيتها.

والتالي فقد أصبحت هذه الأجهزة من الضروريات التي تساعد المرأة العاملة على التوفيق بين مهامها الأسرية ومهامها الوظيفية.

كما أنّ استعمال الوسائط الإلكترونية كالهاتف والأنترنت بمختلف تطبيقاتها، viber,skype قد أصبح جدّ مفيد بالنّسبة للمرأة العاملة حيث تستطيع بفضل هذه الوسائط الاطمئنان على أطفالها وقت العمل دون التنقل خارج المؤسسة التي تعمل بها أو عيادة المرضى دون الخروج من المنزل.

وبالتالي فنستطيع القول أنّ كل هذه الأجهزة الكهرومنزلية والإلكترونية لها دور في توفير الراحة النفسية والجسمانية للمرأة الريفية العاملة، ممّا ينعكس إيجابًا على مردوديتها وإنتاجيتها داخل المؤسسة التي تعمل بها.

ب- جدول توزيع أفراد العينة –نساء عاملات- حسب عدد الأولاد:

عدد الأطفال	التكرار	النسبة
طفل واحد أو أقل	10	%25
من 2 إلى 4 أطفال	25	%62.5
أكثر من 4 أطفال	05	%12.5
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع النساء العاملات حسب عدد الأولاد أنّ أكبر نسبة تخصّ النساء اللواتي لديهن من 2 إلى 4 أطفال وهذا بنسبة 62.5%، ثم تليها نسبة 25% الخاصة بطفل واحد أو أقل، وأخيراً نسبة 12.5% الخاصّة بالنّساء اللّواتي لديهنّ أكثر من 4 أطفال.

نستخلص من الجدول أنّ ظاهرة المرأة الولود La femme multi part وهي المرأة التي لديها أكثر من 4 أولاد قد بدأت في التناقص في منطقة فلاوسن الريفية.

حيث أنّ هذه الظاهرة تنتشر بكثرة في المجتمعات الريفية نتيجة انعدام وسائل منع الحمل بالإضافة إلى رغبة الآباء في إنجاب أكبر عدد من الأطفال خاصّة الذكور لمساعدتهم في الأنشطة الفلاحية، وبالتالي فإنّ برامج تنظيم النّسل والتوعية الخاصّة بالنساء في مراكز حماية الأمومة والطفولة PMI كان له الأثر الكبير في الحدّ من عدد المواليد (الخصوبة الكلية) .

كما نستنتج أيضًا أنّ المرأة العاملة الريفية تميل إلى إنجاب أقل عدد من الأطفال وهذا حتّى تستطيع التوفيق بين واجباتها الأسرية وواجباتها المهنية نتيجة انعدام دور الحضانة في هذه المنطقة.

ج- جدول توزيع أفراد العينة – أمّهات عاملات- حسب مكان ترك الأطفال وقت العمل:

مكان ترك الطفل	التكرار	النسبة
دُور الحضانة البديلة*	28	%70
المنزل	00	%00
الأهل والأقارب	07	%30
المجموع	30	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ نسبة العاملات اللّواتي يتركن أطفالهن في دُور الحضانة البديلة يقدّر بـ 70% مقابل 30% من يضعن أطفالهنّ عند الأهل الأقارب.

كما نلاحظ أنّ نسبة النّساء اللّواتي يتركن أطفالهن في المنزل طيلة فترة عملهنّ فهي منعدمة.

نستخلص من الجدول أنّ ظاهرة ترك الأطفال في دُور الحضانة بدأت تلقى استحسانًا وانتشارًا في منطقة فلاوسن الريفية، فرغم انعدام دور الحضانة الرّسميّة (عندنا معلومات عن رغبة بعض المختصّين في علم النّفس التربوي فتح دُور حضانة إلا أنّهم اصطدموا بعراقيل إدارية حالت دون تحقيقهم للمشروع) إلا أنّ بعض الأمّهات العاملات يلجأن إلى دور الحضانة البديلة كحلّ وحيد لترك أطفالهم وقت العمل.

فرغم أنّ هذه الدور لا تقدّم أيّ برامج تعليمية أو ترفيهية للأطفال إلا أنّها تطلب مبالغ مرتفعة مقابل الاحتفاظ بالطفل والاعتناء به.

* – دور الحضانة البديلة هي عبارة عن أسر تقوم بالاعتناء بأطفال الأمّهات العاملات مقابل مبلغ مالي وهذا من الساعة 8 صباحًا إلى 16 مساءً. وتشترط هذه الدور إحضار لوازم الطفل من لُمجة وحفاظات...
كما أنّ هذه الدور لا تقدم أيّة برامج تعليمية أو ترفيهية بل تكتفي باستعمال التلفزيون وخاصّة برامج طيور الجنّة.

كما نستخلص أيضا من الجدول أنّ المرأة العاملة الريفية في منطقة فلاوسن لازالت تلقى بعض المساعدة في هذا الشأن من طرف الأهل والأقارب وخاصّة الأمّ، حيث أنّ بعض الأمّهات العاملات لا يأمنَّ على أطفالهنّ في دور الحضانة البديلة فيلجأن إلى أهلهنّ وخاصّة أخت الزّوج أوشقيقتها أو أمّها مقابل مبلغ مالي رمزي.

د- جدول توزيع الأمّهات العاملات حسب درجة الارتياح عن مكان ترك الأطفال وقت العمل:

درجة الارتياح	التكرار	النسبة
مرتاحة	06	%17.14
غير مرتاحة	29	%82.85
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 82.85% من المبحوثات صرّحن أنّهنّ غير مرتاحات عن أماكن وضع أطفالهنّ وقت العمل، فيما صرّحت 17.14% من المبحوثات أنّهن مرتاحات.

نستنتج من خلال الإحصائيات أنّ دور الحضانة البديلة لا يمكن في أي حال من الأحوال تعويض دور الحضانة الرّسمية.

كما استخلصنا أنّ دور الحضانة البديلة تعدّ حلاً مؤقّتًا في نظر الكثير من المبحوثات، حيث صرّحت المبحوثة رقم 1 :

"اللّه غَالَبْ مَا صَبْتْشْ عْليها وِينْ، أَنَا مّالَّيا بْعَادْ".

كما نستخلص أنّ المرأة العاملة بمنطقة فلاوسن تلجأ إلى الأهل أو العائلة لترك أطفالها وقت العمل مستثمرةً في حسن العلاقات القرابية التي مازالت تقليدية إلى حدٍّ ما، وبالتّالي فهو نوع من

العصبيّة في شكلها البسيط، كما أنّها تقوم نهاية كل شهر بتقديم هديةٍ أو نصيبٍ من المال بدون طلبٍ منهنّ حتّى تستمرّ هذه العلاقة، تصرّح المبحوثة رقم 10 قائلة :

"عَمَّر مَا طَلْبولِي بَصّحْ يَنا نَفْهَمْ رُوحِي كُلّ شْهَرْ نَعْطِيهُمْ مَكْتُوبْ".

هـ- جدول توزيع أفراد العينة حسب أهمية دور الحضانة بالنسبة للمرأة العاملة:

أهمية دور الحضانة	التكرار	النسبة
ليست ضرورية	00	%00
ضرورية	02	%05
جدّ ضرورية	38	%95
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 95% من المبحوثات يعتقدن أنّ دُور الحضانة جدّ ضرورية بالنسبة للمرأة العاملة و 5% صرّحن أنّ دور الحضانة ضرورية فقط للمرأة العاملة وعكس ذلك فإنّ نسبة النساء اللواتي لا ترى أهمية لدُور الحضانة فهو منعدم.

ما يمكن استخلاصه هو أنّ دُور الحضانة الرسمية تُعدّ ضرورةً حتميّةً للمرأة العاملة، فبترك أطفالها في دُور الحضانة الرسمية، تتفرّغ المرأة العاملة إلى أدوارها الوظيفية مطمئنّة وفي ظروف نفسية جيّدة ممّا ينعكس إيجابًا على مردوديتها المهنية.

كما أن وجود دار للحضانة في منطقة فلاوسن ظلّ مطلبًا شعبيًا ونسائيًا على الخصوص لسنوات عديدة، ممّا جعل أحد السياسيين المترشّحين في الانتخابات السابقة يجعله أحد الوعود الرئيسية لحملته

في حالة انتخابه ، وهذا حتّى يستقطب أصوات الناخبين وخاصة النّساء العاملات، لكن هيهات هيهات فوعود السياسيين كسراب بقيعة.

فبالإضافة إلى أنّ دور الحضانة تُعتبر مؤسسة للتنشئة الاجتماعية فهي تعمل على إيواء الأطفال وتأمين سُبُل راحتهم ومتعتهم أثناء غياب الأمّ ، من خلال توفير أدوات اللّعب والتسلية والتعلّم وتخضع لشروط صحيّة وقانونية جدّ صارمة تسمح لهم باستقبال الأطفال منذ الأشهر الأولى حتى سنّ الرابعة والخامسة ،ثم ينتقل الأطفال بعدها إلى الأقسام التحضيرية الموجودة في المدارس وهي مرحلة انتقالية تسبق الدخول النظامي المدرسي المحدّد بـ 6 سنوات.

وبالتالي فإنّ المرأة العاملة الريفية مقارنة مع زميلتها الحضرية تصطدم بحاجز تربية الأطفال مباشرة بعد استنفاد عطلة الأمومة والمحدّدة بـ 98 يومًا في قانون الوظيف العمومي.

وخلاصة القول أنّ المرأة الريفية العاملة مجبرة على تحمّل مسؤوليتها وحدها فيما يخصّ رعاية الأطفال وقت العمل، فحتّى الأزواج لا يستطيعون مساعدة زوجاتهم في هذا الشأن إمّا لانشغالهم بالعمل أو خِشية النّظرة المريبة للجيران أو العائلة الممتدة.

و- جدول توزيع أفراد العينة –الأمهات العاملات- حسب وجود المشاكل الزوجية الناجمة عن العمل من عدمها:

وجود المشاكل الزوجية	التكرار	النسبة
نعم	26	%74.28
لا	09	%25.71
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 74.28% من أفراد العينة صرّحن بوجود مشاكل زوجيّة بسبب العمل، مقابل 25.71% صرّحن بغياب المشاكل الزوجية بسبب العمل.

نستخلص من خلال الجدول أنّ عمل المرأة خارج البيت يُعَدُّ مصدرًا رئيسيًا للمشاكل الزوجية، حيث تُشير الأبحاث الاجتماعية والدراسات أنّ عياب المرأة لساعات طويلة عن البيت من أجل العمل قد يعرّضها للإرهاق والتعب والملل بسبب انشغالها بأداء الواجبات الوظيفية ممّا ينعكس على إهمالها لواجباتها المنزلية فتتوتّر وتسوء العلاقة الزوجية، حيث تصرّح المبحوثة رقم 7 بلغة الواثقة من نفسها :

"تَكْذَبْ عْلِيكْ اللّي تْقُلّكْ الْخَدْمَةْ نْتَاعْ الْمْرَا مَافِيهَاشْ مَشَاكِلْ في الدّارْ".

ي- جدول توزيع أفراد العينة – الأمّهات العاملات- حسب طبيعة المشاكل :

طبيعة المشاكل الزوجية	التكرار	النسبة
بسبب الدخول المتأخر إلى المنزل	00	%00
بسبب وجبات الأكل	15	%42.85
بسبب اللباس	10	%28.57
بسبب زيارة الأقارب	02	%5.71
بسبب الأطفال	08	%28.85
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ المشاكل الزوجية بسبب وجبات الأكل تقدّر نسبتها ب 42.85% ،أمّا المشاكل بسبب اللّباس فتقدّر نسبتها بـ 28.57%، في حين أنّ المشاكل الزوجية بسبب الأطفال فهي في حدود 22.85% مقابل 5.71% كنسبة المشاكل الزوجية بسبب الأهل والأقارب.

نستخلص من خلال الجدول الخاص بطبيعة المشاكلل الزوجية الخاصّة بالمرأة العاملة في منطقة فلاوسن أنّها تعود في الأصل إلى تقصيرها في أداء مهامها المنزلية ،هذا من جهة، وإلى عدم تنازل الزّوج في كثير من الأحيان عن مواقفه وأذواقه.

فأغلب المشاكل المتأتّية بسبب وجبات الأكل فقد صرّحت المبحوثات أنّها تعود في الغالب إلى رفض الزوج تناول الطعام باردًا أو تناوله متأخرًا. أمّا المشاكل بسبب اللّباس فتعود إلى نسيان غسل الملابس أو نسيان كيّها بالمكواة الكهربائية.

كما أنّ المشاكل بسبب الأطفال فناتجة في أغلب الأحيان عن رفض الزّوج متابعة دروس الأبناء ومساعدتهم في واجباتهم المنزلية، أو العناية بالطفل الصغير أثناء البكاء.

م- جدول توزيع أفراد العينة –الأمّهات العاملات – حسب لجوئهنّ لخادمات البيوت :

الاستعانة بخادمات البيوت	التكرار	النسبة
نعم	07	%20
لا	28	%80
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 80% من المبحوثات صرّحن أنّهنّ لم يلجأن يومًا إلى الاستعانة بخادمات البيوت مقابل 20% من المبحوثات صرّحن أنّهنّ يلجأن إلى خادمات البيوت.

ما نستخلصه من الجدول أنّ ظاهرة الاستعانة بخادمات البيوت لم تصل بعدُ إلى منطقة فلاوسن الرّيفية.

كما أنّ المبحوثات اللّواتي صرّحن بأنّهنّ يلجأن إلى خادمات البيوت للاستعانة بهنّ في شؤون البيت ماهنّ في الحقيقة إلاّ زميلات لهنّ يعملن في تفس المؤسسة كمنظفات أو عاملات مطبخ، فتلجأ إليهنّ هؤلاء النّساء العاملات للاستعانة بهنّ في عطلة نهاية الأسبوع أو العطل الأخرى مقابل مبلغ مالي يحدّد مسبّقًا.

وتجدُرُ الإشارة أنّ استعانة المرأة الريفية العاملة بخادمات البيوت يحمل في هذه المناطق الريفية دلالتين اجتماعيتين:

الدلالة الأولى: هو إظهار حبّ التميّز عن الطبقات الاجتماعية الأخرى، وبعبارة أدقّ هو إظهار للغنى والمال، وهو ما تتحاشاه العائلات الرّيفية الميسورة الحال.

الدلالة الثانية: إظهار عجز المرأة وتقصيرها في تسيير شؤون بيتها بالنسبة للمرأة الماكثة بالبيت، وهو تصريح بعدم التوفيق بين المهام الوظيفية (المهنية) والمهام المنزلية عند المرأة العاملة.

وما لاحظناه أيضًا هو تحاشي معظم النّساء لِخادمات البيوت بسبب القصص المأسوية المنتشرة في وسائل الإعلام والتي كانت البيوت الآمنة مصرحًا لها.

ن- جدول توزيع أفراد العينة –الأمّهات العاملات – حسب تلقّيهنّ مساعدة من طرف الزّوج من عدمها في شؤون البيت :

المساعدة من طرف الزّوج	التكرار	النسبة
نعم	08	%22.85
لا	27	%77.14
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 77.14% من المبحوثات صرّحن أنّهنّ لا يتلقّين أيّ مساعدة من طرف الزّوج في أعمال المنزل مقابل 22.85% صرّحن أنّهنّ يتلقّين المساعدة من طرف الزّوج في شؤون المنزل.

نستنتج من خلال الجدول أنّ مساعدة الزّوج لزوجته في شؤون البيت يُعَدُّ أمرًا نادرًا، فالرّجل الرّيفي عندما تمرض زوجته يقوم بإحضار أمّه أو حماته لتحُلَّ محلّ الزّوجة في القيام بأعمال المنزل.

فالمجتمع الرّيفي يعتقد اعتقادًا لا جِدال فيه أنّ تربية الأبناء والقيام بشؤون المنزل من مهام المرأة وحدها وبالتّالي فإنّها لا تستطيع تقاسم الأعباء المنزلية مع زوجها. لأنّ خروج المرأة الرّيفية للعمل يعتبر تمرّدًا وخروجًا على الأعراف بدرجات مختلفة من منطقة لأخرى ومن مهنة لأخرى، وبالتالي فمن الطبيعي أنّها لا تجد الدّعم والمساعدة من طرف زوجها.

وفي هذا الصدد تقول الباحثة فاطمة المرنيسي "إنّ على المرأة أن نتذكّر في كلّ مرّة تجد فيها العمل أنّ ذلك يعَدُّ امتيازًا وليس حقًا من حقوقها المعترَف بها قانونًا، وأكثر من ذلك يتمّ تشجيع الزّوج على اعتبار الزّوجة وأجرها في ملكيته".[1]

إنّ ما يميّز الأعمال المنزلية أنّها مرهِقة وتستغرق ساعات طويلة وغير محدَّدة في أغلب الأحيان، كما أ نّها غير مرئية "فرغم ما تُبدله فيه من جهد إلاّ أنّه لا يَحظى بالتقدير أو الاعتراف الذي يَحظى به عمل مشابه خارج إطار الأسرة".[2]

وحتّى لو أراد الزّوج مساعدة زوجته فبحكم الاستقرار داخل العائلة الكبيرة فإنّه لا يستطيع خشية التعرّض للإهانة "وتقول رحمة بورقية التي أجرت بحثًا في منطقة تُعتبر من أكثر المناطق المحافظة وهي المنطقة الشرقية من المغرب، إنّ أكثر الأمور مهانة في هذه المناطق الريفية أن يوصف الرّجل بأنّه خاضع لسيطرة زوجته".[3]

2- المشاكل المهنية للمرأة الريفية العاملة:

تتعرّض المرأة العاملة الريفية خصوصًا الأمّهات إلى صعوبات ومشاكل تحُول دون تحقيق الأهداف المرجوّة منها في عملها، ونعتقد أنّ سبب ظهور هذه المشاكل هو عدم التوفيق بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية، وأهمّ هذه المشاكل هو كثرة الغيابات وعدم المواظبة على العمل، التأخّر عن العمل، ومشكلة توتر العلاقة مع الإداريين والمسؤولين:

[1]- فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، مرجع سابق، ص 171.

[2]- عايدة سيف الدولية النفس تشكو والجسم يعاني، دليل المرأة العربية في القمة النفسية، ط1، جمعية نور المرأة العربي،، مصر بدون سنة، ص 57.

[3]- ربيعة ناصري قضايا-نوع الجنس والسلطة واتخاذ القرار في المغرب، مجلّة صادرة في المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، الأمم المتحدة. المغرب. 2000، ص 29.

أ- جدول توزيع أفراد العينة –الأمّهات العاملات – حسب درجة التأخّر عن العمل:

درجة التأخّر عن العمل	التكرار	النسبة
لا	30	%85.71
أحيانًا	05	%14.28
دائمًا	00	%00
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 85.71% من المبحوثات صرّحن أنّهنّ لا يتأخّرن إطلاقًا في الالتحاق بمنصب عملهنّ مقابل 14.28% من المبحوثات صرّحن أنّهنّ يتأخّرن أحيانًا فقط في الالتحاق بعملهنّ، في حين أنّ نسبة الأمّهات العاملات اللّواتي يتأخرن دائمًا في الالتحاق بعملهنّ فكانت منعدمة.

في الحقيقة إنّ هذه الإحصائيات لا تعكس إطلاقًا مدى انضباط الأمّهات العاملات ومواظبتهنّ على العمل، فبعض الأمّهات العاملات خصوصًا في قطاع التعليم يَعملن بنظام الساعة وبالتّالي فإنهنّ يمتلكن الوقت الكافي للالتحاق بمنصب عملهنّ. كما نتذكّر جميعًا المثل الشعبي "هناك من يأتي ليعمل وهناك من يأتي للعمل".

وبالتالي فغياب التأخرات عند الأمّ العاملة لا ينفي عنها تهمة الانضباط داخل المؤسسة فهناك معايير ومحدّدات أخرى وجب مراعاتها.

ب- جدول توزيع أفراد العينة –الأمّهات العاملات – حسب درجة التغيّب عن العمل:

درجة التغيّب	التكرار	النسبة
لا	03	%8.57
أحيانًا	32	%91.42
دائمًا	00	%00
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 91.42% من المبحوثات يتغيّبن أحيانًا عن العمل مقابل 8.57% من المبحوثات صرّحن أنّهنّ لا يتغيّبن إطلاقًا عن العمل.

في حين كانت نسبة الأمّهات العاملات اللّواتي يتغيّبن دائما عن العمل منعدمة. نستخلص من خلال الجدول أنّ المرأة العاملة بمنطقة فلاوسن تعاني كثيراً من التغيّب عن العمل والسبب في ذلك أنّها تعاني من مشكلة تشتت جهودها بين العمل المنزلي والعَمل المهني وهذه المشكلة تدفعها إلى التغيّب عن العمل.

وبالمقابل فإنّ وجود المرأة في مكان عملها خلال الساعات المخصصة للعمل ضروري لممارسة دورها في العملية الانتاجية، حيث أنّ غيابها عن العمل بصورة متقطّعة أو دائمة يؤثّر في الإنتاج كما وكيفًا "والغياب عن العمل هو انقطاع اضطراري مؤقّت عن العمل يَحْدُثُ بصورة غير متوقعة أو أنّه عدم قدرة الفرد أو مجموعة من الأفراد على الحضور للعمل لأسباب غير متوقّعة على الرّغم من أنّهم مُلزَمون على الحضور للعمل".[1]

[1]- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، ط1، دار وائل للنشر عمّان، الأردن، 2008، ص 87.

كما أنّ المسؤولين عن العملية الإنتاجية والإدارة بصفة عامّة يعانون من هذه الظاهرة، حيث أنّ عدم التزام المرأة العاملة بالدّوام أو المواعيد المحدّدة لها من أسباب تدنّي إنتاجيتها، ممّا يَنتُجُ عنه اضطراب في المواعيد الإنتاجية.

وممّا يلاحظ أنّ ظاهرة التغيّب تكثر عند النّساء المتزوجات مقارنة بالنّساء غير المتزوجات، وهذا طبيعي بسبب الارتباطات الكثيرة للمرأة المتزوّجة كمرض الأطفال أو الزّوج ...إلخ. كما أنّ نوع العمل أو ظروف أداء العمل يلعب دورًا واضحًا في تحديد نسبة الغيابات عند الأمّهات العاملات، فعدم ملائمة ظروف العمل وتناقضها مع الواجبات والمهام المنزلية يؤثّر في الحالة النفسية للمرأة العاملة ويدفعها إلى التسرّب والانقطاع عن العمل.

فمثلاً بعض المهن الشاقّة نسبيًا كالعمل في المصانع تشهد نسبة تغيّب كبيرة مقارنة مع مهنة التعليم أو الصحّة مثلاً.

وما لاحظناه أثناء إجراءنا لهذا البحث الميداني هو غضّ الطرف من طرف بعض مديري المؤسسات عن تغيّبات بعض الأمّهات العاملات مراعين ظروفهنّ الاجتماعية والأسرية، حيث صرّح لي مدير إحدى المؤسسات التربوية أثناء إجراء مقابلة مع إحدى المبحوثات قائلاً :

"بَسِّيفْ عْلِينَا نَضَّرْبُو النَّحْ، اللَّهْ غَالَبْ وَاشْ دِيرْ".

ج– جدول توزيع أفراد العينة –الأمّهات العاملات – حسب تعرضهنّ إلى عقوبة إدارية:

التعرض للعقوبة	التكرار	النسبة
نعم	31	%88.57
لا	04	%11.42
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 88.57% من الأمهات صرّحن أنّهنّ تعرّضن إلى عقوبة إدارية مقابل 11.42% من المبحوثات صرّحن أنّهنّ لم تتعرّضن يومًا إلى عقوبة إدارية .

نستخلص أنّ معظم الأمهات العاملات يتعرّضن باستمرار إلى عقوبات إدارية نتيجة الإخلال بالتزاماتهنّ الوظيفية مهما كان نوعها، كما أنّ الإدارة في معظم الأحيان ملزمة على فرض الإنضباط داخل المؤسسة بوسائلها المشروعة قانونًا.

د- جدول توزيع أفراد العينة –الأمّهات العاملات – حسب درجة العقوبة التي تعرّضن لها :

درجة العقوبة	التكرار	النسبة
شفهية	28	%90.32
كتابية	03	%9.67
المجموع	*31	%100

*يمثل هذا الرقم عدد الأمّهات العاملات اللّواتي صرّحن في الجدول السابق أنّهن تعرّضن إلى عقوبة مهما كان نوعها .

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 90.32% من الأمّهات العاملات اللّواتي تعرّضن إلى عقوبة كانت ذات طابع شفهي ،بالمقابل كانت 9.67% نسبة المبحوثات اللواتي صرّحن أنّهنّ تعرّضن إلى عقوبة كتابية .

ما يمكن استخلاصه هو أنّ الإدارة أو المسؤولين عن العملية الإنتاجية في المؤسسات يتفادَوْن قدر الإمكان العقوبات الكتابية، ويلجئون إلى العقوبات الشفهية فقط، وهذا حتى لا يدخلون في صراعات نقابية مع ممثّلي العمّال، لأنّ العقوبات الكتابية تتراوح بين الإنذار والتوبيخ والخصم من الرّاتب الشهري وأخيراً التوقيف التحفّظي ،وهي عقوبات ترهن المستقبل المهني للأمّهات العاملات.

وبالتالي فإنّ الإدارة بصفة عامة ملزمة على التغاضي عن بعض التصرّفات حتى تضمن السّير الحسن للمؤسسة وتتفادى تعطيل العملية الإنتاجية.

هـ- جدول توزيع أفراد العينة –الأمّهات العاملات – حسب نوع العلاقة المهنية مع المسؤول المباشرة داخل مؤسسة العمل:

نوع العلاقة مع المسؤول المباشر	التكرار	النسبة
سيّئة	08	%22.85
عادية	24	%62.57
جيّدة	03	08.57
المجموع	35	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 68.57% من الأمّهات العاملات لهنّ علاقة عمل عادية مع المسؤول المباشر، في حين أنّ 22.85% من المبحوثات صرّحن أنّ لهنّ علاقة عمل سيّئة مع المسؤول المباشر.

في المقابل صرّحت8.57% من الأمّهات العاملات أنّ لهنّ علاقة عمل جيّدة مع المسؤول المباشر داخل مؤسسة العمل.

لقد شدّا انتباهنا أثناء ملء الاستمارة من طرف المبحوثات (الأغلبية ملئنها بحضورنا)عندما طلبنا منهنّ وصف العلاقة المهنية مع الإدارة أو المسؤول المباشر، أنّ جلّ المبحوثات استعملن كلمة normal، لِدَى من الواجب علينا البحث عن الدلالات الاجتماعية لهذه الكلمة المستعملة بكثرة في القاموس العامي الجزائري.

كلمة"نورمال" مقتبسة من معجم اللّغة الفرنسيةnormal وهي بدورها مقتبسة من اللّغة اللاّتينية normalis.

"لقد احتضن الجزائري هذه الكلمة ووظّفها في لغته اليومية كبديل عن مرادفها العربي "عادي"، "نورمال" هي واحدة من الكلمات الأكثر استخدامًا، هي مرادف لكلّ شيء وللا شيء، هي اختصار للحالة، قد تعني فرحًا وحزنًا في آن واحد، توظّف عادة في مكانها وفي غير مكانها ودخلت "نورمال" شاشات السينما، وعَنْوَنَ المخرج مرزاق علواش فيلمًا له عام 2011 بـ "نورمال" وهو فيلم تحدَّثَ فيه عن بعض الوقائع الحيّة من الحياة اليومية في الجزائر".[1]

كما وظّف مغنّي الرّاب لطفي دوبل كانو الكلمة نفسها وأدرجها في عنوان واحدة من أغانيه التي ينتقد فيها السياسة الفاشلة التي تسير عليها المشاريع العامّة في البلاد، حيث يَصِف فشل النظام في الالتزام بمسؤولياته بالأمر "النورمال".

"لقد أدخل اللّسان الجزائري الألف واللاّم على الكلمة الفرنسية ليؤكّد أحقّيته في استخدامها".[2] بالمقابل يَستخدم اللّسان الجزائري الكلمة الأصلية بالعربية "عادي" في بعض الحالات فقط، في وضعيات طارئة لا أكثر، وهناك مثل شعبي يتداوله الشباب للتعبير عن تفشّي المحسوبية والرّشوة يقول "عادي في بلدي"، يريدون من خلاله القول أنّنا تعوّدنا على ظاهرة معينة أو وضعية ما.

وممّا سبق يتّضح أن إجابة المبحوثات بـ "عادي" هي كلمة فضفاضة تقبل كلّ شيء في آن واحد، تقبل الممنوع والمسموح ،المقبول واللاّ مقبول والرّسمي وغير الرّسمي في آن واحدٍ .

و أخيراً إنّ تحسّن العلاقة المهنية والاجتماعية بين المرأة العاملة والإدارة أو المسؤولين على العملية الإنتاجية من شأنه أن يحقّق أعلى مستوى من الإنتاجية، لذلك ينبغي على الإداريين والمسؤولين خلق نوع من العلاقات الإنسانية مع العاملات والموظفات ضماناً لاستمرارية المرأة العاملة في عملها واتباعها للأحكام والقوانين الداخلية للمؤسسة.

---

[1] - http:// www.nafha.dz

[2] - نفس الموقع.

إنّ المرأة العاملة الريفية خصوصًا المتزوّجة تعاني من مشكلة العلاقة السيّئة مع الإدارة أو المسؤول المهني المباشر، فالإدارة في غالب الأحيان لا تُراعي ظروف المرأة العاملة ولا تقدّرها، ولا تشجّعها على أداء عملها بصورة مُرْضية، وهي تمارس سياسة الضغوط والعقوبات لإجبار المرأة على البقاء في منصب عملها ومزاولة عملها بأيّ طريقة، إضافة إلى عدم الاهتمام بالحوافز والمكافآت المادية والمعنوية التي تحفّز المرأة على الاستمرار في العمل والإبداع فيه وبذل الجهود لتدليل مشاكلها ومَعُوقاتها التي تَحُول دون استمرارها في العمل والقيام به بصورة متقنة.

أمّا الأسباب عن العلاقة غير الجيّدة بين المرأة العاملة الرّيفية والإدارة فكثيرة ومعقّدة أهمّها عدم مواظبة المرأة على العمل وتغيّبها المستمر وتركها لمنصب عملها أثناء الدّوام بدون مبرّر، كما تَرجِع أيضًا إلى المعاملة السيّئة التي تتلقاها من المسؤولين عن العمل وانخفاض رواتبها وأجورها، وانعدام الحوافز الماديّة والمعنويّة التي يمكن تقديمها في المناسبات .وأخيراً عدم تقييم المسؤولين لجهودها وأتعابها والتزاماتها داخل العمل وخارجه خصوصًا التزاماتها الأسرية.

وبالتالي فإنّه من الضروري معالجة أسباب تأزّم العلاقة الاجتماعية والمهنية بين المرأة العاملة والإدارة وهذا من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

خاتمة :

لا زال المجتمع الريفي في منطقة فلاوسن لم يتقبل بعد فكرة خروج المرأة للعمل خصوصاً في بعض القطاعات و المجالات. كما لاحظنا أنّ الإرتباط بالنساء العاملات لازال مقتصرا على الطبقة المتعلّمة و المثقفة، كما أنّ المجتمع الريفي يصنّف بعض المهن على أساس جنسي ،ومن ثَمَّ يقبل فقط ببعض المهن كمهن نسائية.

وفي الأخير وقفنا على حقيقة صراع الأدوار عند المرأة العاملة وهو عدم التوفيق بين المهام الوظيفية و المهام الأسرية وما ينتج عنه من مشاكل أسرية ومشاكل مهنية على السواء.

الفصل الثالث:
عوامل خروج المرأة للعمل.

مقدمة

I. التعليم :

1-تعريف التعليم ووظائفه.

2- تطوّر الوضعية التعليمية للمرأة في الجزائر.

3- الخريطة التربوية لمنطقة فلاوسن.

4- المرأة والتعليم في منطقة فلاوسن.

II. وسائل الاتصال والوسائط الالكترونية:

1- وسائل الإعلام والاتصال.

2- التلفزيون.

3- عادات مشاهدة التلفزيون عند أفراد العينة.

4- تأثير التلفزيون على الأسرة.

III. الهجرة الخارجية :

1- تاريخ الهجرة إلى فرنسا.

2- آثار الهجرة الخارجية على المجتمع المحلي.

IV. التصنيع:

1- عملية التصنيع.

2- آثار الصناعة.

خاتمة

مقدمة :

كثيرة هي العوامل التي ساعدت المرأة الرّيفية على كسر أغلال العادات والتقاليد التي كانت تكبّلها، فالتغيّر الثقافي والإجتماعي الذي مسّ المجتمع الجزائري بصفة عامّة كانت نتائجه ظاهرة للعيان على مستوى البناء الأسري ،سواء من حيث حجم الأسرة أو من حيث إعادة توزيع الوظائف والمهام داخل الأسرة.

وسوف نحاول في هذا الفصل الوقوف على أهمّ هذه العوامل وتِبيان أثرها على المجتمع الريفي بصفة عامّة.

I. التعليم :

1- تعريف التعليم ووظائفه :

يشكّل التعليم حجر الزاوية في التنمية البشرية والاقتصادية لكلّ المجتمعات البشرية حيث يتمّ عن طريق التعليم تلقين الأفراد مختلف المعايير والقيم المجتمعية، كما يتمّ تزويدهم بمختلف المعارف والمهارات لمواكبة التطوّر الحاصل في سوق العمل ،فما هو تعريف التعليم حتّى تكون له كلّ هذه الأدوار.

لغة: التعليم، مصدر من الفعل علّم، يعلّم، أي جعله يعلم.

اصطلاحًا: "هو نقل المعلومات من المعلّم الإيجابي إلى المتعلّم المتلقّي، الذي ليس له إلاّ أن يتقبّل ما يلقيه المعلّم"[1].

وهو أيضًا "إيصال المعلّم العلم والمعرفة إلى أذهان التلاميذ بطريقة قويمة، وهي الطريقة الاقتصادية التي توفّر لكلّ من المعلّم والمتعلّم الوقت والجهد في سبيل الحصول على العلم والمعرفة".[2]

وإجرائيا يمكن تعريف التعليم على أنّه نظام من الأدوار يشمل وصول القِيَم والمعارف والاتّجاهات والإيديولوجيات من جيل إلى جيل آخر موالي له.

فبفضل التعليم يتمّ نقل المهارات والمعارف فضلاً عن القيم والاتجاهات وأنماط السلوك للتلاميذ مع إعطاء فرصة للتلاميذ من أجل التفاعل مع مدرّسيهم.

[1]- صالح عبد العزيز، التربية وطرق التدريس، مكة، بدون سنة، ص 59.

[2]- محمّد علي السمان، التوجيه في تدريس اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 12.

كما يعمل التعليم على تنمية روح الابتكار والاختراع العلمي لدى التلاميذ بصفة خاصّة، كما أنّ المدرسة تكتسي دوراً هاما في حياة الطفل فبالإضافة إلى دورها التعليمي في مجالي القراءة والكتابة واكتساب المعارف، فإنَّ من مهامها أيضًا تربية الطفل وتكوين شخصيته.

فالمدرسة تدرّب الطفل وتؤهّله لِلَعِبِ أدوار اجتماعية في المستقبل "فتساعد الطفل على فهم الواقع المحيط به والاندماج السّريع والتفاعل معه، وتساعده على الاكتشاف وإشباع حاجاته الذهنية عبر مواد الدّراسة، وإشباع حاجاته الثقافية، وإعداده للإستزادة فيها من أيّ حقل آخر، وإشباع حاجاته الاجتماعية عبر العلاقات مع الزملاء وهم يمثّلون المجتمع الصغير للطفل الذي تدرّب فيه على الاندماج مع روح الجماعة والتمثّل لِقيَمِها، لإعداده لدخول المجتمع الواسع"[1].

فالمدرسة كمؤسسة اجتماعية تربوية لها وظائف متعدّدة، منها ما يخدُم الأفراد والتلاميذ ومنها ما يخدُم المجتمع، ويمكن حصر وظيفة المدرسة في ثلاث وظائف:

أ- وظيفة الإعلام والتكوين:

إنّ أوّل مهمّة تقوم بها المدرسة هي تعليم الطفل وشحنه بالمعارف والمعلومات، كما أنّها تعطي لهذه المعلومات معنى ودلالة وشكلاً يتناسب مع مستوى وسنّ الطفل. أي أنّ المدرسة تقوم بدور القضاء على الأميّة من خلال تعليم الطفل أصول القراءة والكتابة والتزويد بالمعارف والمعلومات وفي نفس الوقت تقوم بتأسيس العقلانية والموضوعية التي يتجلّى بها الفكر العلمي.

ب- وظيفة التنشئة الاجتماعية:

من المعروف أنّ المدرسة هي المؤسسة الأولى بعد الأسرة في مجال التنشئة الاجتماعية للطفل، فهي تلقّنه القِيَم المجتمعية والمعايير، وحتّى تنجح في مهمّتها هذه تلجأ المدرسة إلى استخدام بعض

[1]- السياسة التعليمية ودورها في الحفاظ على هوية الشباب الجزائري، مداخلة الأستاذين عبد الرزاق باللّموشي، وأحمد جلول، الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لجامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي.

الأساليب والمفاهيم حسب الظروف والمواقف كمفهوم التربية والتعليم، التوجيه، الاختبار، التعليم المستمر، ...إلخ. وكلّها مفاهيم تهدف إلى التأثير العميق على الطفل قصد تحقيق توافقه أو تطبيعه اجتماعيًا، وهي في ذلك تسلك اتجاهين:

– **الاتجاه الأوّل**: يقوم على حماية الطفل من البيئة الخارجية أي من عيوب المجتمع، ممّا يساعد الطفل على تكوين شخصية متوافقة مع مستجدّات التربية، حتى يتسنّى له الانسجام مع مجتمعه بشكل سليم. لكن من سلبيات هذا المسلك هو إنتاج أفراد يعانون من الاغتراب أي طوباويين، كما يجعل المدرسة نفسها، بيئة بعيدة ومختلفة عن الحياة الاجتماعية الواقعية بكل تناقضاتها .

– **الاتجاه الثاني**: حيث يرى علماء الاجتماع أنّ المدرسة ما هي إلاّ مرآة عاكسة للواقع الاجتماعي، حيث يرى بيار بورديو أن المدرسة "هي فقط إعادة إنتاج نفس البُنيات الاجتماعية التي أنتجها، فهي تلعب دورًا أساسيًا يتجلّى في تبعيتها وتأثّرها بالنظام الاجتماعي والسياسي"[1].

جـ– وظيفة المحافظة: تقوم المدرسة بدور المحافظ على تراث الجيل الماضي من أجل تمريره إلى الجيل الحالي، وهذا بواسطة نظام تربوي متفتّح، لا يقدّس الماضي بل يستغلّه لخدمة الحاضر والمستقبل، وهذا ما يؤكّده إميل دوركايم عندما يقول "إنّ المستقبل لا يمكن تناوله من عدم ، إنّنا لا نستطيع أن نبنيه إلاّ بواسطة أدوات تركها لنا الماضي"[2].

[1]– السياسة التعليمية ودورها في الحفاظ على هوية الشباب الجزائري، مداخلة الأستاذين عبد الرزاق باللّموشي، وأحمد جلول، المرجع السابق.

[2]– نفس المرجع.

2- تطوّر الوضعية التعليمية للمرأة الجزائرية:

بعد الاستقلال مباشرة واعتقادًا منها بأهميّة التعليم، قامت الدولة الجزائرية بانتهاج سياسة تعليمية ناجعة، اعتمدت على الثلاثية الاشتراكية: مجانية التعليم وإجباريته وديمقراطيته، وقد نتج عن هذا المبدأ ارتفاع في نسبة التمدرس وانخفاض في نسبة الأمّية التي كانت تنخر المجتمع الجزائري، كما منحت هذه السياسة التعليمية فرصًا متكافئة لكلا الجنسين، وعملت على إزالة الفوارق الاجتماعية بين جميع المناطق خاصّة الرّيفية منها، أين تنعدم بعض المرافق والإمكانيات. وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة التمدرس لدى البنات بشكل ملحوظ، والجداول التالية توضّح ذلك :

-جدول رقم 6: معدّل التمدرس الخاص بالأطفال من 6 إلى 13 سنة:

السنة الدراسية	الذكور	الإناث	المجموع
1966/1965	%57.5	%32.9	%45.4
1971/1970	%70.4	%43.9	%57.3
1976/1975	%89.1	%61.44	%775.5
1981/1980	%88.4	%67.3	%78
1986/1985	%92.33	%72.25	%882.2
1991/1990	%93.65	%77.87	%85.98
1996/1995	%92.80	%82.73	%87.87
2001/2000	%93.04	%88.16	%90.65
2006/2005	%95.02	%92.33	%93.70
2008/2007	%96.43	%94.31	%92.05

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. ONS

معدّل التمدرس = عدد الأطفال المتمدرسين / العدد الإجمالي الأطفال

–جدول رقم 7:تطوّر عدد الإناث في التعليم الثانوي:

السنة الدراسية	عدد الإناث	النسبة
1964/1963	1277	%21.93
1971/1970	9633	%27.53
1976/1975	27601	%28.29
1981/1980	77897	%36.75
1986/1985	179686	%42.43
1991/1990	350774	%46.63
1996/1995	430416	%50.44
2001/2000	547945	%56.15
2008/2007	570842	%58.56

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات .ONS

نلاحظ من خلال الإحصائيات التحسّن الملحوظ في تعليم الإناث، حيث انتقلت نسبة التمدرس من 32.9% سنة 1966 إلى 94.31% سنة 2008، كما انتقلت نسبة الإناث في التعليم الثانوي من 21.93% سنة 1964 إلى 58.56% سنة 2008. إنّ أكبر تحدّي قامت به الدّولة الجزائرية الفتية في مجال التعليم ،هو إنجاح الدخول المدرسي للموسوم الدراسي 1962-1963، وهذا بسبب انعدام المعلّمين، وبسبب الأزمة السياسية التي كانت تعاني منها الجزائر والتي كانت تنذر بنشوب حرب أهلية، حيث وسط الدَّعَوات المنادية بإعلان السنة الدراسية البيضاء، قام

الرّئيس أحمد بن بلّة، بانتداب المعلمين من بعض الدوّل العربية كمصر، سوريا ، العراق،... أو الاستعانة ببعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائر.

حيث بلغ عدد المعلّمين المنتدَبين في الموسم الدراسي 1962-1963 أكثر من 9 آلاف مدرّس موزّعين كما يلي: 7212معلّم ابتدائي و1251 أستاذ في المتوسّط و684 أستاذ ثانوي .[1]

كما أنّ جهود الدّولة كانت كبيرة وفي ارتفاع مستمر وهذا من أجل النّهوض بهذا القطاع، وتجلّى ذلك من خلال البنى التحتية.

لقد ارتفع عدد المدارس من 2263 ابتدائية و364 متوسّطة و34 ثانوية سنة 1962 إلى 6990 ابتدائية و540 متوسطة و78 ثانوية سنة 1972 أي 10 سنوات فقط بعدد الاستقلال.

أمّا خلال الموسم الدّراسي 2010-2011 فقد بلغ عدد المدارس 1779 ابتدائية و4901 إكمالية و1813 ثانوية.[2]

إنّ هذه الجهود المبذولة تعكس إرادة الدولة في الاهتمام بقطاع التعليم والقضاء على آفة الأمية، خاصّة لدى النّساء، أين لاحظنا ارتفاعًا في نسبة النجاح في البكالوريا لدى الإناث مقارنة بالذكور. والجدول التّالي يوضّح ذلك.

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات

[2]- نفس المرجع.

-جدول رقم 8: نسبة النجاح في شهادة البكالوريا حسب الجنس خلال الفترة : 2006 – 2014:

السنة الدراسية	نسبة الذكور	نسبة الإناث
2006/2005	%37.14	%62.86
2007/2006	%36.01	%63.99
2008/2007	%33	%67
2009/2008	%42.18	%57.82
2010/2009	%35.27	%64.73
2011/2010	%34.65	%65.35
2012/2011	%34.62	%65.38
2013/2012	%36.01	%63.99
2014/2013	%38.33	%61.67

المصدر: وزارة التربية الوطنية:

توضّح الإحصائيات الواردة في الجدول التفوّق الدّائم للإناث على الذكور في شهادة البكالوريا، حيث تُعَدُّ ظاهرة تفوّق الإناث على الذكور في المجال الدّراسي ظاهرة عالمية وليست محلّية وتعود إلى جدّية الإناث وانضباطهم مقارنة بالذّكور، وتعود أيضًا إلى عوامل اجتماعية، حيث توصّل الباحث عبد القادر لقجع في دراسة ميدانية حول القِيَم المجتمعية لدى الشباب الجزائري، أنّ البنات أصبحن أكثر حرصًا على دراستهنّ من الذّكور، وهذا "من أجل تحقيق غاية مزدوجة، التحرّر من الرّقابة العائلية، وتجاوز الحدود المجتمعية التي تكرّس السيطرة الذكوريّة"[1].

[1] - Abdelkader LAKJAA, La jeunesse algérienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires, communication au colloque international pluridisciplinaire « ville et marginalité chez les jeunes ."Tenu à Skikda le 21 et 22 Mai 2007 , p 09.

وبالتّالي فمن الطبيعي أن تكون نسبة الإناث في الجامعة أيضاً مهيمنة حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعة سنة 2012 ما مجموعه 1090592 طالبًا منهم 60% إناث، مقابل 50% في بداية 1990، و10% فقط سنة 1982.[1] حيث اقتحمت الإناث حتّى بعض التخصّصات التي كانت سابقًا مصنّفة كاختصاصات ذكورية.

3- الخريطة التربوية لمنطقة فلاوسن :

أ- التعليم الابتدائي :

عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ		عدد المعلمين	معدّل الاستغلال	معدّل التأطير
		الذكور	الإناث			
02	32	413	431	27	26	31

ملاحظة:

معدل الاستغلال = عدد التلاميذ / عدد الأقسام

معدل التأطير = عدد التلاميذ / عدد المعلمين

[1] - Zahia OUADAH-BEDIDI, Inégalité d'instruction hommes-femmes en Algérie, documents de travail N° 230, INED, Institut National des études Démographiques, Décembre 2016, p 10.

يبلغ عدد تلاميذ التعليم الابتدائي في منطقة فلاوسن خلال الموسم الدراسي الحالي (2016-2017) 844 تلميذ من بينهم 51.06% إناث.

أمّا معدّل الاستغلال فهو قسم واحد لكلّ 26 تلميذ. بينما معدّل التأطير فهو معلّم واحد لكلّ 31 تلميذ.

ب- التعليم المتوسّط:

عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ		عدد الأساتذة	معدّل الاستغلال	معدّل التأطير
		الذكور	الإناث			
01	20	160	198	20	18	18

يبلغ عدد تلاميذ التعليم المتوسط خلال الموسم الحالي (2016/2017) 358 تلميذ، من بينهم 198 إناث أي أكثر من 55%.

كما أنّ معدّل الاستغلال يبلغ 18 تلميذ لكلّ قسم، أمّا معدّل التأطير فهو أستاذ واحد لكل 18 تلميذ، وهي معدّلات جيّدة تقترب من المعايير العالمية لجودة التعليم.

كما يجب الإشارة إلى أنّ متوسطة فلاوسن تضمن التعليم للقرى المجاورة التابعة إداريًا لبلدية فلاوسن على غرار قرية مصدّق عبد الكريم وقرية المفتاحية.

ج- التعليم الثانوي:

عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ		عدد الأساتذة	معدّل الاستغلال	معدّل التأطير
		الذكور	الإناث			
01	16	200	269	35	29	13

يبلغ عدد تلاميذ التعليم الثانوي بمنطقة فلاوسن خلال الموسم الدراسي الحالي 2016-2017 حوالي 469 تلميذًا من بينهم أكثر من 57.35% إناث بينما معدّلات الاستغلال والتأطير فهي جيّدة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ ثانوية فلاوسن افتتحت أبوابها خلال سنة 2003 فقط، بينما تمّ تنظيم أوّل شهادة بكالوريا بها سنة 2006، حيث قبل هذا التاريخ كان تلاميذ التعليم الثانوي يلتحقون بثانوية ندرومة ثم بثانوية برج عريمة لاحقًا.

كما تضمن ثانوية فلاوسن التعليم الثانوي للبلديات المجاورة كبلدية عين الكبيرة وبلدية عين فتاح، حيث تتوفّر الثانوية على النّظام الدّاخلي بفضل تدعيمها بالمطعم المدرسي.

د- قطاع التكوين المهني:

عدد المؤسسات	عدد الأقسام والورشات	عدد المتربصين	عدد الأساتذة
01	**4+7 ورشات**	**73**	**19**

يوجد بمنطقة فلاوسن مركز واحد للتكوين المهني يضمّ 73 متربصًا مؤطّرين بـ 19 أستاذ. كما يضمّ 4 أقسام و7 ورشات مهنية.

يضمن المركز التكوين في عدّة تخصّصات منها: الخياطة، الحلاقة، الإعلام الآلي، البناء، تربية النحل، الحدادة، النجارة...، حيث يوفّر المركز عدّة أنماط من التكوين تتلاءم وكلّ فئة اجتماعية أو مهنية ومنها:

* **التكوين الإقامي:** وهو تكوين يهدف إلى اكتساب التأهيل داخل مؤسسة التكوين باستعمال التجهيزات الصناعية أو التعليمية، ويتدعّم هذا التكوين بتربّصات في الوسط المهني، أي أنّ برنامج التكوين يتراوح بين الجانب النظري والتطبيقي.

تتراوح مدّة التكوين بين 12 شهرًا و30 شهرًا .

* **التكوين المتواصل أو تحسين المستوى:** هو التكوين المنظّم لفائدة العمّال والموظفين ويهدف إلى تحسين كفاءتهم ومردوديتهم إضافة إلى اكتساب المعارف والتقنيات الجديدة التي يتطلّبها منصب العمل.

تتراوح مدّة التكوين من 6 إلى 12 شهرًا .

* **التكوين عن طريق التمهين:** يتمثل هذا النمط من التكوين في عملية تناوب بين التكوين النظري في مؤسسة التكوين والجانب التطبيقي عند الخواص مثل الحدادة، النجارة، البناء،...

تتراوح مدّة التكوين من 18 إلى 36 شهرًا

* **التكوين عن طريق الدروس المسائية:** هذا النّمط من التكوين موجّه بصفة خاصّة لفئة العمّال الرّاغبين في اكتساب مهارات مهنية لتحسين وضعيتهم الاجتماعية والمهنية. ويمكن أن يكون الطلب على هذا النوع من التكوين فرديًا أو جماعيًا بالنسبة للمترشحين من قِبَل الهيئة المستخدمة، مما يساعد المترشحين على الترقية في الحياة المهنية.

4- المرأة والتعليم في منطقة فلاوسن:

- جدول توزيع أفراد العيّنة (نساء عاملات) حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
بدون مستوى	00	%00
ابتدائي	01	%2.5
متوسط	02	%5
ثانوي	04	%10
جامعي	33	%82.5
المجموع	40	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من النّساء العاملات لهنّ المستوى الجامعي وهذا بنسبة 82.5%، كما أنّ النساء العاملات اللّواتي لهنّ المستوى الثانوي فهنّ في حدود 10% من حجم العينة.

كما نلاحظ أيضًا أن النّساء ذوات المستوى الابتدائي والمتوسّط فنسبتهنّ في حدود 2.5% و5% على التوالي.

وأخيراً نرى جليا أن النّساء العاملات بدون مستوى دراسي، لسن ممثّلات في عيّنة الدّراسة.

إنّ ما يفسّر هذه الإحصائيات هو أنّ المستوى التعليمي الجيّد أصبح ضروريًا لدخول عالم الشغل، فكلّما كان المستوى التعليمي للمرأة مرتفعًا كلّما زادت حظوظها في الحصول على منصب عمل.

كما أنّ بعض القطاعات كالتعليم والصحّة تشترط الشهادة الجامعية كشرط أساسي لولوج مسابقة التوظيف، عكس بعض القطاعات الأخرى كالإدارة مثلاً التي تكتفي بشهادة التكوين المهني أو شهادة التعليم المتوسّط.

ومن الملاحظات التي وقفنا عليها أثناء بحثنا الميداني في هذه المنطقة، هي هيمنة العنصر الأنثوي على بعض القطاعات خصوصًا قطاعي التعليم والصحّة. فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ عدد المعلّمات في طور التّعليم الابتدائي 21 معلّمة من المجموع الكلّي للمدرّسين المقدّر بـ 27 مدرّسًا، أي أكثر من 77%.

أمّا السؤال الذي يطرح نفسه فهو ما سرّ هيمنة العنصر الأنثوي على بعض القطاعات الوظيفية؟

في رأينا يعود السبب الرئيسي لهذه الظاهرة إلى التفوّق الدّراسي للإناث على الذكور، حيث لا تخصّ هذه الظاهرة الجزائر وحدها، فمثلا في فرنسا ابتداءً من سنة 1965، بدأ عدد الفتيات الناجحات في شهادة البكالوريا يفوق عدد الذكور.

ونفس الملاحظة وقفنا عليها أثناء بحثنا الميداني، حيث كانت ظاهرة التفوّق الدّراسي للإناث واضحة في الامتحانات المهمّة كشهادتي التعليم المتوسّط والبكالوريا، والجداول الإحصائية الموالية توضّح ذلك:

– جدول إحصائي للتلاميذ الناجحين في شهادة التعليم المتوسّط:

التعدد / السنوات	المسجلين			الناجحين				نسبة النجاح
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور		إناث		مجموع	العامة
2008/2007	61	62	123	44	%46.80	50	53.49%	94	%76.42
2009/2008	48	67	115	32	%34.40	61	%65.59	93	%80.87
2010/2009	70	69	139	45	%43.68	58	56.31	103	%74.10
2011/2010	48	61	109	44	%43.56	57	%56.43	101	%92.66
2012/2011	71	93	164	60	%42.55	81	%57.44	141	%84.43
2013/2012	66	60	126	27	%39.13	42	60.86	69	%54.76
2014/2013	92	72	164	48	%48.48	51	%51.51	99	%60.37
2015/2014	36	60	69	25	%34.24	48	%65.75	73	%76.04
2016/2015	51	53	104	37	%42.52	50	%57.47	87	%83.65

المصدر: متوسط الشهيد محمد الصغير عيدوني، فلاوسن

– جدول إحصائي الناجحين في شهادة البكالوريا :

التعدد / السنوات	المسجلين			الناجحين				نسبة النجاح العامة
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور		إناث	مجموع	
2008	21	39	60	14	%31.11	31	%68.88	45	%75
2012	46	66	112	25	%30.48	57	%69.51	82	73.21
2016	71	98	169	43	%49.42	44	50.57	87	51.47

المصدر: ثانوية المجاهد خاطر بوسيف فلاوسن

يتّضح جليا من خلال الجداول الإحصائية السابقة تفوّق الإناث على الذكور في شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا وهذا في مختلف السنوات الدراسية، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، لماذا الإناث ينجحن في الدراسة مقارنة بالذكور أو بطريقة أخرى ما سبب فشل الذكور في المجال الدّراسي؟.

في الحقيقة طرحنا هذا السؤال على المختصين في المجال التربوي، فكانت إجابتهم أنَّ الأمر يعود إلى جِدِّية الفتاة وانضباطها في المجال التربوي، فكانت إجابتهم أنّ الأمر يعود إلى جديّة الفتاة وانضباطها مقارنة بالفتى.

كما أنّ الذكور يقضون يومهم خارج البيت، مقارنة بالفتاة التي تقضي وقتها داخل البيت فتشغله في مراجعة دروسها والقيام بواجباتها.

إضافة إلى أن الذّكور يقومون بالشَّغَب داخل الأقسام الدراسية، ويُظهِرون نوعًا من اللّامبالاة وعدم المشاركة داخل القسم، ممّا يؤثر على مستوى التحصيل العلمي وينعكس على مستوى النتائج.

ورغبةً من الفتيات في رفع التحدّي والنّجاح الدراسي، فإنّه بعد نجاحهنّ في شهادة البكالوريا والتحاقهن بمقاعد الجامعة، يُقِمن في الأحياء الجامعيّة متحدّيات ظروف الإقامة وهذا حتّى يحصلن على الشهادة المطلوبة ويدخلن عالم الشغل. ومن مظاهر التغيّر الاجتماعي والثقافي في هذه المنطقة، أن الزّواج قديمًا كان يعتبر بمثابة نهاية لمطامح كلّ فتاة ترغب في إكمال دراستها. أمّا حاليًا فإن مواصلة الدّراسة بعد الزّواج وحتى إنجاب الأولاد صار أمرًا مألوفًا في المنطقة، حيث لم تعد الفئات الشابّة تجد حرجًا في التحاق الزّوجة بمقاعد الدّراسة طالما أن الزّوج موافق على هذه الوضعية.

لقد كان للتعليم في سنوات مضت، الفضل الكبير في مشاهدة الفتيات خارج المنازل في هذه المنطقة الرّيفية، فبفضله صارت الفتيات تذهبن إلى قاعات التدريس وتوضعن بين أيدي مدرّسين ذكور، وسُمح لهنّ بالخروج من المنزل أربع مرّات في اليوم، وسُمح لهنّ بالاختلاط ومشاركة الذكور قاعات الدّراسة.

فأصبح المجتمع الرّيفي يعتاد على بعض السلوكات التي كانت تُعتبر غريبة وشاذّة، فلا زالت إحدى المبحوثات تتذكّر أوّل يوم دراسي عندما رجعت من المدرسة البعيدة نوعًا ما، فوجدت نساء القرية في المنزل يستفسرون عن هذا الأمر الغريب !!.

كما أنّ تقبّل المجتمع الرّيفي لتعليم الإناث كان تدريجيًا، كإستراتيجية للتأقلم مع الظاهرة الجديدة، حيث كان في السابق، يُسمح للبنت بالتعليم الأساسي فقط ويتمّ توقيفها عن الدّراسة بمجرّد حصولها على شهادة التعليم الأساسي، حيث صرّحت المبحوثة رقم **4** :

"بَكْرِي كَانُو يْقُولُ الْبَنْتْ تَقْرَا بَاشْ تَعْرَفْ دِيرِ الحَلِيبْ لَوْلَادْهَا" .

لكنّ الوقت كان كفيلاً بتغيّر بعض الممارسات، حيث صرّحت المبحوثة رقم **6** قائلة :

"رَاجْلِي فِي السَّابَقْ مَا خَلاَّشْ اخْتُو تَقْرَا بَصَّحْ اليَوْمَ تَغَيَّرْتُلُو النَّظْرَةْ" .

لقد لمَسَنا من خلال بحثنا الميداني إصرار النّساء الحاصلات على الشهادات العليا على العمل أكثر من الذكور، فرغم عدم وجود مناصب عمل قارّة فإنهنّ يعملن في مختلف صِيَغ التشغيل (ما قبل التشغيل، تشغيل الشباب، الإدماج المهني...) عكس الذكور الذين لا يقبلون إلّا بمناصب عمل تتوفّر على بعض المزايا.

II. وسائل الاصال و الوسائط الالكترونية :

1- وسائل الإعلام والاتصال :

أ- مفهوم وسائل الإعلام والاتصال:

لا أحد يُنكِر فضل الثورة الصناعية على البشرية جمعاء، إذ بفضلها خَطَت المجتمعات خطُوات جبارة على مستوى التنمية والتحضّر مما انعكس على بنائها الاجتماعي الذي تغيّر بشكل كبير هو الآخر.

ومن أبرز مظاهر التصنيع والتكنولوجيا في العصر الحالي، هو تقدّم وسائل الاتصال بشكل رئيسي، فالثورة المذهلة الحاصلة في تكنولوجيات الاتصال والاختراعات الالكترونية، وسّعت من إمكانات وقدرات الوسائل المذكورة، وضاعفت من دورها في المجتمع، كما أدت إلى تقزيم العالم واختصار المسافة والزّمن ممّا جعل عملية الاتّصال تتحوّل من طابعها المحدود بشريا وزمنيا إلى طابعها المعاصر غير المحدود بحدود إقليمية أو بشرية أو زمانية.

لقد صار بمقدور هذه التكنولوجيا توصيل رسائلها الإعلامية بشكل مباشر إلى مختلف شعوب العالم، الأمر الذي أتاح لها فرصاً واسعةً لإحداث التأثيرات الثقافية والحضارية.

إنّ التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال هي الدّعامة الصّلبة للعولمة. فهي لا تمسّ العولمة في جانبيها السياسي والاقتصادي فقط، بل تتعدّى إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية أيضا.

لقد أثارت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتّصال مفاهيم وإشكاليات جديدة ولعلّ أهمّها زرع الفردانية في الإنسان، بالانتقال من الاتّصال الاجتماعي التقليدي المتبادل بين الأفراد وهو الاتصال الذي جسّد ومثّل العلاقات الاجتماعية الإنسانية لفترة طويلة ،إلى الاتّصال المتبادل بين الإنسان

والآلة (التلفزيون، الهواتف النّقالة، الإنترنت،...) فأصبح الفرد يعيش ما يُسَمَّى بالاغتراب الاجتماعي، والذي يظهر بوضوح في نمط الحياة الغربية.

ولكن ورغم ذلك فإنّ هذه التكنولوجيات تعمل كذلك على التقريب بين الشعوب والأمم، رغم أنّه في مجمله تقريب سلبي، فوسائل الإعلام والاتّصال مثلا تخدم صراع الحضارات أكثر مما تخدم حوارها.

إنّ التكنولوجيا بصفة عامّة هي ليست منتوجا تقنيا فقط، بل تحمِل في طياتها ما يمكن أن يغيّر تنظيمات اجتماعية ، ظلّت راسخة لقرون عديدة، وبالتالي فمن الواجب علينا السيطرة عليها أي استخدامها بعقلانية.

إنّ ما يُلاحظ في الحقل الإعلامي هو تداول مصطلحي الإعلام والاتّصال بكثرة:

– فمصطلح الإعلام يعرّفه معجم المصطلحات الإعلامية بأنّه «تقديم الأخبار والمعلومات الدقيقة الصّادقة للناس، والحقائق التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم، وتكوين آراء صائبة في كلّ ما يهمّهم من أمور، ويتمّ ذلك من خلال وبواسطة وسائل تحمل للنّاس المعلومات والحقائق والأخبار، يُطلَق عليها وسائل الاتّصال بالجماهير، ومنها الصّحف والرّاديو والتلفزيون، وهي وسائل لا تقتصر على الإعلام فقط، بل تقوم أيضا بالإعلان والتعليم والترويج»[1] ، كما يُعرّفه أحمد زكي بدوي في معجم مصطلحات الإعلام بأنّه «نشر الحقائق والأخبار والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة كالصّحافة والإذاعة والسينما والمحاضرات والندوات والمؤتمرات والمعارض وغيرها، وذلك بُغية التوعية والإقناع وكسب التأييد».[2]

[1]– إدريس بوسكّين ، الإعلام والاتصال في العالم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2012، ص 19

[2]– نفس المرجع، ص 19.

– أمّا مصطلح الاتّصال فيعرّفه معجم المصطلحات الإعلامية بأنّه «عملية نقل المعلومات والأفكار والمعاني إلى الجماهير، وتقوم بذلك المؤسسات الإعلامية التي تستخدم مختلف الوسائل من صُحُف ومحطّات للراديو والتلفزيون والأفلام السينمائية والكتب والنّشرات».[1]

كما يُعرَّف الاتصال الجماهيري بأنّه «عملية الاتّصال التي تتمّ باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية، ويتميّز الاتصال الجماهيري في قدرته على توصيل الرّسائل إلى جمهور عريض، متباين الاتجاهات والمستويات، ولأفرادٍ غير معروفين للقائم بالاتصال، تصلهم الرّسالة في اللّحظة ذاتها وبسرعةٍ مدهشةٍ، مع القدرة على خلق رأي عام، وعلى تنمية اتجاهاتٍ وأنماطٍ من السّلوك غير موجودةٍ أصلاً، والقدرة على نقل الأفكار والمعارف والترفيه».[2]

من خلال هذه التعريفات، يمكن أن نستنتج أنّ تكنولوجيات الإعلام والاتصال تقوم بما يلي:

– توصيل المعلومات والحقائق إلى المجتمع.

– نشر الثقافة.

– التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

ويمكن تقسيم وسائل الإعلام إلى قسمين:

* **القسم الأول**: وهي الوسائل القديمة أو التقليدية: وتضمّ الصّحف–الإذاعة–التلفزيون.

* **القسم الثاني**: وهي الوسائل الحديثة: وتضم الخدمات المتّصلة بالانترنيت، كمواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك، التويتر،....) أو البريد الرقمي أو الصحافة الالكترونية.

[1]– إدريس بوسكّين ، المرجع السابق، ص 18.

[2]– نفس المرجع، ص 18.

كما أنّ وسائل الإعلام والاتصال الحديثة قد تميّزت عن التقليدية منها من ناحية إنتاج وتخزين المعلومة ونقلها خصوصا، فالانتقال نحو الرقمنة واستعمال الألياف البصرية والأقمار الصناعية والانترنيت مثّلَ قفزة كبيرة في سيرورة إنتاج وتخزين ونقل المعلومة.

وما يجب الإشارة إليه أنّ نظريات الإعلام والاتّصال تقف وراءها أطروحات مفكّرين كبار، على غرار. م. ماكلوهان الكندي، والأمريكيين توفلر وبيل والياباني ماسودا، وغيرهم،....

ب- وظائف وسائل الإعلام والاتّصال: تقوم وسائل الإعلام والاتّصال بعدّة وظائف:

***- التّوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات:**

تتحكّم وسائل الإعلام والاتّصال في توجيه المجتمع بطريقة تلقائية أو مقصودة، فكلّما كانت المادّة الإعلامية مقبولةً لدى الجمهور، كلّما زاد تأثيرها عليه، وبالتالي فمن السّهل لوسائل الإعلام التلاعب بعقول الجماهير. فوسائل الإعلام والاتّصال تستعمِل تقنيات محدّدة حتّى تلقى مادّتها الإعلامية صدًى عند المتلقّين، وفي الأخير يتفاعل المتلقّي مع ما تقدّمه هذه الوسائل الإعلامية وهذا ما يُسَمَّى في أدبيات الإعلام والاتّصال بتوجيه الرأي العام.

***- التثقيف والتزويد بالمعلومات:**

تعمل وسائل الإعلام على تثقيف الأفراد ومدِّهم بالمعارف والمعلومات كما أنّ عملية التثقيف قد تكون عفويةً أو مقصودةً أي عن طريق برامج علمية أو مسابقات،..

***- الاتّصال الاجتماعي والعلاقات البينية:**

تلعب وسائل الإعلام والاتّصال دور الوسيط بين الأفراد كما تُعْتَبَر حلقة وصلٍ بين الأفراد ومختلف التنظيمات الاجتماعية.

***– الإعلان والدّعاية:**

تلعب وسائل الإعلام والاتّصال دوْراً في الترويج لكلِّ ما هو جديد، حيث يتِمُّ التشهير بالأخبار الجديدة أو السّلع أو الخدمات من أجل تحقيق ربحية اقتصادية.

2– التلفزيون:

أ– أهمية التلفزيون:

لقد تعدّدت وسائل الإعلام والاتّصال في العصر الحالي، ومن أبرزها وأكثرها انتشاراً هو التلفزيون، ذلك الزائر الذي لا نستطيع منعه من دخول بيوتنا من دون استئذان، والذي صار ركنًا حيويًّا في كلّ منزل، شارك الناس أفراحهم وأقراحهم، وعلّمهم الكثير حتى فاق تعليمه تعليم الأبناء في المدارس، إلى درجة أن سمّاه بعضهم الأب الثالث.

فما هو تعريف التلفزيون حتّى تكون له هذه المكانة وسط وسائل الإعلام والاتصال؟

أصل كلمة تلفزيون هو يوناني، ويتكوّن من مقطعين:

TELE ومعناها من بعيد.

VISION ومعناها الرؤية.

أي أنّ معنى مصطلح التلفزيون هو الرؤية من بعيد.

ويُمكن تعريفه كما يلي: «هو طريقة إرسال واستقبال الصورة والصّوت من مكان لآخر بواسطة الموجات الكهرومغناطيسية والأقمار الاصطناعية".[1]

[1]– وعد إبراهيم الأمير، دور التلفزيون في قيم الأسرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص 27.

يتكوّن التلفزيون من القنوات الفضائية والمحلّية وهي قنوات تبثّ عبر شبكةٍ من الأقمار الاصطناعية التي تدور حول الأرض في مسارات محدّدة ومعروفة، تُحدَّد عموما بالزاوية والاتجاه على البوْصَلة لتحديد اتجاه التقاط كلّ مجموعةٍ من القنوات الفضائية، التي يتمّ بثّها على قمر من الأقمار الاصطناعية، وتبُثُّ هذه القنوات مجموعةً من البرامج مثل الأخبار، الأفلام....

وتكمُن أهمية التلفزيون في جمعه بين الكلمة المسموعة والصورة المرئية، حيث تكمُن قوّة تأثير التلفزيون على الإنسان في استغلاله لحاسّتين من حواس الأفراد في آن واحد، علما أنّ ما يحصل عليه الإنسان من معرفة يأتي بنسبة 98% عن طريق حاسّتي السمع والبصر، فكيف الحال إذا اجتمعت هاتين الحاسّتين في جهازٍ واحدٍ نراه كل يوم.

فرغم تعدّد وسائل الاتّصال فإنّ الوسائل التي تعتمد على أكثر من حاسّةٍ يكون تأثيرها أقوى من الوسائل التي تعتمد على حاسّةٍ واحدةٍ، وبالتالي فإنّ التلفزيون مثلاً يكون تأثيره أقوى من تأثير الإذاعة على الأفراد، حيث أنّ «هناك اعتقاد واسع بأنّ وسائل الإعلام المرئية وخاصّة التلفزيون يمكن أن تكون مؤثّرة بشكلٍ فريد، وذلك ببساطةٍ بسبب كونها مرئية».[1]

إنّ الصورة تزيد من وُضوح معنى الرّسالة أو المعلومة المُراد توصيلها للأفراد، والصورة في التلفزيون ليست صورةً جامدةً كالصورة الفوتوغرافية، بل صوَراً متحركةً، ويمكن نقلها إلى عددٍ كبيرٍ من الأفراد باختلاف مكانتهم في المجتمع، وفي أماكن مختلفةٍ من العالم بواسطة التقنيات الحديثة للاتصال كالأقمار الاصطناعية مثلا.

وبما أنّ الرّؤية أساس الإقناع ، و الرؤية أو البصر أهمّ وأكثر حواس الإنسان استخداماً في اكتساب المعلومات، فإنّ الألوان المُستعملة في التلفزيون تساعد المشاهد على استبيان المعلومات

[1]- وعد إبراهيم الأمير، المرجع السابق، ص 19.

واستيعابها، وبذلك يُحيل التلفزيون المعلومات والأفكار المجرَّدة إلى صُوَرٍ حيّةٍ قابلةٍ للفهم والإدراك، وتعطي الصورة الحيّة إحساساً بالأُلفة.

إضافة إلى ذلك فإنّ للتلفزيون خاصّية المؤثرات المرئية الإلكترونية، التي يكثر استخدامها في مختلف البرامج، وتُستعمَل بهدف جذب انتباه المشاهدين، فهناك الإنتقال المفاجئ من صورةٍ إلى أخرى لتَتَابُعِ المشَاهد، وإظهار صورةٍ فوق أخرى لتجسيد الأفكار التي تَجُول في ذِهن شخصيةٍ من شخصيات البرنامج أو إظهار صورةٍ خياليةٍ، وتُستخدَم هذه المؤثرات في إظهار عدّة صُوَرٍ في وقتٍ واحدٍ، وفي ظهور منظرٍ وتلاشي آخر، وفي تغيير مفاهيم الزمان والمكان.

كما أنّ تأثير التلفزيون يمسُّ جميع شرائح المجتمع باختلاف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية، وباختلاف السنِّ أيضا، فالأطفال مثلًا يمتازون بعدم اكتمالِ نموِّهم العقلي والإدراكي، وبالتالي فهم أكثرُ الناس تأثُّراً بالتلفزيون.

كما أنّ أهمّية التلفزيون تكمُن في قيامِهِ بأدوارٍ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ وترفيهيةٍ، دون أن يكلِّف الفردُ عناء الخروج من المنزل.

ب- وظائف التلفزيون:

لقد تحوّل التلفزيون إلى الوسيلة الأكثر تأثيراً ضمن وسائل الإعلام والاتّصال، حيث أن تبوُّأَه لهذه المكانة كان بفضلِ الخصائص والوظائف العديدة التي يقوم بها ، ومنها:

***- الوظيفة الإعلامية:**

يُعتبر التلفزيون في الدول النامية الوسيلة الإعلامية الأكثر رواجاً بسبب ارتفاع نسبة الأمّية في هذه المجتمعات، وبفضل الأخبار التي يقدِّمها على مدار الساعة. «وتشكّل الفضائيات وفقاً لبعض

الدراسات الإعلامية حوالي 70% من مصادر الأخبار لدى المشاهد العربي». [1] كما أنّ التلفزيون يتميّز عن الإذاعة والصحف ببثّ الأنباء والبيانات والصور والتعليقات ووضعها في الإطار الملائم لها. بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في الدعاية التجارية والأغراض التي تكمُن من وراء هذه الدعاية.

***– الوظيفة التثقيفية:**

لقد صار التلفزيون في الوقت الحالي وسيلةً تثقيفيةً مهمّةً للأفراد من أجل الحصول على الثقافة والمعرفة والإطّلاع على كلّ ما هو جديد، حيث يوفّر التلفزيون الزاد المعرفي والثقافي لشرائح عديدة في المجتمع، خاصّة الأطفال الذين يمتازون بالفضول المعرفي، وتزداد أهمية الدّور الثقافي للتلفزيون من خلال ما يَعرِضه من برامج مختلفة تقومُ بترسيخ بعض القيم والأفكار والاتّجاهات.

***– الوظيفة الترفيهية:**

تُعتبَر البرامج التلفزيونية مادّةً لترفيه وتسلية المشاهدين باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والثقافية واختلاف سنّهم وجنسهم.«فقد أشارت بعض الدراسات أنّ دَوافع شراء التلفزيون لدى الأمريكيين هو التسلية، وذلك بنسبة 48%، أمّا في فرنسا فإنّ ثُلُث الآباء اشتروا التلفزيون لشغل وقت الفراغ». [2] حيث يقوم المشرفون على البرامج التلفزيونية بإعداد حصص خاصّة بالتسلية والترفيه، كالمسرحيات والأغاني،....، كما أنّ عملية التسلية في حدّ ذاتها تُعتَبَر وسيلةً لجذب المشاهدين نحو البرامج الأخرى التي تحقّق ربحاً اقتصادياً كالإشهار والإعلانات.

[1]– إدريس بوسكّين، مرجع سابق، ص 52.

[2]– انشراح الشال، مدخل إلى علم الاجتماع الإعلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 162.

ج- خصائص التلفزيون:

تُعتبر وسائل الإعلام والاتصال السمعية البصرية، من أهمِّ الوسائل التي تسيطر على الأفراد، وذلك لما تتميّز به من خصائصَ لا نجدها في الوسائل الأخرى، ويُعتبر التلفزيون من أهمّ وسائل الإعلام بل من أخطرها، حيث يتميّز بمجموعة من الصّفات منها:

*- **الاستحواذ:** تُعتبر خاصية الاستحواذ صفةً حصريةً خاصّة بالتلفزيون، حيث يقوم بالاستحواذ على مشاهديه دون تمييزٍ بين الجنس والسن، حيث يُسيطر على حاسّتي السّمع والبَصَر للمشاهِد، فيقومُ هذا الأخير بالانتباه والتركيز على الصُوَر والمَشَاهد النّاطقة باللّغة التي يفهمها. فيمكن القول أنّ التلفزيون يقوم بسلب عقل المشاهد فيمنعه من التفكير في أمورٍ أخرى، كما أنّه ينتقل معه في البيت أينما حلَّ، في المطبخ أو في حجرة الجلوس،....

*- **التميّز الفنّي بالصورة والحركة واللون:** يقوم التلفزيون بإرسال صُورَة تتميّز بالحركة والتغيّر، بما فيها التّغيّرات التي تنعكس على الوجوه. علماً أنَّ الحركة تطرُد عن المشاهد المَلَلَ، وتُعطي للتلفزيون حياةً وفاعليةً تَشيعُها بالديناميكية التي تُزيل طابع الجمود والسكون، فهي توحي بالنّقل الصادق والحقيقي للمَشَاهِدِ كما يعيشها الفرد في المجتمع.

أما اللّون فيعْطي للتلفزيون خاصّية التشويق عن طريق بثِّ الصورة بالألوان الطبيعية وتقريبها من الواقع، وكأنَّ لون الصورة يَزيد من قدرة التلفزيون على الإقناع، ومن أهمِّ مزايا التلفزيون الملوّن:

- الألوان تُضفي على الأشياء المعروضة واقعيّة كما في الطبيعة.
- الألوان تساعد المُشَاهد على التذكر.[1]
- الألوان تساعد على التفرقة بين الخصائص المميّزة للأشياء.

[1]- صالح ذياب هندي، أثر وسائل الإعلام على الطفل، ط1، دار الفكر، الأردن، 2008، ص 58.

*– **التكرار**: من المعلوم أنّ الإنسان لا يستطيع أن يستوعب جميع المعلومات التي يتلقّاها. «حيث تُشير الدراسات أنّ الإنسان باستطاعته استيعاب 40% فقط ممّا يسمعه أو يُشاهده، وينسى 60% ممّا تَعَلَّمه خلال ساعة و90% خلال 40ساعة، وبالتالي فإنّ عملية إعادة عرْض المعلومات أمرٌ ضروريٌ ليتِمَّ تثبيتها ووعيها وتذكّرها» [1].حيث أنّ التلفزيون فقط باستطاعته تكرار المواضيع في كلِّ مرّة من أجل أن يستوعبها المُشَاهِد، حيث تظهر المواضيع بأساليب مختلفة وكأنّها جديدة، حتّى يتسنّى للأفراد ذوي الثقافة المتواضعة أو الأطفال، ترسيخ المعلومات وتخزينها في الذاكرة.

*– **الآنيـــــــة**: إنَّ تصوير الأحداث ونقلها بشكلٍ مباشرٍ إلى المشاهدين ، قد أكسب التلفزيون ميزةً عاليةً، كما حَدَثَ في حربي الخليج لسنتي 1990 أو 2003 وحرب غزّة لسنة 2009، وبالتالي فقد أثبت التلفزيون مدى قدرتِه الهائلة على رصد الأحداث وهي في طور التشكُّل زماناً ومكاناً،« وأصبح التلفزيون امتداداً للعين البشرية التي لا يغفَل لها جفنٌ عمّا يدور في العالم من أحداثٍ» [2].

*– **سهولة الاقتناء**: يمتازُ التلفزيون بسهولةِ الحصول عليه، حيث أنَّ تكلفته المالية قليلة مقارنة ببعض الوسائل الكهرومنزلية الأخرى، كما أنّه يتميّز بصِغَر حجمه.

أمّا مُشاهدة برامجه فلا تكلّف الأفراد عناء الخروج من المنزل عكس المسرح والسّينما وبالتالي فهو اقتصادي للمال والوقت.

[1]– أسامة ظافر كبارة، برامج التلفزيون والتنشئة التربوية والاجتماعية للأطفال، دار النهضة العربية، لبنان، 2008، ص 106.

[2]– عبد الله الطويرقي، علم الاتصال المعاصر، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1977، ص 249.

***– القدرة الفائقة على نقل المعلومات وأخبار المجتمعات إلى جميع المشاهدين:**

يتميّز عصرُنا الحالي بالتقدّم التكنولوجي السريع، حيث تمَّ اختصار بُعْدَيْ المسافة والزّمن، وجعَلَ من الكرة الأرضية كرةً الكترونيةً، فقد أتاحت هذه الوسيلةُ الإتصالَ بأبعدِ نقطةٍ في العالم خلال ثوانٍ فقط، وقد أصبح بالإمكان إلغاءُ الحدود بين جميع المجتمعات والشعوب.

لقد أصبح بإمكان الفرد أن يتعرّف على ما يجري في بلدان العالم من أحداثٍ، ومعرفةِ ثقافةِ وعاداتِ الشعوب مباشرةً من المنزل، ممّا ساعد على تكوين وإيجاد قدْرٍ من التفاهم والتعارف بين أفراد المجتمع الدولي.

***– القدرة على التشويق والإثارة:** يُعتبر التلفزيون والسينما بصفةٍ عامةٍ أَداةَ تشويقٍ وإثارةٍ عن طريق المَشَاهد التي ينقُلها للمُشاهدين، سواءً كانت حقيقيةً، كتسلُّق قِمَم الجبال والغوْص في أعماق البحار والمحيطات أو كانت عبارةً عن خُدَعٍ سحريةٍ ولقطاتٍ خياليةٍ.

كما أنّ للمؤثرات الصوتية والألوان وسرعة الحركات، دورٌ في خِداع المُشَاهد حتى يُخَيَّلُ إليه أنّه يشاهد صُوَراً حقيقيةً.

3– عادات مشاهدة التلفزيون عند أفراد العينة:

أ– جدول توزيع أفراد العينة حسب امتلاكهم لجهاز التلفزيون:

امتلاك التلفزيون	التكرار	النسبة
نعم	80	%100
لا	00	%00
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ جميع أفراد العينة يمتلِكون جهاز تلفزيون:

نستخلص من هذه النتائج أنّ التلفزيون قد دَخَل جميع البيوت، ولم يَعُد حِكرًا على المجتمعات الحضرية كما أنّه لم يَعُد من الكماليات، بل صار وجودُه ضروريًا. فيمكن اعتبار التلفزيون من الوسائل المهمّة في التنشئة الاجتماعية بفضل الأدوار التي يقوم بها ومنها:

- دورٌ تثقيفيٌ بفضل البرامج الهادفة في مختلف الميادين.

- دورٌ ترفيهيٌ عن طريق تقديم حصصِ التسلية والترفيه.

- دورٌ إعلاميٌ عن طريق بثِّ الأخبار على مدار الساعة.

«تقول الباحثة الكندية تاجرت K.TAGGERT: ذات يومٍ كان التلفزيون مثلَ حلوى ما بعد الطعام، يتقاسمه أفراد الأسرة بعد العشاء أو بعد الأعمال اليومية الرتيبة والأحاديث، ولكن في هذه الأيام، أصبح التلفزيون هو الوجبة الكاملة، حيث ساد الصّمت والحذر بدلًا من أحاديث الود»[1]. أي أنّ التلفزيون إنتقل من مرتبة الكماليات إلى الضروريات. فلم يَعُد بالإمكان الاستغناء عنه.

وقد وصف سعد لبّيب التلفزيون قائلا«إنّها ظاهرةٌ اقتحمت علينا حياتَنا المعاصرة اقتحاماً عميقاً، قاسياً، وكأنّه القدر الذي لا مفرّ منه، فقد أصبح شريكاً بالقوة في حياتنا اليومية، بل في كلِّ جوانب حياتنا الفردية والاجتماعية، يتدخَّل في كلِّ حياتنا، ويترك بصماته الواضحة على قِيَمِنا، سلوكياتنا، عاداتنا، تقاليدنا وأفكارنا، بل يكاد يَجُرُّنا عن هذه الأفكار، فقد أصبح هو الذي يوجِّهنا إلى السَّبيل الذي نختاره لحلّ مشاكل الحياة على اختلافها، وسلّمنا نحن له القيادة في سهولةٍ ويسرٍ دون أيّةِ مقاومةٍ» [2].

[1]- لمياء طالة، الإعلام الفضائي والتغريب الثقافي، ط1، دار أسامة للنشر، الأردن، 2004، ص 146،

[2]- نفس المرجع، ص 147.

ب- جدول توزيع أفراد العيّنة حسب فترة مشاهدة التلفزيون :

الفترة	التكرار	النسبة
الصباحية	05	%6.25
بعد الظهيرة	08	%10
المسائية	67	%83.75
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 83.75% من أفراد العيّنة يقومون بمشاهدة التلفزيون في الفترة المسائية، في حين أنّ 10% يشاهدون التلفزيون بعد الظهيرة، أمّا نسبة 6.25% من أفراد العينة صرّحت أنّها تشاهد التلفزيون في الفترة الصباحية.

نستخلص من الجدول أنّ المجتمع الريفي في منطقة فلاوسن لم يَصِل بعدُ إلى درجة الإدمان على التلفزيون حيث يقوم بمشاهدة التلفزيون لِغَرَض التسلية وسدِّ الفراغ فقط وهذا في الفترة المسائية بعد الانتهاء من العمل.

ج- جدول توزيع أفراد العينة حسب معدّل مشاهدة التلفزيون يوميا:

معدّل مشاهدة التلفزيون يوميا	التكرار	النسبة
أقلّ من ساعة	02	%2.5
من ساعة إلى 2 ساعات	18	%22.5
من 2 ساعة إلى 3 ساعات	25	%31.25
من 3 إلى 4 ساعات	30	%37.5
أكثر من 4 ساعات	05	%6.25
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ نسبة أفراد العينة الذين يشاهدون التلفاز يوميا أقلّ من ساعة يمثّل 2.5% فقط في حين أنّ 22.5% هي نسبة المشاهدة من ساعة إلى ساعتين يوميا مقابل 31.25% نسبة مشاهدة من 2 إلى 3 ساعات يوميا ،أمّا معدل المشاهدة من 3 ساعات إلى 4 ساعات فيبلغ 37.5% ،بالمقابل كانت نسبة المشاهدة 6.25% لأفراد العيّنة المشاهدين للتلفزيون لأكثر من 4 ساعات يوميا.

نستخلص من خلال الجدول أنّ أفراد المجتمع الريفي بمنطقة فلاوسن يميلون إلى مشاهدة التلفزيون كثيراً، حيث صار الفرد يفضّل التلفزيون عِوَض عالم الواقع المليء بالتناقضات، فالتلفزيون يقدّم الحياة الاجتماعية في صورةٍ طوباويةٍ ومثاليةٍ خاليةٍ من المشاكل.

كما نستخلص أنّ معدّل مشاهدة التلفزيون من طرف أغلب أفراد المجتمع الريفي تَفُوق المعدّل الوطني الجزائري لمشاهدة التلفزيون المحدّد ب 2 سا و43 دقيقة [1].وهذا يعود في نظرنا إلى انعدام مرافق التسلية والترفيه ودُور السينما بهذه المنطقة ممّا جعل الأفراد يلجئون إلى التلفزيون لتمضية الفراغ.

د- جدول توزيع أفراد العيّنة حسب طريقة مشاهدتهم التلفزيون :

طريقة مشاهدة التلفزيون	التكرار	النسبة
وحيدا	23	%28.75
مع العائلة	57	%71.25
المجموع	80	%100

[1]- دراسة لوكالة الإتصال و الإستشارات الإعلامية والتجارية ميديا سانس.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 71.25% من أفراد العينة صرّحوا أنّهم يقومون بمشاهدة التلفزيون جماعيا أي مع العائلة مقابل 28.75% صرَّحوا أنّهم يشاهدون التلفزيون بصفةٍ فرديةٍ.

نستخلص أنّ التلفزيون لازال في منطقة فلاوسن يُعتَبَر كوسيلة لمْ شمل الأسرة كلّ فترة مسائية، فرغم تعدُّد الوسائط الالكترونية إلّا أنّ التلفزيون ما زال يقوم بدورِ الجامِع لجميع أفراد الأسرة.

كما نستخلص أنّ محتوى بعض البرامج الأجنبية التي لا ترقى إلى مستوى الذوق الريفي المحافظ تُجبِر بعض أفراد الأسرة على مشاهدة هذه البرامج بصفة فردية حفاظاً على الحرمة العائلية.

هـ- جدول توزيع أفراد العيّنة حسب نوع القنوات المشاهدة:

نوع القنوات	التكرار	النسبة
القنوات الوطنية	09	%11.25
القنوات الأجنبية	71	%88.75
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 88.75% من أفراد العيّنة يميلون إلى مشاهدة القنوات الأجنبية. في حين أنّ 11.25% فقط يشاهدون القنوات الوطنية أو المحلية.

نستخلص من خلال الجدول أنّ المجتمع الريفي في منطقة فلاوسن لا يميل إلى مشاهدة القنوات الوطنية لأنّهم غيرُ راضين على محتوى البرامج المقدَّمة من طرف هذه القنوات. كما نستخلص أيضا أنّ القنوات الأجنبية تمتلك احترافية كبيرة في الصوت والصُّورة استطاعت من خلالها استقطاب المشاهدين باختلاف انتماءاتهم الثقافة والاجتماعية.

4- تأثير التلفزيون على الأسرة :

أ- تأثير التلفزيون على القيم:

-جدول توزيع أفراد العينة حسب وعيهم بأخطار التلفزيون على الأسرة :

الوعي بأخطار التلفزيون	التكرار	النسبة
لا	06	%7.5
نعم	74	%92.5
المجموع	80	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 92.5% من أفراد العيّنة واعون بأخطار التلفزيون على الأسرة مقابل 7.5% فقط غير واعين بهذه الأخطار.

نستخلص أنّ أخطار التلفزيون لم تعُد تخفى حتى على أفراد المجتمع الريفي.

فهذا الجهاز-السلاح- ذو الحدّين دَخَل إلى بيوتنا من أجل التسلية فقط، لكن بفضل الصوت والصورة الذيْنِ يتمتّع بهما أصبح له دور كبير على مستوى التنشئة الاجتماعية للأفراد أو على مستوى الإخلال بالقِيَم المجتمعية والدينية، كما أصبح له دور في الدعاية والإشهار لكبريات الشركات العالمية من أجل زيادة الاستهلاك وما ينتج عنه من زيادة في الدخل المالي، كما له دور في توجيه الرّأي العام من خلال حشد الجماهير وراء القضايا-العادلة وغير العادلة-.

إنّ الخطاب التقليدي الدّاعي إلى استغلال الجانب الإيجابي للتلفزيون كالتسلية والتثقيف لم يصمُد أمام البرامج الأجنبية التي يَقف وراءها خبراء في علم النفس وعلم الصّورة والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق أهداف مادية أو معنوية على حساب القِيَم المجتمعية.

كما نستخلص أيضا أنّ حملات التوعية، التي تقوم بها مختلف وسائل الإعلام للتحذير من الآثار السلبية لهذه الوسائط الالكترونية قد وصل صَداها إلى مختلف شرائح المجتمع، من أجل حماية الأفراد وخاصّة الأطفال الذين يُعتبَرون أسهل ضحيّة بسبب عدم اكتمال نموِّهم الذّهني والفكري.

-جدول توزيع أفراد العيّنة حسب تمثلاتهم لأخطار التلفزيون :

أخطار التلفزيون	التكرار	النسبة
القيم الأسرية	54	%72.97
الصحة الجسمية أو الذهنية للأفراد	12	%16.21
الوقت	08	%10.81
المال	00	%00
المجموع	74*	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 72.97% من أفراد العينة يرون بأنّ للتلفزيون أخطاراً وآثاراً على القِيَم الأسرية، في حين أنّ 16.21% يعتقدون بأنّ للتلفزيون تأثيرٌ على الصحة الجسمية أو الذهنية، أمّا 10.81% فقط فيعتقدون بأنّ للتلفزيون تأثيرٌ على وقت الإنسان.

نستخلص أنّ للتلفزيون تأثيرٌ كبيرٌ على القِيَم المجتمعية بصفة عامة، فتغيير هذه القِيَم يُؤدّي إلى التغيّر الاجتماعي والثقافي، الذي هو عبارة عن عملية ديناميكية تَمُسُّ جميع المجتمعات بصفة عامّة والأسرة بصفة خاصّة، حيث أنّ أشرف الكتب وهو القرآن قد تناول التغيّر في الآية الكريمة «إِنَّ اللَّه لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ»[1]. كما أنّ التغيّر يكون سَلِساً وسريعاً في الظواهر الحضارية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة كاقتناء سيارةٍ تعمل بالطاقة الكهربائية بَدَل سيارة تعمل بالوقود،

* - يمثل عدد الأفراد الواعين بخطر التلفزيون

[1] - سورة الرعد الآية 11.

بينما التغيّر يكون صعباً وبطيئاً في الظواهر الاجتماعية التي تعتمد على اكتساب عادات وتقاليد وقِيَم جديدة.

تتميّز المجتمعات التقليدية بتجذُّر القِيَم التقليدية فيها، أي تمسُّك الأفراد بها ممّا يُعزِّز من مكانة هذه القِيَم داخل هذه المجتمعات، وبالتّالي فإنّ عملية التغيّر تكون بطيئةً وصعبةً لعدم تقبُّل الأفراد للأفكار والقِيَم الجديدة.

أمّا التلفزيون وبحُكم الاحتكاك المباشر والدائم للأفراد معه، فإنّ دوره يكون خطيرا وخصوصاً على مستوى التنشئة الاجتماعية للأفراد، حيث يقدِّم قِيَماً غريبة تختلف عن قِيَمِنا الاجتماعية، أمّا الأطفال والمراهقين هم أكثرُ الناس تأثُّرا بهذه القِيَم، لأنّها تُقدَّم إليهم بشكل مُرتّبٍ وسَلِسٍ. وهكذا أصبح لديهم مصدراً جديداً للقِيَم عِوَضاً عن الأبوين وكبار السن في العائلة، حيث يقوم التلفزيون بإحداثِ تأثيرات مختلفة على مستوى القِيَم الاجتماعية والمعايير السلوكية، من خلال تدعيمه وتأكيده لبعض القيم وإهماله للبعض الآخر، أو من خلال استيراده لبعض القيم والمعايير الجديدة التي تُعتبر نواة التغير الاجتماعي والثقافي.

ومن مهام التلفزيون أنّه يقوم من خلال برامجه بتحميل القيم غير المرغوب فيها في المجتمع، كتقديم سلوكيات العنف على أنّها بطولةٌ وشجاعةٌ، أو تقديم مشاهد الإغراء الجنسي بقصد الإثارة، أو يقوم بصِبغها بأشكالٍ مختلفةٍ حتى تتناسب مع فئة عمَرية معيّنة أو نموذج ذوقي معيّن«فالتلفزيون يقدّم وبصورة مستمرّة من خلال برامجه، نماذج قيميّة وأحكام لموضوعات مختلفة (اجتماعية، سياسية، دينية، ترفيهية،...)، تمارِسُ تأثيراتها في المشاهدين بأشكال تأثيرية مختلفة وأحجام بحسب طبيعة البرنامج وما يقدّمه، وبحسب وضعية ونفسية المشاهد وبحسب فئته العمرية ومستوى ذوقه وثقافته»[1].

[1]- وعد إبراهيم الأمير، مرجع سابق، ص 94.

كما أنّ التأثير الذي يُحدِثه التلفزيون على نسق القِيمَة قد يكون عمودياً، أي إحداث تغيير في ترتيب وأولوية هذه القيم، وقد يكون التغيير أفقياً أي تعديل وتحويل في معنى هذه القيمة ومضمونها.

ومن التقنيات المستخدَمة من طرف التلفزيون في تدعيم القيم الجديدة، هو عرْض المَشَاهد على فترات متكرّرة لغَرَض ترسيخها وتقويتها أو تحويل النظرة إليها لكي تتناسب مع ما هو معاصر. «فهو يمارس تأثيره حينما يَعرِض الصور والآراء مِرارا وتِكرارا ولا سِيما حين يتمّ ذلك من خلال الإطار التمثيلي، وكلما عَرَضت المسلسلات المختلفة، القِيَم نفسها والآراء نفسها في الناس، كان تأثيره أشدُّ فعالية».[1] إنّ التلفزيون يقوم بالتأثير على بعض الشخصيات التي تتميّز بعدم اكتمال نموّها الإدراكي والذهني، كالأطفال والمراهقين، فيقوم بإكسابهم بعض القِيَم والسلوكيات المشوّهة، عن طريق التقليد. لكنَّ عملية تأثير التلفزيون على القيم قد تصطدم ببعض العراقيل ومن أهمّها وأبرزها صراع القيم، وهو صراع طبيعي، لأنّ مشاهدي التلفزيون ينتمون إلى أجيال مختلفة ولهم أذواق مختلفة.

وكل جيلٍ نراه متمسّكاً بعاداته وتقاليده وقِيَمه التي ترسّخت فيه وبالتالي فإنّ حصول صراع قيمي بين الجيل القديم والجيل الحديث نراه طبيعياً، فكل جيلٍ يحاول إثبات صحّة ما يقوم به من سلوكٍ وتصرّفاتٍ. فالأجيال القديمة تنظر إلى شؤون الأجيال الجديدة بالمنظار الذي تعوّدت النّظر من خلاله إلى شؤونها، ولكنّ الأجيال الجديدة تجدُ نفسها تحت تأثيرِ قِوَى وعوامل اجتماعية وثقافية جديدة تقاوم القيم القديمة.

وببساطة فإنّ السّبب الرئيسي لصراع القيم هو اختلاف الثقافة بين جيلين مختلفين، فأسلوب الثقافة الذي يتبنّاه الابن يختلف كلّية عن أسلوب ومستوى ثقافة الأب. كما أنّ التلفزيون ينقل عاداتٍ وتقاليدٍ قد لا تتناسب مع ما تأخُذ به الأسرة من قيم وتقاليد، حيث أنّ كثيراً من البرامج التي تعرضها التلفزيونات العربية والمسلمة مستوردة من الخارج ولا تتلاءم مع القيم والثقافة المحلية. وكمثال

[1]- وعد إبراهيم الأمير، مرجع سابق، ص 96.

عن الصّراع القيمي داخل الأسرة، الخلاف حول اختيار برنامج أو قناة تلفزيونية، إذ يحدث في بعض الأحيان نوعٌ من التعارض بين ما يختاره الأبناء من برامج يرغبون في مشاهدتها وبين ما يراه الآباء من أنّها غير مناسبة لأبنائهم ويمنعونهم من مشاهدتها.

ب- جوانب تأثير التلفزيون على بعض القيم:

- جدول توزيع أفراد العينة حسب تمثّلانهم لجوانب تأثير التلفزيون على الأفراد :

جانب تأثير التلفزيون	التكرار	النسبة
اللّباس	39	%52.70
الأكل	03	%4.05
الزواج	32	%43.84
احترام الوالدين	00	%00
المجموع	74	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ 52.70% من أفراد العينة يعتقدون أنّ للتلفزيون دورٌ في طريقة لباس الأفراد مقابل 4.05% من أفراد العينة يعتقدون أنّ للتلفزيون تأثيٌر على عادات الأكل في حين أنّ 43.84% من المبحوثين يرون أنّ للتلفزيون تأثير كبير على ظاهرة الزواج.

نستخلص من خلال الجدول أنّ للتلفزيون دور في التأثير على بعض القيم والعادات الاجتماعية، ومنها:

***- الزواج:**

يُعتبَر الزواج من المحطات المهمّة في حياة الأفراد حيث تُقيم له الأسرة الريفية اهتماما وعناية كبيرين، لكنّ الزواج وكغيره من القيم كان له نصيبٌ من تأثير التلفزيون عليه، حيث طَرَأت على

الزواج بعض التغييرات، كحرية اختيار الشريك، الزواج خارج دائرة القرابة، الزواج المتأخّر، السكن المستقل عن العائلة ،اختيار أسماء الأبناء...الخ.

وأهمُّ مرحلة في عملية الزواج هي اختيار الشريك، فقديما كانت هذه المرحلة من اختصاص العائلتين، أي عائلتي الزوج والزوجة، أمّا الزوج فلم يكن له الحقّ في النّظر إلى زوجته إلّا يوم الزفاف أي ليلة الدّخلة. أمّا عملية التعارف بين الزوجين فلم تكن قد دخلت بعدُ قاموس العلاقات بين الجنسين.

«ولم تكن العلاقة العاطفية بين الزوجين شرطا أولياً أو أساسياً للزواج، إذ أنّ تزويج الابن لا يعني استقراره، لكن هدفه تنمية الموارد المادية والاجتماعية للعائلة بإعادة إنتاج إرثها فيما يخصّ العلاقات والتقاليد الديناميكية الخاصّة بها»[1]. أمّا في الوقت الحاضر فإنّ تأثير بعض العوامل كوسائل الاتصال وخصوصاً التلفزيون، قد غيّر من هذه العادة وأصبح اختيارُ الشريك أمراً شخصياً يهمُّ المرشّحَيْن للزواج فقط. حيث يصرِّح المبحوث رقم 14 :

قائلا «رَاهُمْ يَتْفَرْجُو فِي الْقَوْر c'est Normal يْدِيرُو كِيفْهُمْ" .

في إشارة إلى تقليد الغرب عن طريق برامج التلفزيون وهو ما ذكرناه سابقا عن التلفزيون ودوره في تغيير بعض القيم.

ومن العوامل التي كان لها النّصيب الأكبر في حرية اختيار شريك الزواج هو التعليم، وما يُتيح من فرصة الاختلاط بين الجنسين، وانضمام المرأة بفضل مستواها التعليمي إلى الأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي، بالإضافة إلى خروجها للعمل، حيث أشارت دراسة مصطفى بوتفنوشت إلى أنّ

[1] - Claudine CHAULET , la terre les frères et l'argent, stratégies familiales et production agricole en Algérie depuis 1962, Tome 1, OPU, ALGER, 1984, p 208.

«الثلث 1/3 من عيّنة العائلات اختارت فيها الفَتَيات بحرية أزواجهنّ مباشرةً في وسط جامعي أو مهني أو وسط آخر »[1].

ومن مزايا حرية اختيار شريك الزواج هو أنّها تُتيح للمقبلين على الزواج، فرصة التعرّف على الطرف الآخر واكتشاف شخصيته في ظروفٍ وأجواءٍ ملائمةٍ، حيث يصرّح المبحوث رقم 12 قائلا:

«رَانَا فِي القَرْن21 وْمَا نَقْدَرْش نَشْرِي الحُوتْ فِي الْبَحَرْ surtout، المْرَا صَنْدُوقْ مْبَلَّعْ».

كما أنّ زواج الأقارب كان السِّمَة الغالبة في العائلة التقليدية لأنّه يحافظ على تماسك الجماعة وترسيخ علاقات القرابة، «فالاتجاه العام في اختيار الزوج لزوجته في المرحلة التقليدية كان يعتمد أولّ ما يعتمد على عنصر القرابة فابن العمّ أولى بابنة العمّ إذا ما رَغِب فيها، لأنّه كلّما كانت القرابة قريبةً كان الزواج مشرِّفا»[2].

أمّا حاليا فإنّ هذا النّمط من الزواج لم يعُد مفضَّلا، لأنّ احتمال فَشَلِه أصبح كبيراً، كما أنّه لم يعد يحقّق الأهداف المرجوّة منه كما في السابق، وبالتالي فإنّ اختيار الوالدين إضافةً إلى الزواج ضمن نِطاق القرابة، أصبح يلقى كثيراً من الرّفض والنّقد من طرف الأبناء لاعتقادهم بفشل هذا النّمط من الزواج.

كما أنّ بعض الأبناء يرى أنّه لو قُدِّرَ لهذا النّوع من الزواج الفشل فسيكون سبباً في تأزّم العلاقات القرابية بين الأهل، حيث يصرّح المبحوث رقم 11 في هذا الصدد قائلا :

«هَذَاكْ الْزَوَاجْ كَانْ بَكْرِي، اَلْيَوْمْ بَعَّدْ تْجِيبْ الْحْطَبْ، حَتَّى يْلاَ رَبِّي مَاسَخَّرْشْ، أَحْ وْبَرْدَتْ».

أي أنّ الطلاق يكون وقعه أخفّ في حالة الزواج خارج دائرة القرابة.

[1]- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 137.

[2]- بويعلي وسيلة زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع العائلة، جامعة باتنة. 2005، ص 119.

أمّا في ما يخص هامش حرية الفتاة في رفض الخطيب فكان منعدما في العائلة التقليدية، حيث لم يكن يحقّ لها الرّفض أو التعقيب على الخطيب الذي يراه الأب أو العائلة مناسباً لها. أمّا حالياً فأصبح للفتاة رأيٌ في هذا الموضوع وأصبحت تُسْتَشارُ في قضية الزواج وهذا حتى لا تتحمّل العائلة وحدها كلّ النتائج العكسية في حالة فشل الزواج، وهذا نظراً لارتفاع حالات الطلاق في المجتمع الحديث.

***– اللّباس:**

لقد تطوّرت القيمة المعطاة للّباس حسب ظروف المجتمع، التاريخية، البيئية، الثقافية والاجتماعية، أو حسب الإمكانيات المادية والاقتصادية للفرد، فأوّل ما ظهر اللّباس كانت له قيمة وقائية وتتمثل في دورِه في حماية الجسم من حرّ الصيف وبرد الشتاء، ثم أصبحت له قيمة أخلاقية، تجسَّدت في ستر أعضاء جسم الإنسان من أعين النّاس، ومع تحسّن الظروف المعيشية أصبح للّباس دور الزينة، ويعمل على إكساب الجسم جمالية، وهو ما نسمّيه بالقِيمَة الجمالية، ثم أتت الموضة لتعبّر عن القيمة الاجتماعية للفرد من خلال اللّباس، وهذا أصبَح للّباس قيمة اجتماعية. حيث بالإضافة إلى دور اللّباس في حماية الجسم وسترته وتزيينه، أصبح يعبِّر عن المركز الاقتصادي والمستوى المعيشي للفرد بالإضافة إلى انتمائه الاجتماعي. لقد أصبح اللّباسُ مقياساً لمكانة الفرد الاجتماعية والتي ترتبط بمدى إتباعه لأشكال الموضة.

تُعتَبَر الموضة اللّباسية ظاهرة اجتماعية كثيرة الانتشار، خاصة في المجتمعات المتحضّرة، حيث تتطلّب الحياة العصرية في المدينة حُسن المظهر والأناقة، كما تَنتشر أكثر بين الطبقات ذات المستوى الثقافي، أو بين الأوساط الشبانية، لِما يتميّزون به من حركةٍ و حبّ الظهور أمام الآخرين.

كما أنّ الموضة تنتشر بفضل وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون، عبر بعض البرامج التي تروّج لهذه الظاهرة أو من خلال الإشهار والدعاية، وما يَلْقاه من تدعيم في السوق من المنتجين وكِبار

التُّجار. ومن أسرار نجاح الموضة هو اهتمامها وتعبيرها عن فردانية الشخص من خلال الاستقلالية والحرية في الخيارات والأذواق والقرارات.

فإذا كانت التقاليد الشعبية في اللّباس، تمارس نوعاً من الضغط على الأفراد، من خلال التمسُّك بالقديم وتقليد الكبار والأجداد، عن طريق بعض الأمثال الشعبية من قبيل:

«الْجَدِيْد حَبُّو وَالْقَدِيْم لاَ تْفَرَّطْ فِيْه».

فإنّ الموضة تُعطي هامشاً من الحرية من خلال التّخلي عن القديم والمعتاد عليه، والدّعوة إلى التغيير والتجديد ومُسايرة العصر وتقليد أحدث النماذج.

وعليه يُمكن القول أنّ اللّباس التقليدي والمعتاد يمثّل الهوية الجماعية بحيث أنّ الخروج عنها يعني الخروج عن الجماعة، وفي المقابل تمثّل الموضة هوية الفرد بحيث أنّ التخلّف عنها يؤدّي إلى الإقصاء والتهميش.

ومن نتائج دراسة حول ظاهرة الاهتمام باللّباس عند الشباب الجامعي، تبيّن أن سبب تقليد أغلبية الطلبة للغرب في لباسهم يعود إلى تأثير وسائل الإعلام والاتصال وخاصة التلفزيون وهذا بنسبة 50%.[1] لما يملكه هذا الأخير من إمكانيات لتداول المعلومات والأخبار بالصوت والصورة.

حيث يَعمل التلفزيون على نشر ثقافة الاستهلاك، وذلك بإدخال قِيَم ومعايير أجنبية جديدة تعمل على طمس الثقافات الأصلية، وتقوية النّزعة الفردانية من خلال البرامج والومضات التي يحتويها الإشهار والإعلان عن مختلف السلع والمنتوجات. وتبيَّنَ أيضا من خلال نفس الدراسة أنّ أغلبية الطلبة يتابعون القنوات الغربية وخاصة الفرنسية بنسبة 62%، وخصوصا عند طلبة اللّغات الأجنبية، وهذا نظراً لتأثير التخصص، سواءً من حيث لغة الدراسة أو المواضيع التي يدرسونها مثل المتعلّقة

[1] – بوتقرابت رشيد ، ظاهرة الاهتمام باللباس عند الشباب الجامعي. مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007، ص 141.

بالأدب أو الثقافة الفرنسية أو الإنجليزية ....[1] ، وهذا ما يجعلهم متأثّرين في سلوكهم بالثقافة الغربية، خاصة في ما يخص عادات الاستهلاك، وهذا نَظَراً لتأثير البرامج المقدّمة من طرف هذه القنوات كالأفلام والحصص والمنوّعات الغنائية...الخ، وهذا من خلال تقليد الفنّانين وممثّلي السينما ونجوم الغناء وحتّى المنشّطين سواءً في طريقة لباسهم أو كلامهم،...ويُعتبر هؤلاء الممثّلين والفنّانين الجماعات المرجعية التي يَعتمد عليها الشباب في بناء آرائهم وتصوراتهم.

كما أن للدّعاية والإشهار دورٌ قويٌ في خلق ميْل وذوْق بالنّسبة للمستهلك اتجاه سلعةٍ معيّنة، حيث أنّ أغلب المصادر المالية لهذه القنوات تأتي من الإشهار، خاصّة أنّ بعض الدول تتميّز بتطوّر علمي وتكنولوجي في ميدان الإعلام والاتصال، وهو ما يجعل الأجهزة المستعمَلَة تتمتّع بصورةٍ وصوتٍ قويٍ، من السّهل التأثير به على المشاهد وهو ما يُسمّى بالرقمية أو Numerique.

كما أنّ لِطريقة اللّباس أو الموضة أو اللّوك دور في التعبير عن المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وهذا عن طريق تحقيق نوع من الإنتماء والمساواة الاجتماعية من خلال الزيّ واللّباس الموحّد الذي يَحمِل نفس الرّموز سواءً من حيث الشكل والألوان أو القماش والعلامة التّجارية، علماً أنّ الموضة «عَمَلَت اليوم على تلاشي أو تراجع الحدود و التمايزات الطبقية والاجتماعية والجغرافية، حيث أصبحت الموضة مفتوحة لكلِّ الفئات والطبقات وفي كلّ المجتمعات»[2].

كما أنّ الموضة يمكن أن تكون طريقة للتميّز عن الآخرين، فهي تعبير عن الفردانية والتميّز، كشخص له حرية واستقلالية في اختيار أذواقه، حيث نُلاحظ أنّ الموضة تهتمُّ بها الطبقة البرجوازية وتُقيمُ لها مهرجانات ومعارض لاكتشاف الجديد منها. كما أنّ هدف البرجوازيين من خلال الموضة هو التميّز

[1]- بوتقرابت رشيد ، المرجع السابق، ص 135.

[2]- نفس المرجع، ص 95.

عن الآخرين أي الطبقات البسيطة، حيث «كلّما وصلت الموضة إلى الطبقات البسيطة، أنتجت موضة جديدة بفضل الإمكانيات المادية المتوفّرة لها»[1].

كما نلاحظ أنّ الموضة تُمارِس نوعاً من الضغط الاجتماعي على الأفراد، فقد تُؤدّي إلى التهميش الاجتماعي، لأن اللّباس لم يَعُدْ يقتصر على وظيفة حماية الجسم، بل له وظيفة جمالية رمزية، والمثل الشعبي التالي يلخّص هذا المفهوم.

«كُولْ مَا يَعْجَبَكْ وَلْبَسْ مَا يَعْجَبْ النَّاسْ». أو " كُولْ الخُبْزْ اليَابَسْ وْفُوتْ عَلَى النَّاسْ لاَبَسْ" .

ونجِد المرأة أكثر اهتماما بالموضة من الرّجل. فهذا طبيعي، حيث تُعتبر الموضة عند المرأة كتعبيرٍ منها عن تواجدها وإبراز دَوْرِها أمام الرَّجل في هذا المجتمع الذكوري الذي يَعمَل على تهميشها وتغييبها ببعض الممارسات التقليدية. أمّا في المِخيال العربي فقد ارتبطت الموضة بالشباب، لِما تتميّز به هذه الفئة الاجتماعية من الحركة والاندفاع وحبّ التجديد والظهور، والذي يتناسب مع الموضة التي لا تحبِّذ الجمود والاستقرار.

فالشباب يَسْعَوْن إلى إثبات الذات الاجتماعية من خلال اللّباس والموضة، كما أنّ هذه الأخيرة تعبّر عن التجديد والتغيير، وهما ميزتان تستقطبان كثيراً من الأفراد وخاصة الشباب الذين يتحلّون بروح الانجذاب نحو الجديد، والاهتمام بالموضة يعني مُسايرة العصر والتماشي مع الجديد.

وأخيراً نلاحظ أنّ بعض الشركات والمؤسسات تعطي أهمية كبيرة للهندام وتحث الموظفين على حسن اللباس ، بل إنّ بعضها تشترط حسن الهندام كشرط أساسي للتوظيف ويكون عاملا حاسماً يوم المقابلة مع لجنة التوظيف.

[1]- بوتقرابت رشيد ، المرجع السابق، ص 95.

III. : الهجرة الخارجية :

1- تاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا :

أ- مفهوم الهجرة:

تُعتَبَر الهجرة ظاهرةً اجتماعيةً صحّيةً، حدَثَت ومازالت تَحدُثُ في كُلِّ زمانٍ ومكانٍ، فقد كان الإنسان منذ القِدم يُهاجِر في المجتمعات البدائية بحثاً عن المأكل والمشرب أو كُلَّما قَسَت عليه الظروف الطبيعية والمناخية، فتُعَدُّ الهجرة أهمَّ الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على الأرض، وقد ساعدت الهجرات الأولى على انتشار الجنس البشري في أرجاء الأرض، ومن خلال هذا الانتشار تشكّلت المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة، لأجل هذا ظلّت ظاهرة الهجرة مجالًا للدّراسات المختلفة لاسِيَّما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والديمغرافيا والجغرافيا.

الهجرة لغةً هي الرّحيل عن المكان أو التخلّي عن شيءٍ ما.

اصطلاحا الهجرة هي عبارة عن تحرّكات جغرافية لأفراد أو جماعات.

ويمكن تعريفها على أنّها «انتقال الأفرادِ بصورةٍ دائمةٍ أو مؤقّتةٍ إلى الأماكن التي تتوفّر فيها سُبُل العيش، وقد تكونُ هذه الأماكن داخل حُدُود البلد أو خارجه، وتَتِمُّ الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم»[1].

وبالتالي فمن خصائص الهجرة أنّها قد تكون طوعيةً أو قسريةً، وقد تتَّخذُ طابعاً فردياً أو جماعياً، كما يُمكنُ أن تكون داخلية أو خارجية أي دولية.

[1]- عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 105.

فالهجرة الخارجية هي«الحركةُ التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو الشعوب من دولةٍ إلى أخرى قاطعين بذلك حدوداً سياسيةً ».[1]

إنَّ أغلبَ الدراسات الاجتماعية لموضوع الهجرة تدور حول إشكاليتين:

-إشكالية الوفود أو المصدر :وهي التي ترتكز حول أسباب الهجرة ،التنقّل، سلوك الأفراد المرشحين للهجرة،.....

- إشكالية إندماج المهاجرين أو تثاقف المهاجرين (الاحتكاك الثقافي) وهو الحصول على وضعية اجتماعية وثقافية جديدة في الوسط المُضيف.

أمّا ما سنتطرَّق إليه نحن في دراستنا هذه فهو دراسة انعكاسات وآثار الهجرة على المنطقة المصدِّرة للمهاجِرين وسنأخذ كمثال: المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا.

ب- هجرة الجزائريين أثناء الاستعمار الفرنسي:

تُعتَبَر هجرة الجزائريين كنتيجةٍ حتميةٍ للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنّية والتي ازدادت سوءاً بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830.

فبعد سَلْب الجزائريين وتجريدهم من أراضيهم التي كانت تُعتَبَر المورد الاقتصادي الوحيد انهارت البُنى الاجتماعية التقليدية القائمة على التضامن الآلي، فلم يجد الجزائريون سوى طريق الهجرة.

لقد أخذت الهجرة اتجاهين اثنين:

***الاتجاه الأول:** نحو الدول العربية كالمغرب وتونس أو بلاد الشام، وهذا بعد فشل مقاومة الأمير عبد القادر أو بعد المجاعة التي ضربت الجزائر سنة 1868، حيث يُعتبر هذا الاتجاه طبيعي لوجود رابطة مشتركة مع هذه الدول والمتمثّل في اللّغة والدين المشترك، لكنّ الظروف الاقتصادية والاجتماعية

[1]- صالح خليل الصقور، الهجرة الداخلية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص 28.

بهذه الدول لم تكن بأحسن حال من الجزائر. حيث تميَّزَت هذه المرحلة بهجرة جماعية لعديد العائلات والقُرَى واستقرارها في دولٍ عربية وخاصةً دُوَل المشرق العربي، كسوريا، فلسطين، لبنان...

***الاتجاه الثاني**: نحو فرنسا، البلد المستعمِر، حيث تميّزت هذه المرحلة بهجرة فردية للأشخاص من أجل العمل فقط، حيث تُعتبر فرنسا أوّل بلد استخدم عمّال مستعمراته في الهجرة عكس انجلترا مع الهند.

لقد بَدأت أولى طَلائع المهاجرين الجزائريين تَصِل المدُن الجنوبية لفرنسا، وقد كان في طليعة هؤلاء المهاجرين، الرّعاة الذين رافقوا أنعام مستخدميهم إلى مدينة مرسيليا، ثمّ التجار المتجوِّلون والخَدَم لدى الخواص من الفرنسيين.

لكن ولغياب الإحصائيات، لا أحد يستطيع التكهّن بعدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا في تلك الفترة. وفي 16 ماي 1874 أصدرت السّلطات الاستعمارية مرسوماً يُقيِّد الهجرة إلى فرنسا، وهذا عن طريق الحصول على إذن بالسّفر لكلِّ راغبٍ في الهجرة نحو فرنسا، لكن ورغم هذه القيود والعراقيل انتشرت ظاهرة الباعَة المتجوِّلين على الشواطئ والمدن الساحلية الفرنسية، الذين يبيعون الزرابي والصناعات التقليدية، وأغلبهم كانوا من منطقة القبائل، حيث« ما إن أقبل عام 1905 حتّى تَضَاعَفَ عدد المهاجرين إلى فرنسا، فظهر المئات في مرسيليا يعملون في مصانع الزيت والصابون».[1]

وفي سنة 1912 قامت لجَنة برلمانية من عَمَالة الجزائر بالتحقيق في ظروف عمل المهاجرين الجزائريين في فرنسا، والجدول التالي يبيِّن عدد العمال الجزائريين في فرنسا ومناطق توزيعهم.

[1]- بزيان سعدي، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، مطبعة هومة، الجزائر، 2008، ص 11.

-جدول رقم 9: توزيع العمال الجزائريين على المناطق الفرنسية ونوعية العمل في عام 1912:

عدد العمال	المناطق	نوع العمل
2000	مرسيليا	المصابن، المصافي، المرافئ
1500	باد كاليه	المناجم، مصانع تعدينية
بين 700 و800	باريس	مصانع السكر، شركات النقل، ورشات

المصدر: عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(19-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 93.

نلاحظ أنّ عدد العمال كان يتراوح بين 4000 و5000 عامل معظمهم في مدينة مرسيليا، لقد كان توظيف الجزائريين يَتِمُّ في المِهن التي لا تتطلّب مهارةً فنيةً، وكانوا يقومون بالأعمال الشاقة أو التي يرفض الفرنسيون القيام بها، كما أنّهم كانوا يتقاضَوْن أُجوراً منخفضةً مقارنةً بالفرنسيين.

لقد وقفت لجنة التحقيق على عِدّة تجاوزات، فأوصت بتحسين ظروف هؤلاء العمال، لأنّهم يمثّلون قوّةً عاملةً يستعين بها أرباب العمل الفرنسيون وقت الإضراب أو يَتِمُّ استخدامها في مصانع السّلاح لمنافسة الصناعة العسكرية الألمانية، التي كانت كُلُّ المؤشرات تُوحي بأنّها متطوِّرة مقارنةً بكلِّ دول أوروبا.

وعملاً بتوصيات لجنة التحقيق البرلمانية، قام الوالي العام في الجزائر بإلغاء قيود الهجرة لعام 1874، وأصدر مرسوماً في 18 جويلية 1913 لتسهيل الهجرة، ثم أتبعه بمرسومٍ آخر«في 15 جويلية 1914، وكان هذا عشيّة الحرب العالمية الأولى التي فَتَحت باب الهجرة للجزائريين» [1].

[1]- خضير إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962 ، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ج1، 2006، ص 297.

تُعتبر الحرب العالمية الأولى أُولى مراحل الهجرة المكثّفة نحو فرنسا، حيث ثَمَّ خلال مُدّة الحرب تجنيد آلاف الجزائريين إجبارياً للدّفاع عن فرنسا أو للعمل في المصانع لتعويض الفرنسيين المجنّدين. والجدول التالي يبيّن ذلك.

-جدول رقم 10:توزيع المهاجرين إلى فرنسا خلال سنوات الحرب العالمية الأولى:

السنة	المهاجرون	العائدون	الباقون
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122
1916	30755	9044	21711
1917	34985	18849	16136
1918	23340	20489	2851

المصدر: خديجة جروان، مقاربة سوسيو أنثروبولوجية لثقافة الحرقة في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2013، ص 48.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد المهاجرين إبتداء من سنة 1916 وهي السنة التي ثَمَّ فيها تأسيس «مصلحة عمّال المستعمرات» للإشراف على نقل اليد العاملة الجزائرية إلى فرنسا وتوزيعهم على المدن هناك.

فزادت أعدادُ المهاجرين بكثرة فاستغلّت الحكومة الفرنسية الوضع وألحقت كثيرين منهم بالخدمة العسكرية بصفةٍ إجباريةٍ.

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى (1914-1918) أن اكتشف الجزائريون حياةً تختلف عن حياتهم التّعيسة، واحتكّوا بالمجتمع الفرنسي الذي يختلف عن المعمِّرين أو الكولون، وتعرَّفوا

على بعض الشعارات كالحرية، الحقوق، الديمقراطية...وهو ما جعل بعضهم يُؤْثِر البقاء في فرنسا بعد نهاية الحرب، حيث انخرط بعضهم في النقابات العمّالية، والجمعيات والأحزاب، كما قام بعضُهم بتعلّم اللغة الفرنسية.

لقد ظهر جيلٌ جديدٌ من المهاجرين الجزائريين بفرنسا، يقرأُ الصّحف اليومية، ويمثِّل العمّال، ويفاوِض أرباب العمل، ويخطُبُ في النّاس بطلاقةٍ، هذا الجيل كان له شَرفُ تأسيس الحركة الوطنية السياسية في الجزائر، أمثال مصالي الحاج، الحاج علي عبد القادر، أحمد بهلول، شبيلة الجيلالي،...الخ، وكان من نتائج هذه الصحوة السياسية تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 في فرنسا.

وبما أنّ السلطات الاستعمارية الفرنسية لم تكن تنظر بِعَين الرِّضا إلى هذه التغيّرات الاجتماعية والسياسية، فقرّرت تشديد الإجراءات لمنع الجزائريين من الهجرة وهذا بإصدار تعليمة وزارية في 04 أوت 1924 والتي نصّت على ما يلي:

- حصول المهاجرين مُقَدَّمًا على عقد عمل.

- شهادة طبية تُثْبِتُ خُلُوَّ المهاجر من بعض الأمراض المُعْدية.

- الحصول على بطاقة التعريف الوطنية تحمل صورة المهاجر.

- قدرته على العمل.

ونتيجة لهذه التعليمة انخفض عدد المهاجرين من 71028 مهاجر سنة 1924 إلى 24753 مهاجر سنة 1925.[1]

[1]- جروان خديجة، المرجع السابق، ص 50.

وأمام ضغط المعمّرين وإصرار الجزائريين على الهجرة، توالَت المراسيم المقيِّدة لحركة الهجرة، فتَمَّ إصدار مرسوم آخر في 4 أوت 1926 ينصّ على: [1]

- الحصول على وثيقة إثبات الخدمة العسكرية.

- ورقة السوابق العدلية تُثْبِتُ انعدام صدور الأحكام الخطيرة.

- شهادة تطعيم المهاجر ضدّ بعض الأمراض.

كما تمَّ إصدار مرسوم آخر في 4 أفريل 1928: يَنُصّ على وجوب دفع المهاجرين للتأمين.[2]

إنّ هذه الإجراءات التعسُّفية في الحقيقة يقِف وراءها المعمِّرون وأصحاب المزارع الذين افتَقَدوا اليد العاملة الجزائرية الرّخيصة الثمن وغير المكلِّفة، وهو ما جعل النّواب المسلمون في البرلمان على غرار فرحات عباس، ينتفضون ضدّ هذه الإجراءات، فتمَّ تخفيف بعض القيود، لكن ما إن حلّ عام 1929 حتّى ألقت الأزمة الاقتصادية بضلالها على فرنسا، فأُغلِقت المصانع وسُرِّح العمّال، ممّا جعل السلطات الفرنسية تمنع الهجرة في سنة 1931.[3]

وما يُميِّز هجرة الجزائريين نحو فرنسا بين الحربين هو أنّها:

- تلقائية :عكس سنوات الحرب أين كانت إجبارية ومنّظمة.

- مؤقتة: تدوم في أكثر الأحيان 6 أشهر في السنة بين موسم الحرث والحصاد.

- خاصة بالرجال دون النساء.

---

[1]- جروان خديجة، المرجع السابق، ص50

[2]- المرجع نفسه، ص 50.

[3]- جويدة عميرة، السياق التاريخي والديمغرافي لهجرة الجزائريين، دفاتر مختبر التغير الاجتماعي، العدد 1، جامعة الجزائر، 2007، ص 45.

- معدّل عمر المهاجرين بين 20 سنة و40 سنة.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، قامت الحكومة الفرنسية بإلغاء القيود السابقة وفتح باب الهجرة أمام الجزائريين لتعويض العمّال الفرنسيين المتوجِّهين إلى جبهات القتال، أمّا وزارة الدّفاع الفرنسية فقامت بعملية تجنيد إجبارية للبالغين 20 سنة وإعادة التجنيد للبالغين أقلّ من 40 سنة. ومنذ عام 1941 بلغ عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا 280.000[1].

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها قامت فرنسا بإنشاء الديوان الوطني للهجرة في 2 نوفمبر 1945 من أجل تنظيم حركة الهجرة نحو فرنسا. فبدأت أفواج المهاجرين تصل إلى فرنسا حيث بلغ العدد سنة 1947 أكثر من 67000 مهاجر[2]، وأهمّ مِيزَة لهذه المرحلة في تاريخ الهجرة الجزائرية نحو فرنسا هو هجرة النّساء والأُسَر بأكملها. حيث لم تعُد الهجرة مقتصرةً على الرّجال ، وهو ما يمثّل تَغَيُّراً جذريًا على مستوى الوعي الاجتماعي للأفراد، حيث يُبَيِّن الجدول التالي تطوّر عدد النساء المهاجرات سنتي 1946 و1954.

-جدول رقم 11: توزيع عدد الرجال والنساء المهاجرين سنتي 1946 و1954:

السنة	العدد الإجمالي	الرجال	النساء	نسبة النساء
1946	22114	21506	509	%2.2
1954	208540	193620	14920	%7.1

المصدر: جويدة عميرة، المرجع السابق ، ص 56.

[1]- جويدة عميرة، المرجع السابق، ص 55.

[2]- المرجع نفسه، ص 55.

كما أنّه في أواخر سنة 1954 قامت 6000 عائلة و15000 طفل بالاستقرار في فرنسا.[1] فبعد مشاركة الجزائر إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الثانية ثمّ إلغاء قانون الأهالي، وبدأت بعض المساواة مع الفرنسيين تتجسَّد على أرض الواقع، كمبدأ حريّة التنقل في الميتروبول، وهو ما ساعد الجزائريين على الهجرة أكثر نحو فرنسا، والجدول التالي يوضح ذلك.

-جدول رقم 12 : توزيع المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا في سنوات مختلفة إلى غاية الاستقلال:

السنة	الذهاب	العودة	الفرق
1947	66234	22251	43983
1950	89405	65175	24230
1951	142671	88084	54587
1954	164000	136000	28000
1955	201826	173281	28545
1962	180167	155018	25149

المصدر: جويدة عميرة، المرجع السابق، ص 57 بتصرّف.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد عدد المهاجرين نحو فرنسا من سنةٍ لأخرى وهذا رغم سنوات الحرب التحريرية، كما نلاحظ أيضا تأرجُح عدد المهاجرين المستقرّين في فرنسا بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى.

[1]- جويدة عميرة، المرجع السابق، ص 56.

ج– هجرة الجزائريين إلى فرنسا بعد الاستقلال:

لقد وَرَثت الجزائر بعد استقلالها سنة 1962 وضعيةً اقتصاديةً جدُّ صعبة نتيجةَ إفراغ الخزينة العمومية من الودائع من طرف المعمِّرين قبل مغادرتهم الجزائر، كما وَرَثَت أيضا وضعية اجتماعية مُقلِقة تمثّلت في ملايين الشهداء وآلاف الثّكالى واليتامى والمعطوبين، وبالمقابل كانت فرنسا تَشهدُ ازدهاراً اقتصادياً، ممّا حتّم عليها الاستنجاد باليد العاملة المغاربية وخصوصاً الجزائر نتيجة اتفاقيات إيفيان. فبدأت هجرة الجزائريين من جديد نحو فرنسا، لكن هذه المرّةَ بتنسيقٍ بين الجزائر وفرنسا، حيث يَتِمُّ إنشاء مكاتب عمل في الجزائر تقوم باختيار المرَشَّحين للهجرة من خلال الفحوص الطبية، ثمّ تُرسلهم إلى فرنسا عبر الباخرة، وهناك يَتِمُّ استقبالهم، وتضمن لهم فرنسا توفير العمل والسكن في أجلٍ أقصاه شهراً واحداً. فتسارعت وثيرة الهجرة حيث بلغت سنة 1962، أشهراً قليلة بعد الاستقلال 180 ألف مهاجرٍ، ليرتفع إلى 250 ألف مهاجر (ربع مليون) سنة 1963، ثم إلى 269 ألف سنة 1964[1].

وأمام هذا العدد الكبير للمهاجرين الجزائريين، قرَّرَت فرنسا عام 1965 غلق باب الهجرة أو على الأقلّ الحدّ من وثيرتها، نتيجة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتّجاه المهاجرين وخاصّةً في مجال السكن، ممَّا جعل الدّولة الجزائرية تحتجُّ لدى نظيرتها الفرنسية، بسبب الظروف الصّعبة للعمّال المهاجرين، وكادت الأمور أن تتحوّل إلى أزمة دبلوماسية ثانية بين البلدين، بعد أزمة الخمر الشّهيرة. لقد تمَّ بعد هذه الأزمة التوقيع على اتفاقيات 27 ديسمبر 1968، التي بَقِيَت تحفظ كرامة المهاجرين الجزائريين إلى اليوم، حيث من بين امتيازات هذه الاتفاقيات أن تقوم فرنسا ببناء شاليهات سكن للعمّال المهاجرين الجزائريين، كما تعمَل على السماح لهم بلمِّ الشمل العائلي من خلال جلب أُسَرِهم من الجزائر للاستقرار في فرنسا. لقد ارتفع عدد المهاجرين بعد هذه الاتفاقيات حيث بلغ عددهم سنة

[1]- جويدة عميرة، المرجع السابق، ص 59.

1970 حوالي 696000 مهاجر[1]. كما تحسّنت وضعيتهم الاجتماعية مقارنة بالمهاجرين من جنسيات أخرى. وأمام تصاعد حزب اليمين المتطرّف في الساحة السياسية الفرنسية، وتهاون الحكومة الفرنسية في حماية المهاجرين الجزائريين من الاعتداءات والاستفزازات اليومية، جاءت حادثة الاعتداء المسلّح على السّفارة الجزائرية في مرسيليا يوم 4 ديسمبر 1973 من طرف حزب اليمين المتطرّف المعادي للمهاجرين، حيث جعلت الرئيس الرّاحل هواري بومدين يُوقِف الهجرة باتجاه فرنسا.لكن الحقيقة أنّ فرنسا بعد تأميم الجزائر للمحروقات في فيفري 1971، وارتفاعها في الأسواق العالمية، بدأت في التّضييق على المهاجرين الجزائريين بِطُرُق مختلفة، كعدم تجديد عقود العمل أو عرقلة إجراءات لمّ الشّمل العائلي، أو تشجيع العودة الطوعية إلى الجزائر، حيث بدأت في فرنسا نفسها بوادر أزمة البطالة سنة 1975، وفي المقابل وصل عدد المهاجرين الجزائريين 800 ألف مهاجر في نفس السنة. والجدول التالي يبيّن حركة المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا منذ 1963 إلى سنة 1973.

-جدول رقم 13:حركة المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا منذ 1963 إلى غاية سنة 1973:

السنة	الذهاب	العودة	الفرق
1963	262075	211532	+50543
1964	269543	225741	+43802
1965	228093	237374	-9281
1966	256000	220432	+35568
1967	209867	198301	+11566
1968	230920	198165	+32755
1969	257647	230319	+27328
1970	352530	291108	+61112
1971	409316	372476	+36840
1972	409146	385372	+23774
1973	/	/	+19142

المصدر:جويدة عميرة، المرجع السابق، ص 61.

[1]- جويدة عميرة، المرجع السابق، ص 59.

أمّا في الجزائر فإنّ مخطّطات التنمية التي أطلقتها الدولة وسياسة التصنيع التي اعتمدتها، تطلّبت المزيد من اليد العاملة، ممّا جعل الدولة تعمل على تشجيع المهاجرين للعودة إلى بلدهم وإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مع استغلال خبرتهم وتجربتهم . حيث تَمَّ في هذا الصدد توقيع اتفاقية بين الجزائر وفرنسا في 18 سبتمبر 1980، حيث تعمل من خلالها الجزائر على اتخاذ إجراءات لضمان عودة 35000 مهاجر جزائري سنويا.

كما أنّ تحفيزات العودة الطوعية التي أطلقتها فرنسا من قَبْلُ بدأت تَظْهَر نتائجها، حيث قُدِّر عدد العائدين بين 1975 و1980 بحوالي 80000 مهاجر جزائري.[1]

إنّ ما يميّز الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، هو مرورها بمرحلتين حاسمتين:

***المرحلة الأولى**: مرحلة الاستعمار، وارتبطت بالعامل العسكري أو الحربي، حيث كانت تزداد كثافة الهجرة زمن الحروب (الحرب العالمية الأولى، الثانية، حرب الهند الصينية،...) أين كان يتِمُّ تجنيد الجزائريين سواءً إجبارياً لأداء الخدمة العسكرية ابتداء من سنة 1912، أو كمتطوِّعين في الجيش الفرنسي، أو يتِمُّ توظيفهم كعمّالٍ في المصانع لتعويض العمّال الفرنسيين المتوجِّهين إلى جبهات القتال.

فأثناء الحرب العالمية الأولى تمَّ تعبئة 172019 جزائري من بينهم 158533 جندي.[2]

وهو ما يعني تعبئة جيلٍ بأكمله تتراوح أعماره بين 20 و25 سنة.

[1]- جويدة عميرة، المرجع السابق،ص61.

[2] - Mourad Moulai-Hadj, social, economic and cultural effects of migration on the native country: The case of Algeria, in Third Mediterranean social and political Research Meeting ,florence ,20-24 MARCH, 2002, p5.

أمّا في الحرب العالمية الثانية فتمَّ تعبئة 300 ألف جزائري منهم 173 ألف جندي و118 ألف عامل، وهو ما يعني أنّ 1/3 ثلث الطبقة النّشطة الجزائرية تّم تحويلها إلى فرنسا. [1]

***المرحلة الثانية:** مرحلة ما بعد الاستقلال، وارتبطت بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد عشيّة استقلالها، حيث عَمَّت البطالة وانتشرت مظاهر الفقر والبؤس بسبب غياب البرامج التنموية،«ففي بعض المناطق الجزائرية عرفت الهجرة نسبةً كبيرةً، من بين 2 إلى 3 أشخاص بالغين ضمن 10 أشخاص، فعرفت بعض القرى هجرة نصف سكانها إلى فرنسا....ففي سنة 1976، 1/5 خمس، اليد العاملة الجزائرية النشطة كانت تقطن بفرنسا». [2]

إنّ مِيزَة الطبقة المهاجرة الجزائرية إلى فرنسا بعد الاستقلال هو مستواها التعليمي المنعدم، حيث كانت الوظائف المعروضة في فرنسا لا تتطلّب تأهيلاً ومستوىً علمياً كبيراً، كما أنّ أعمار المهاجرين تتراوح بين 20 و30 سنة، بينما أغلبهم ذو أصول ريفية، وهذا لانعدام فرص العمل في الأرياف.

لقد ظَلَّ المجتمع الريفي عبر التاريخ، هو المرشَّحُ الأوّل لكلّ هجرة، وهذا بسبب عدم استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث يقول عبد المالك صيّاد في هذا الموضوع «إنّ التاريخ الاجتماعي لهجرة الجزائريين باتجاه فرنسا مرتبطٌ بصفةٍ عامةٍ بتاريخ المجتمع الريفي» [3] . كما أنّ المناطق المصدِّرة للهجرة في الجزائر هي نفسها منذ القِدم ،حيث تأتي منطقة القبائل في المرتبة الأولى تليها منطقة ترارة وندرومة في المرتبة الثانية، وهو ما يؤكّده الباحث بوزيان صمّود في إحدى مقالاته، حيث

[1] - Mourad Moulai-Hadj, Opcit, p5

[2] – مراد مولاي الحاج، العمال الصناعيون في الجزائر، مرجع سابق، ص 43.

[3] - جروان خديجة، مرجع سابق، ص 45

يقول «إنّ الهجرة نحو فرنسا، جعلت منطقة ترارة تأخذ المرتبة الثانية من حيث عدد المهاجرين بعد منطقة القبائل»[1].

وبحُلُول منتصف الثمانينات حتى بدأت أفواج المهاجرين ترجع إلى الوطن، وهذا بفضل تحسّن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، واستغلالاً لمزايا العودة الطوعية التي أقرّتها فرنسا لصالح المهاجرين الراغبين في العودة إلى وطنهم.

لكن مع بداية فترة التسعينات دخلت البلاد في أزمةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ ، اضطرّ على إثرها معظم المهاجرين السابقين وخصوصاً المولودين بفرنسا إلى العودة هناك،حيث صاروا يتمتّعون بالجنسية الفرنسية التي تَضْمَنُ لهم عديد الامتيازات.

وابتداءً من منتصف التسعينات، وبعد تعقيد إجراءات منح التأشيرة السياحية للجزائريين، التي كانوا بفضلها يُقيمون بطريقةٍ غير شرعيةٍ بعد انقضاء مدّة التأشيرة، بدأ فصلٌ جديدٌ من تاريخ الهجرة إلى فرنسا يتمثّل في الحرقة أو الهجرة غير الشرعية، والتي ليست موضوع دراستنا، وأيضا ظاهرة الزواج المختلِط، أي أنّ أحد الزوجين مقيم بفرنسا، حيث يُتيح له القانون الفرنسي لمّ الشمل العائلي، ونقل الطرف الآخر للعيش معه في فرنسا.

[1] -SEMMOUD Bouziane, « l'industrialisation de GHAZAOUET : étude de la localisation industrielle ,implication géographique »,in cahiers géographiques de l'ouest (université d'oran) n° 2-3 ,1979,p271.

2- آثار الهجرة الخارجية على المجتمع المحلي:

أ- الآثار الاقتصادية:

لا أحد يُنكر الدور الاقتصادي الفعّال الذي يقوم به المهاجرون الجزائريون في دعم التنمية المحلية من خلال بعض الأنشطة الاقتصادية، أو في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تحويلاتهم للعملة الصعبة.

تتمثَّل هذه التحويلات غالباً في المبالغ المالية بالعملة الصعبة التي يُرسِلها المهاجرون الجزائريون خصوصا بفرنسا إلى ذَوِيهِم هنا في الجزائر، أو تشمل منحة التقاعد التي تَخُصُّ الجزائريين الذين عَمِلوا في فرنسا.

لقد بَلَغَت قيمة تحويلات المهاجرين الجزائريين من العملة الصعبة 2.1 مليار دولار سنة 2014، مُحْتَلَّةً بذلك المرتبة الخامسة إفريقياً بعد كلٍّ من نيجريا، مصر، المغرب، تونس، حيث تُمثِّل هذه القيمة ما مُعَدَّلُه 1% فقط من الناتج الداخلي الخام. [1]، حيث تُسَاهِمُ هذه التحويلات في دعم الخزينة العمومية. والجدول التالي يبين ذلك:

-جدول رقم 14:تَطَوُّر قيمة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الجزائر:

السنوات	1970	1980	1990	2000	2008	2011	2013	2014
قيمة التحويلات	211 م.د	406 م.د	352 م.د	790	2.2	1.94	2	2.1

م.د: مليون دولار

المصدر: تقرير البنك الدولي، مرجع سابق، بتصرّف.

[1]- تقرير البنك الدولي في مؤتمر الهجرة و التنمية المنعقد بواشنطن يومي 11 و 12 أفريل 2014.

تُمثِّل هذه الإحصائيات، قيمة التّحويلات الرّسمية أي التي تَتِمُّ بين البنوك، لكن نعلم أنَّ التحويلات الفعلية هي التي تتِمُّ بِطُرُقٍ غير رسميةٍ أي في السوق السوداء، حيث يمثِّل سوق السكوار في الجزائر العاصمة، بُورصةً حقيقيةً موازيةً للسّوق الرّسمية، أين يبلغ فيها سعر 1 أورو مقابل 190 دينار جزائري، في حين أنّ سعر 1 أورو في القنوات الرسمية يبلغ 120 دينار جزائري فقط، أي الضعف تقريبا، فمن الطبيعي أن يَتَحَاشَى المهاجرون قدر الإمكان التعاملات الرسمية بسبب القيمة المتدنِّية للعملة الصعبة وبالتالي فإنَّ دعم المهاجرين للاقتصاد الوطني من خلال تحويلات العملة الصعبة أكثر بكثيرٍ من الأرقام الرسمية المصرَّح بها. كما أنَّ أغلب المهاجرين يقومون بمساعدة ذويهم وعائلاتهم في الجزائر وخصوصاً في المناسبات، من خلال منحهم مبلغاً مالياً ضئيلًا بالعملة الصعبة، لكن عند تحويله إلى الدينار الجزائري قد يَصِل إلى أجرةٍ شهريةٍ، حيث صرَّح المبحوث رقم 15 قائلاً:

«يَعْطُوكْ غِي وَرْقَة خَضْرَة، تْوَلِّيلَكْ شَهْرِيَّة».

في إشارةٍ إلى ورقة 100 أورو التي يبلغ سعرها في السوق الموازي 19 ألف دينار جزائري، وهو ما يمثّلُ أُجرةً شهريةً لبعض العمّال البسطاء.

كما أنّهم لا يَتوانَوْن في تقديم المساعدة لبعض الأشخاص المعوزِّين المعروفين بالمنطقة فكُلَّما يأتون لقضاء عطلة الصيف، يجلِبُون معهم الألبسة والأدوية للمُحتاجين، حيث يصرِّح نفس المبحوث رقم 15:

«الْزَمَاقْرَا نَاسْ تَاعْ خِيْر».

الزماقرا هو مصطلح يُطْلَق على المهاجرين نِسبةً إلى كلمة les immigrés بالفرنسية.

ومن العادات المنتشرة بِكثرةٍ في المنطقة أنَّه من اضْطُرَّ إلى القيام بعمليةٍ جراحيةٍ باهظةِ الثمن أو تحاليل مخبرية مرتفعة التكاليف، فإنّه يَتَّصل بالمهاجرين لِيُقَدِّمون له يَدَ المساعدة.

كما أنَّ المهاجرين يُشاركون في أفراح وأقراح سكّان المنطقة، عبر مساعدتهم بالسيارات أو تخصيص منازلهم لهذه المناسبات.

كما أنّ جميع المشاريع ذات المنفعة العامة المقامة بالمنطقة، كبناءِ المساجد وتهيئةِ المقابر وشقِّ الطرقاتِ، إلّا كان فيها نصيبٌ من مساهمات المهاجرين، حيث أنّهم لا يبخلون في مثل هذه المشاريع الخيرية، وكمثالٍ على دعم المهاجرين للتّنمية المحلّية بالمنطقة هو بنائُهم لجسرٍ يربط بين بلدية فلاوسن وواد تافنة، حيث أمام التماطل الكبير للسلطات المحلّية في الاستجابة لانشغالات المواطنين، قام فريقٌ منهم بالاتصال بالمهاجرين الذين تكفّلوا بإنجازه، لفكّ العزلة عن القرية.

كما يَرجِعُ إليهم الفضل في الاستثمار بالمنطقة عبر إنجاز بعض المشاريع التي تَعودُ بالنّفع على المنطقة، كبناء الحمام الوحيد بالمنطقة، وورشات النّجارة والحدادة، والمقاهي، ...كما أنّ أحسنَ استثمارٍ قام به المهاجرون بالمنطقة ويَلْقى استحسان السكّان المحلّيين هو الاستثمار في مجال النّقل، حيث تُساهم مثلُ هذه المشاريع في فكِّ العزلة عن المنطقة وامتصاص البطالة في أوساط الشباب عن طريق توظيفهم كسائقين وعمّال في سيارات الأجرة والحافلات. كما يَلعبُ المهاجرون دوراً في تطوير وعصرنة بعض الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة كقطاعي الفلاحة والبناء، عن طريق جلب بعض المعِدَّات والتقنيات من فرنسا وإسبانيا خصوصاً. فعلى سبيل المثال ثَمَّ في المجال الفلاحي إدخالُ بعض الزراعات التي لم تكن معروفةً بالمنطقة من قبلُ كزراعة الورد والأزهار، أو إدخال طريقةٍ جديدةٍ في تربية الدواجن والأنعام. أما في قطاع البناء فَثَمَّ جلبُ بعض الآلات والمعدّات من فرنسا وإسبانيا ويتمُّ حالياً كراؤُها للمقاولين بالمنطقة، حيث تساعدُ هذه الوسائل في ربحِ الوقت وتوفير المجهود العضلي.لقد أعطى المهاجرون صورةً جديدةً لقطاعي الفلاحة والبناء بالمنطقة التي كانت تقليدية وتتطلّب جهداً يدوياً كبيراً، فتمّت عصرنتها بعد إدخال بعض التقنيات والوسائل الحديثة.

ب- الآثار الثقافية والاجتماعية:

لقد أضحى المغتربون بمنطقة فلاوسن يمثّلون جماعةً مؤثّرةً داخل المجتمع الريفي، بعاداتهم وتقاليدهم المستورَدة من الخارج، ففي مجال السكن يقومون بتعمير المنطقة، من خلال الطبيعة المعمارية للسكن، إذ يحاول المغتربون نقل نماذِجَ معمارية موجودة في مكان إقامتهم بالخارج، فيقومون مثلاً بتشييد وبناء منازل ذات أشكال هندسية غريبة عن الطابع المتَداوَل في المنطقة، وتُوحِي بنظام الحياة الغربية لساكنيها، كظاهرة بناء الفيلّات والمنازل بالقرميد الأحمر، هذا الشكل الهندسي لم يكن موجوداً بالمنطقة من قبل، وقد بدأ يغزو منطقة فلاوسن في الخمس 5 سنوات الأخيرة فقط.

وهو ما جعل بعض السكان المحلّيين الميسوري الحال يقومون بتقليدهم في هذا الطابع الهندسي مُظهِرين بذلك نوعاً من الأُبَّهة والغِنى.

ومن الأنماط الهندسية التي تمَّ اعتمادها من طرف المغتربين هو جعل صالة الحمّام داخل الغُرَف، حيث لقيت هذه الفكرة في بادئ الأمر استهجاناً واسعاً لَدَى السكان المحلّيين، وهذا لِعَدَم تعوُّدِهِم على مثل هذه التصاميم الهندسية.

كما أن المغتربين صاروا يقتنون اللّوحات الزيتية الفاخرة ويزيِّنون بها صالات بيوتهم حتى يُخَيَّلُ إلى النّاظر إليها أنّه متحف أو معرض، ويعملون أيضاً على تأثيث المنزل بأحسنِ التجهيزات التي غالباً ما يجلبونها معهم من فرنسا، وهو ما جعل السكان المحلّيين يقلّدونهم في هذا المجال.

إنّ ظاهرة تأثيث وتجهيز المنازل الرّيفية قد أخذت بُعداً ثقافياً واجتماعياً بعيداً عن الدّور التقليدي الكلاسيكي الذي تقوم به هذه التجهيزات الموجودة داخل البيوت في الحياة اليومية، فقد أصبحت كتعبيرٍ عن التحضّر والتمدّن، حيث تتباهى العائلات أثناء إقامة الولائم والمناسبات بتقديم أحسن الأثاث والتجهيزات المنزلية للضّيوف، حيث تقول الباحثة رحمة بورقية في هذا الصّدد «إنَّ تَمدُّن القَرَوِي لا يبدو فقط في المظاهر المعمارية، وإنّما أيضاً في التجهيز المنزلي، إذ نشهَدُ تَحوُّلًا في

تعامل الفرد مع هذا التجهيز. فإذا كان القَروي في الماضي لا يُقيم التجهيز، لأنَّ هناك قِيَماً أخرى تُحدِّدُ السلطة والجاه والمراتب، فإنَّ القَروِي اليوم يرى التجهيز المنزلي كما يراه الحَضَري من القيم الاجتماعية التي يَتِمُّ التنافس حولها...إلاّ أنَّ الاستعمال الاجتماعي لهذه المنتوجات يُبَيِّن بأنَّ التنافس هنا أيضا تنافسٌ لامتلاك رُموز الحداثة والعصرنة»[1].

كما نلاحظ جَلِيًا في هذه المنطقة التي يكثر بها المغتربون، أنّهم يساعدون بقدرٍ كبيرٍ في حلِّ أزمة السكن، حيث يَعْمَدُ المغترب غالباً إلى أحد أقاربه ويَعرِض عليه السكن مجّاناً، مقابل حراسة المنزل والاعتناء بالحديقة وصيانة السيارة، ويكون هو المكلَّف بمشاريعه على أرض الوطن، حيث يقول المبحوث رقم 12:

«اللّه يَخْلَفْ عْلِيهُمْ رَاهُمْ مْفَرْجِينْ عْلَى عَيْطَا نَاسْ في السُّكْنَى» .

يَقصِد أنَّ المغتربين بهذه الطريقة ساعدوا كثيراً من الأفراد كانوا يعانون من مشكلة السكن.

ومن العادات بالمنطقة أنّ الشخص المتكفِّل بالمنزل، يقومُ باستقبال المهاجر في المطار يوم عودته إلى الوطن، ويُقيم بالمناسبة مأدبة عشاءٍ بحضور الأقارب. ومن الظواهر في منطقة فلاوسن التي لفَتَت انتباهنا كباحثين في علم الاجتماع، هو عودة ظاهرة العائلة الممتدَّة، وتخُصُّ عائلات المتقاعدين الذين عَملوا بفرنسا، حيث تضُمُّ عائلاتهم جميع الأبناء(المتزوّجين وغير المتزوّجين) والأحفاد، وبما أنَّ الحالة المادية للأب جدّ ميسورة، بفضل منحة التقاعد التي يتقاضاها بالعملة الصعبة، فإنَّه يُصبِح المعيل الوحيد للعائلة، وخصوصاً إذا كان الأبناء بدون عمل.

[1] – رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب. ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1991، ص 190.

لقد انتجت هذه الظاهرة بالمنطقة، عادة الكسل والاتّكال في أوساط الشباب، حيث أصبحوا يرفضون ممارسة المهن الشاقة والمتعبة، وهو ما كان سبباً في أزمة يد عاملة بالمنطقة، خاصةً في قطاعي الفلاحة والبناء، حيث صرَّح المبحوث رقم 13 قائلا :

«وَالْدِيهُمْ وَلْفُوهُمْ النْعَاسْ وَالدُّورَاتْ وَالْقَهَاوِي، وْكِي تْقُولُو رُوحْ تَخْدَمْ، يْقُولَكْ مَا نَخْدَمْشْ تَامَارَةْ».

كما تتميَّز المنطقة بكثرة المغتربين في فصل الصيف، الذين يتوافدون لقضاء العطلة السنوية مع الأقارب، حيث كان لفتح الخط البحري الرّابط بين إسبانيا والغزوات دورٌ في تسهيل عملية عبور المغتربين إلى أرض الوطن.

إنّ لوجودِهم تأثيرٌ ثقافيٌّ على بعض السكان المحلّيين وخصوصاً الشباب من خلال بعض العادات والسّلوكات الغربية والغريبة عن المنطقة «المحافظة»، كظاهرة لبس التبّان ووضع الأقراط في الأُذُن أو بعض قصّات الشعر الغريبة، حيث تَلْقَى هذه السّلوكات استنكاراً لدى السكان المحلّيين وخصوصاً كبار السنّ. ومن العادات التي نعتقد أنّها بدأت في تغيير نظرة المجتمع المحلّي للمرأة هو سياقة النّساء المغتربات للسيارة، فهذه العادة لم تنتشر بعدُ في المنطقة بسبب عدم تقبّل الأسرة الريفية بالخصوص لهذا السّلوك الذي يُعتبر كأقصى درجات التحرّر عند المرأة، ويتطلّب مستوى من الوعي الثقافي أعلى من المستوى الحالي لَدى الأفراد، حيث صرّحت المبحوثة رقم 3 قائلة:

«كِي بْدِيتْ نْفَوَّتْ permis-رخصة السياقة- حَتَّى وَاحَدْ مَا بْقَى يَهْدَرْ مْعَايَا في الدَّارْ، خَافُو يْقُولُو بَنْتْ الإِمَامْ رَاهَا تْصُوقْ الْلُوطُو».

حيث يُعتبَر الإمام كشخصية دينية، هو حارس القِيَم التقليدية في المجتمع الريفي، وهو من يُفترَض أن يكون القُدوة في المحافظة على العادات والتقاليد المحلّية.

كما أنَّ بعض الأفراد يعتقدون أن سياقة المرأة للسّيارة يُعتبَر خروجاً صريحاً عن سيطرة الرّجل، حيث صرّحت المبحوثة رقم 6 قائلة:

« كَايَنْ نَاسْ يَحْسْبُو بَلِّي كِي تَبْدَا الْمَرا تْصُوقْ، رَاهَا خَرْجَتْ مِنَ القَفَصْ. وَيْبَدَاْو يَتْوَقْعُو مَنْهَا كُلْ شَيْءٍ».

وبالتّالي فنعتقد أنّ المجتمع الرّيفي في هذه المنطقة ليس مستعدّاً لتقديم تنازلات أكثر للمرأة.

كما لاحظنا أنّ سلوكات وعادات المغتربين بالمنطقة بدأت تُمهِّد لحراكٍ ثقافيٍ صار يتجسَّد على أرض الواقع في الانتقاد والتنكُّر للممارسات والعادات التقليدية. ومن الآثار الاجتماعية للهجرة على المنطقة، ظاهرة الزّواج المختلط، أي أنّ أحد الزّوجين مقيم بفرنسا، حيث يُساهم هذا النّوع من الزّواج في هجرة الطّرف الآخر عن طريق عملية لمّ الشمل العائلي التي يسمح بها القانون الفرنسي.

لقد انتشر هذا النّوع من الزّواج بكثرةٍ مع نهاية التسعينات وبداية القرن الحالي، وخاصّةً بعد غلق باب الهجرة نحو فرنسا بالإضافة إلى التّشديد في منح التأشيرة السياحية التي كانت وإلى وقتٍ قريبٍ تُعتبر كطريقة مختصرة للهروب إلى الضفّة الأخرى. كما نلاحظ أنّ هذه الزيجات تكثُرُ خلال فصل الصيف، وهي فترة رجوع المغتربين إلى الوطن لقضاء العطلة السنوية.

لقد تقرَّبنا خلال مدّة بحثنا الميداني من المصالح البلدية للحصول على عدد هذا النّوع من الزيجات بالمنطقة، لكنّ البيروقراطية الإدارية بمفهومها الشعبي، حالت دون حصولنا على هذه الإحصائيات التي كان سيكون لها الفضل في التّحليل الجيّد لهذه الظاهرة. لكن ما نحن متأكّدون منه ولاحظناه بحكم انتمائنا للمنطقة أنّ ظاهرة الزّواج المختلط في هذه المنطقة في ارتفاع مستمرّ من سنة إلى أخرى. وما يجب الإشارة إليه أنّ ظاهرة الزّواج المختلط لا تخُصُّ منطقة فلاوسن وحدها بل هي ظاهرةٌ تمسُّ كل إقليم منطقة ترارة وهذا راجع إلى ارتفاع عدد المغتربين فيها.

والجدول التالي يبيّن تطور نسبة الزّواج المختلط في بلدية السواحلية سنوات التسعينات .

-جدول رقم15: تطور نسبة الزواج المختلط في بلدية السواحلية (دائرة الغزوات) :

السنوات	عدد عود الزواج	عدد عقود الزواج المختلط	نسبة الزواج المختلط
1990	154	15	%9.74
1991	126	23	%18
1992	152	19	%12.5
1993	160	19	%11.87
1994	169	15	%8.87
1995	176	16	%9.9
1996	162	28	%17.28
1997	135	17	%12.59
1998	144	27	%18.75
1999	149	39	%26.17
2000	174	35	%20.11

المصدر:

Mourad Moulai-Hadj, social, economic and cultural effects of migration. OPcit. بتصرّف..p11

نلاحظ من خلال الجدول أنَّ ظاهرة الزّواج المختلط بدأت في الارتفاع مع نهاية التسعينات حيث وصلت النّسبة سنة 1999 إلى 26.17%، حيث اعتُبِر الزَّواج في تلك المرحلة كبوّابة للهجرة إلى الضفّة الأخرى.

كما أمكننا تمييز حالتين في الزواج المختلط.

***الحالة الأولى: الزّوج مقيم بالمنطقة والزوجة مغتربة:**

إنّ انتشار البطالة وانعدام الأمل في الأُفُق بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلد، جَعَل الشباب باختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لا يفكّرون إلّا في الهجرة أو "الهدَّة" وباستعمال كلِّ الطرق، فهناك وسيلتان على حدّ تعبير المبحوث رقم 11:

«البُوطِي وَلاَ المِيْقرِيْة».

أي إمَّا الحرقة باستعمال قوارب الهجرة السرّية أو الزّواج بمغتربة.

إنَّ الإقتران بمغتربة وخصوصاً الحاملة للجنسية الفرنسية ، يضمن لزوجِها الحصول على الجنسية الفرنسية أيضاً في غضون 5 خمس سنوات إقامة فوق التراب الفرنسي،وهو ما يعني التمتُّع بكامل الحقوق مثل أيّ فرنسي آخر.

لقد قام بعض المهاجرين والمغتربين إضافةً إلى بعض وسائل الإعلام والاتّصال، بتصوير الدّول الأوروبية لشباب المنطقة كالإلدورادو أو الجنّة الموعودة، أي بمجرَّد وصول أحدهم إلى الضفّة الأخرى، حتى يَجِدَ في استقباله منزلاً وسيارةً وعملاً مريحاً وراتباً مغرياً. لقد صادفنا أثناء بحثنا الميداني شباباً لا يحلُمون إلّا بالهجرة ولا يردِّدُون إلا الأغاني التّي تمجِّد الهجرة أو" الهربة "كما يسمّيها الشباب. وهو ما أدَّى إلى ارتفاع الطلب على الفتيات المغتربات في سنّ الزواج بالمنطقة.

***الحالة الثانية: الزّوجة مقيمة بالمنطقة والزّوج مغترب:**

يَعْمَدُ أغلب الشباب المغتربين الإقتران بفتياتٍ مقيماتٍ بالمنطقة أو "بنات البلاد" على حدّ تعبيرهم، حيث لمَسنا هذا خلال مدّة إقامتنا بفرنسا، كما أنّهم يفضِّلون المرأة الماكثة بالبيت ليضمنوا تنشئةً اجتماعيةً أسريةً لأبنائهم تُراعي القِيَم الدينية التي نشأوا عليها، كما أنّهم يَحِنُّون كثيراً إلى الحياة التقليدية من أكلٍ ولباسٍ تقليديٍ وعاداتِ البلد الأصلي.

وأخيراً نعتقدُ أنّ الزّواج المختلط الخاص بالمغتربين كان سبباً في بقاء جُسور العلاقة قائمةً بين البلد المُضيف و البلد الأصلي أو بين الثقافة الأصلية والثقافة الجديدة.

IV. التصنيع :

1- عملية التصنيع:

أ- مفهوم التصنيع:

يُعتَبَر مصطلح التصنيع من المصطلحات الحديثة نسبياً، فقد بَدَأَ في التداول منذ قرابة 50 سنة فقط، فقواميس اللّغة العربية تُجمِعُ على أنّ كلمة صناعة مُشتقّة من الفعل صَنَعَ أي تَحَمَّلَ ووجد، كقوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[1].

لغوياً التصنيع هي الحرفة التي يؤدّيها الفرد، سواءً بطريقة يدوية أو ذهنية. لكنّ مصطلح التصنيع له معنى واسع ومُطلَق ومعنى آخر ضيِّق ومحدود.

فالمعنى الواسع والمُطلق يدُلُّ على جوانبَ شتّى ومتعدّدة من النشاط الاقتصادي والفنّي، أي كلّ ما يتعلّق بعملية الإنتاج المادّي والفكري.

أما المعنى الضيّق فهو استخراج المواد الخام من الطبيعة وتحويلها إلى مادّة استهلاكية، «فهو عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياءَ جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودةً من قبلُ، ويهدف الإنسان من صنعها إلى تقوية قُدُراته على استغلال الطبيعة والسيطرة عليها وزيادة رفاهيته»[2].

أمّا علماء الاجتماع فيشيرون إلى التصنيع على أساس أنّه عملية اقتصادية واجتماعية في آنٍ واحد، تُحدثُ نقلةً نوعيةً من نظام الإنتاج التقليدي إلى نظام الإنتاج الحديث والعصري (الصناعي)، وهو ما يُؤدّي إلى إحداث تغييرات على مستوى البناء الاجتماعي، وبالتالي فإنّ التصنيع هو

[1]- الآية 88.سورة النمل.

[2]- أحمد رشوان، المجتمع والتصنيع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 25.

«اصطلاح يَدُلُّ على نموِّ الصناعة الحديثة وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية واقتصادية، في مجتمع تكون فيه الزراعة هي النّشاط الاقتصادي الرّئيسي»[1].

وهو ما يُشير إليه جيستان دي برنيس G.DE BERNIS، الذي يَعتِبر التصنيع بمثابة عملية معقّدة وشاملة، تُؤدّي في النهاية إلى إحداث ثورة على مستوى المكوِّنات الأساسية للمجتمع، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية. كما أنَّ التصنيع قد أحدث تغيّرات جوهرية في مناحي الحياة الفكرية المتّصلة بأشكال من التنظيمات الجديدة، والعادات والقِيَم والمعايير، التي تشكّل في مجملها سلوكاً لأفراد المجتمع الواحد، وعليه يمكن اعتبار عملية التصنيع كتنشئة اجتماعية ثانية لأفراد المجتمع، علماً أنّ عملية التصنيع يُصاحِبُها ارتفاع في معايير التعلُّم وانتشار الوعي السياسي والتفكير العقلاني وتغيُّرٌ في نظام الأسرة.

وعليه فإنّ التعريف الإجرائي لعملية التصنيع هو أنّها «عملية اقتصادية واجتماعية شاملة، تهدِف إلى إحداث تغيير على مستوى بُنَى المجتمع، وتُساهِم في انتقال المجتمع من وضعية متخلّفة إلى وضعية متقدّمة، وتُعتَبَرُ عنصراً أساسياً في عملية التنمية، حيث يتبادل كلٌّ من مصادر رأس المال والعمل والتحوّل من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية وخاصة القائمة على التصنيع الآلي»[2].

وعلى ضوء هذه التعريفات يَتَّضِح تعقُّد عملية التصنيع وتعدُّد جوانبها فهي تُعيد تشكيل البناء الاقتصادي من خلال الإنتاج وإعادة الإنتاج وخَلْق مصادر ثروة جديدة، وتُعيد أيضا تشكيل البناء الاجتماعي من خلال تغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية التقليدية.

[1]- أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 255.

[2]- سعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2005، ص 47.

ب- أهمية التصنيع:

لقد شَهِد النِّصف الثاني من القرن الماضي حركةً تنمويةً مَسَّت جميع الدُّول الحديثة الاستقلال، وما يُميِّز هذه التنمية أنّها ارتبطت أساسا بعملية التصنيع. لقد حَقَّقَت بعض الدول في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية قفزةً نوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بفضل اعتمادها على التصنيع، فصارت تتبوّأُ مكانة مشرِّفةً بين الدول المتقدِّمة. فهدف التنمية هو«محاولة الخروج من دائرة التخلُّف، والقيام بتطوير قوي للإنتاج، وذلك بإحلال وسائل إنتاج حديثة محلَّ وسائل الإنتاج القديمة، يَهَدَف تلبية حاجيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية» [1].وبالتالي فإنَّ التصنيع هو الطريقة المُثلى لتحقيق التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتتَّضحُ أهداف التصنيع فيما يلي:

- التصنيع هو القطاع الثاني بعد الزراعة في امتصاص البطالة وخلق مناصب العمل ورفع القدرة الشرائية للأفراد.

- التصنيع هو الوسيلة الوحيدة للإنتاج بدل الاستيراد.

- يعمل التصنيع على خلق أسواق جديدة داخلية وخارجية.

- يعمل التصنيع كحلقةَ وَصْلٍ بين جميع القطاعات الأخرى فمثلاً لا يُمكن النّهوض بالزراعة دون تكنولوجيا صناعية.

-«يُؤدِّي التصنيع إلى توظيف أكثر لمفهوم التحضُّر، أي نموّ حضري كبير، بحيث يَتَّسع حجم المدن، وتُصبِحُ بمثابة مراكز جذب كبيرة لرؤوس الأموال والقوّة العاملة ».[2]

[1]- العشري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 63.

[2]- السيد الحسين. التنمية والتخلف. دار المعرفة .القاهرة ، مصر.1966، ص 396.

ج- عملية التصنيع في الجزائر:

تَستَمِدُّ عملية التصنيع في الجزائر شرعيتها من مؤتمر طرابلس الذي انعقد في جوان 1962 بمدينة طرابلس الليبية (ولم تُرفع جلساته إلى اليوم)، حيث يُعتَبَر هذا المؤتمر أوَّل مؤتمر للدولة الجزائرية المستقلّة وأهمُّ مؤتمراتها على الإطلاق. فرغم أنَّ الاستقلال كان لا يزال يَلُوحُ في الأُفُق، فقد ثَمَّ خلال هذا المؤتمر اتّخاذ قراراتٍ هامّةٍ على كلِّ المستويات، فقد ثَمَّ خلالَه تَبَنِّي الخيار الاشتراكي كمرجعية اقتصادية للجزائر، كما ثَمَّ تحديد الاتجاه السياسي للدولة الجزائرية، وثَمَّ خلاله تَبَنِّي التصنيع كطريق وحيد لتحقيق التنمية الشاملة.

إنَّ برنامج طرابلس يَنُصُّ على أَنَّ «التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل لوثيقةُ الصِّلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض توفُّر الجزائر إمكانيات ضخمة للنّفط وصناعة الحديد والصلب، وفي هذا المجال يتعيَّن على الدولة أن توفِّر الشروط اللاّزمة لإنشاء صناعة ثقيلة»[1].

إنَّ برنامج طرابلس يُعطِي الصناعات القاعدية الأولوية ويَقترِح إقامة صناعة وطنية للحديد والصُّلب نَظَراً إلى وُجُودُ الموارِد الطبيعية المناسبة لتطويرها. «كما اتَّخذَت الجزائر في مشروعها التنموي سياسة الصناعات التصنيعية والتي اعتُبرت كمحرِّك أساسي للتنمية الاقتصادية ووسيلةً أساسية لإخراج البلاد من التخلُّف وتحويله إلى مجتمعٍ حديثٍ، فحاولت الجزائر من خلال هذه التجربة الالتحاق بركب الدُّوَل المتطوِّرة، فسطَّرت هذه التجربة التصنيعية من خلال نظريات اقتصادية وخاصة نظرية الاقتصادي الفرنسي دو برنيس DE BERNIS»[2].

[1]- جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص19.

[2]- مراد مولاي الحاج، العمال الصناعيون في الجزائر، مرجع سابق، ص 35.

كما أنَّ جميع المواثيق والدساتير الخاصة بالدولة الجزائرية كانت تَعتبِر التصنيع كحلٍّ وحيدٍ لتحقيق التنمية الشاملة، وكانت تهدف إلى:

- تحويل المجتمع وتغييره من مجتمع تقليدي إلى مجتمع صناعي"عقلاني".

- تنميةً متوازنةً على كل القطر الوطني.

لقد صادَقَت الحكومات المتعاقبة على مجموعة من المخططات التنموية (المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، الرباعي الثاني،...)، وحَظِيَت فيها التنمية الصناعية بحِصَّة الأسد وخصوصا الصناعات الثقيلة.

إنَّ ما يُمَيِّز تلك المرحلة هو إنجاز المنشآت الصناعية الكُبرى المكوِّنة للنّسيج الصناعي الحالي والتي بَلَغَ عددها 71 شركة وطنية أو ديوان وطني، وكُلُّ شركة كانت تضُمُّ عِدَّة مؤسّسات أو وَحَدات موزَّعة داخل التراب الوطني. لقد أصبحت الجزائر عبارة عن ورشة كبيرة تضُمُّ العديد من المشاريع، حيث عَمَلَت هذه المشاريع على توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة التي بدَأَت تتفاقم في السنوات الأولى من الاستقلال فمثلاً كان نصيب القطاع الصناعي من التشغيل في الفترة 1974-1980 إلى 28%.[1]

إنَّ ما ساعد الدولة الجزائرية على إنجاز هذا النسيج الصناعي الضخم في تلك الفترة هو البحبوحة المالية التي كانت تتمتَّع بها الخزينة العمومية نتيجة تأميم المحروقات سنة 1971من جهة ، وارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ابتداء من سنة 1973 من جهة أخرى.

[1]- جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص 26.

د- التنمية الصناعية في منطقة ترارة:

لقد كان نصيب منطقة ترارة ككلِّ المناطق عبر الوطن إنشاء 5 مصانع كبرى موزَّعة بصفةٍ غيرِ متجانسة، حيث تَمَّ إنشاء مُعظَم هذه المصانع على الشريط الساحلي وهذا لاعتبارات جيوإقتصادية.

وتتمثَّل هذه المصانع في:

***- مؤسسة الزنك بالغزوات:**

لقد تَمَّ إنشاء هذا المصنع على مساحة 14 هكتار وبدأت الأشغال به سنة 1969، أمَّا الإنتاج فقد بَدَأَ بصفة فعلية سنة 1974.

لقد كان يُوَظِّف سنة 1974 حوالي 960 عاملا ثمَّ تَقَلَّص العدد سنة 2002 إلى 667 عاملًا نتيجة الأزمة المالية وحالياً يبلُغُ عددُ عمّاله 452 عاملاً من بينهم 20 امرأة عاملة .

***- مؤسسة الخزف الصحي CERAMI بالعرقوب:**

لقد تمَّ إنشاء المصنع على مساحة 18 هكتار سنة 1975 ودَخَلَ الإنتاج سنة 1978 لقد كان يُوَظِّفُ في السنوات الأولى 520 عاملًا أمَّا حالياً فعدَدُ العمَّال به 391 عاملاً من بينهم 23 امرأة عاملة.

***- مؤسسة الحرير والنسيج بندرومة SOITEX:**

بَدَأَت الأشغال به سنة 1979 على مساحة 13 هكتار، وبدأ الإنتاج سنة 1983، لقد كان عدد العمال به سنة 1997حوالي 515 عاملا ثم تقلَّصَ العدد إلى 275 عاملاً سنة 2003.

***– مؤسسة الأثاث NEDRO–MEUBLE بندرومة:**

ثَمَّ إنشاءها مع بداية الثمانينيات على مساحة 8 هكتارات، كان عدد العمال به سنة 1999 حوالي 405 عاملاً ليتقلَّصَ إلى 382 عاملا سنة 2003 أمَّا حاليا فهو في حدود 345 عاملا من بينهم 30 امرأة عاملة.

***– شركة الزلّيج الخزفي بالرّمشي:**

بَدَأَ الإنتاج سنة 1976، كان عدد العمّال به آنذاك 600 عاملا، حالياً عدد العمال 232.

2– آثار الصناعة :

أ– أثر الصناعة على المجتمع الريفي:

إنَّ أقَلَّ ما يمكن قوله عن العلاقة بين الصناعة والمجتمع الريفي أنّها علاقة تبادلية، فالصناعة تؤثّر في المجتمع الريفي والعكسُ صحيح.

فالمصانع تُوجَدُ في مجتمع محلّي يُغذّيها ويدعِّمُها بالمستلزمات والموارد المادية والبشرية التي تحتاجها، فمن الطبيعي أنَّ الأيدي العاملة من عمّال ومهندسين وتقنيين يُؤثّرون في العمليات الإنتاجية من خلال مهاراتهم وشخصياتهم وما تَحْمِلُ من آراء ومواقف واتجاهات وربَّما ثقافةً ريفيةً بسيطةً كانت تَتَعارَض في يوم من الأيام مع نِظام المصنع وثقافة المؤسسة كَكُلّ.

كما أنّ الصناعة من جانبها تمنَحُ المجتمع المحلّي أفراداً تأثَّرت شخصياتهم بالعمل الصناعي واكتسبوا مع مرور الوقت ثقافة المؤسسة التي تختلِف كلّيةً عن الثقافة المجتمعية وربَّما تتعارض معها.

«كما أنَّ الصناعة تؤثّر تأثيراً واضحاً في مؤسسات ومنظَّمات وجماعات المجتمع المحلّي من خلال تأثيراتها على طَبائع وخِصال الرّجال والنساء، فالصناعة تؤثّر مثلاً في الأسرة والطبقات الاجتماعية والجيرة والجماعات الترويحية وأماكن العبادة» [1].

إنَّ الصناعة والمجتمع المحلي يؤثّر أحدُهما على الآخر بطريقة أو بأخرى، فالصناعة مثلاً تعكس طبيعة المجتمع المحلّي التي تستقرّ فيه، فهي تَعكِسُ وسائل مواصلاته وطبيعة موقعه الجغرافي والمناخي، كما أنَّ المجتمع المحلّي يتأثَّر بعمليات التحوُّل الصناعي والتكنولوجي ومتطلَّبات عملية الإنتاج الحديث، فالتغيّر التكنولوجي الذي يطرأُ مثلاً على المصنع يتطلّب العمل اللّيلي، وهذا الأخير يؤثّر بدورِه على حياة الأسرة ونظامها من حيث العلاقات الزوجية وعلاقات الآباء بالأبناء.

ومن آثار التصنيع دائما أنَّ البدايات الأولى لِنظام الصناعة قد أدَّت إلى تحطيم عُرى التماسك بين أفراد الجماعات التقليدية وبعثرة نظام الريف التقليدي السّائد في المجتمعات القديمة.

ومن سِمَات التغيّرات الاجتماعية لبعض المجتمعات أنّها كانت فجائية في أغلب البلدان، كالجزائر مثلا، وعلى العكس من ذلك كان هذا التغيُّر تدريجيا في بعض المجتمعات .

«فالمجتمع المحلّي الصناعي الإنجليزي الذي ظهر في بداية الثورة الصناعية قد حافظ على الكثير من صِفاتِه التقليدية لفترات طويلة من الزمن، وكان هذا يرجع إلى عدّة عوامل أهمُّها صِغَر المجتمع المحلي الصناعي وابتعاده عن بُؤَر التأثير والتغيُّر وتشابه أفراده في الصفات الإثنولوجية والدينية والاجتماعية» [2].

[1]- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الصناعي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 195.

[2]- نفس المرجع، ص 196.

ومن المفارقات العجيبة أنّه رغم كلِّ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُصاحِب عملية التصنيع فإنَّ المجتمع المحلّي يملِكُ خاصيةً قويّةً في التكيِّف والتأقلم مع أيّ نظام صناعي، ونفس الشيء بالنسبة للصناعة، فهي تتأقلم مع مرور الزمن مع المجتمع المحلّي الذي احتضنها.

فلكلِّ مرحلة صناعية نُظُمُها ومؤسساتُها ومجتمعُها المحلي، فمثلاً النظام الحِرَفي الذي كان سائداً في القرون الوسطى في أوروبا له نظامُه ومجتمعه المحلّي.

إنَّ أكثر العوامل تأثيراً في العلاقة التبادلية بين المصنع والمجتمع المحلّي هي القِوَى العاملة المتأتِّية من المجتمع المحلّي، فأيُّ نظام صناعي لا يمكِنُه الصمود والاستمرار دون أفرادٍ فاعلين يملِكون ثقافةً مؤسساتية وديناميكية لخدمة الأهداف الرأسمالية كاستثمار الأموال وَوُلُوج الأسواق التجارية، إضافةً إلى خضوع هؤلاء الأفراد إلى نظام المصنع وقوانينه ومتطلَّبات عملية الإنتاج مثل العمل اللّيلي أو العمل في أماكن خاصة وظروف خاصة أو العمل في المناسبات الوطنية والدينية،...

من البديهيات أنَّ المجتمع التقليدي يتناقض مع الرأسمالية التي تحرِّك رجال المال والأعمال للسَّعي وراء الرِّبح المادي، ثُمَّ إنَّ النظام الصناعي يطمح لكسب الكثير من المال بأسرع وقت ممكن لأنَّه وسيلته الوحيدة للنُّمو والازدهار.

«فلا غرابة أن نجد النظام الصناعي غير مهتمٍّ بالرّوابط الاجتماعية بين العاملين في مؤسساته وغير آبهٍ بأهمّية العادات والتقاليد الموروثة، إضافةً إلى هذا نرى بأنَّ في الصناعة المتنامية، التي تتميّز بالحداثة يُنظَرُ إلى عنصر العمل وكأنّه سِلعة تُباع وتُشتَرَى في سوق العمل» [1].

ومع مرور الوقت نلاحظ اضمحلال العلاقات في المجتمع التقليدي التي تُوصف بالعلاقات المباشرة والقائمة على العاطفة والقَرَابة لتتحوَّل إلى علاقات غير شخصية قائمة على المصلحة والمنفعة

[1]- إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 198.

بين الإدارة والعُمَّال. لِدَى يمكن القول أنَّ مبدأ الرّبحية والمنافسة التي هي أساس النظام الصناعي قد قضى على قِيَم وروابط المجتمع التقليدي.

ومن نتائج الصناعة نلاحظ ظهور الفوارق الاجتماعية والطبقية بين العمال البُسَطاء من جهة والعمال الأكفّاء من مهندسين وتقنيين من جهة أخرى، وهو ما يتجلّى في مظاهر الثروة والغِنَى من ملبس ومسكن وسيارة، عكس الحال في المجتمع التقليدي الذي يتميَّز بالمساواة في مدخول الأفراد.

ومن آثار الصناعة دائماً على المجتمع المحلّي هو توظيف المصانع الكبرى والشركات المتعدِّدة الجنسيات لمهندسين وعمّال أكفّاء أجانب لهم خلفيات ثقافية ودينية مختلفة عن الثقافة المحلّية وبالتّالي سينتُج عنه علاقة تأثير وتأثُّر مع مرور الوقت .

إنَّ ما يميِّز المجتمع التقليدي هو بَسَاطة بناءِه الاجتماعي عكس المجتمع الصناعي الذي يتميَّز بالتعقيد وتعدُّد الإثنيات والثقافات المتناقضة، ونفس الشيء بالنّسبة للأدوار الاجتماعية في المجتمع التقليدي فهي محدَّدة أي قليلة وثابتة أمّا في المجتمع الصناعي فهي كثيرة ومتغيِّرة مع مرور الوقت.

كما أنَّ الفرد في المجتمع الصناعي يتميَّز بالاستقلالية في أداء الأدوار أي يستطيع أن يقوم بدوره الاجتماعي دون تأثُّرٍ بالعوامل الدينية أو الأعراف و التقاليد، ومن نتائج هذه الاستقلالية في الأدوار أن أصبحت المجتمعات الصناعية تُعاني من مشكلة الأنوميا أو التفسّخ الاجتماعي لأنّها مكوَّنة من أفراد معزولين وجماعات منعزلة عن بعضها البعض، وكلُّ هذا يؤدِّي إلى بروز مظاهر التفكُّك والانحلال في هذه المجتمعات، حيث «إنَّ الكثير من الأفراد في هذا النموذج من المجتمعات يعانون من مشكلات الإحباط والقلق والتوتّر وعدم الطمأنينة وضَيَاع الهدف، وتحت هذه الظروف تزداد معدّلات الجريمة والانحلال والفساد»[1].كما لا ننسى ظاهرة الفردانية في الحياة الاجتماعية والتي هي من خصائص المجتمعات الصناعية والحضارات المعقّدة «والتي تكون الأسرة فيها عبارة عن رابطة

[1]- إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 201.

اجتماعية لا أكثر، وهو الواقع الاجتماعي الذي أفرزه التطوّر الصناعي والتكنولوجي، وما صاحَبَه من تطوّر مؤسسات اجتماعية متنوّعة، عوَّضت المؤسسة العائلية في أغلب وظائفها، وكلُّ ذلك أدّى إلى تحرير الفرد العامل من الكثير من القيود العائلية خِدمةً للصناعة والعمل الصناعي، أي تحرير طاقة الإنسان العامل لعمله»[1].

أمَّا في الجزائر فإنَّ التصنيع قد ترك في المجتمع الرّيفي آثاراً لا تُمحى «فقد ساهم في الإسراع من عمليتي النزوح الريفي والتحضير، فانتقلت نسبة سكان المدن من 31% سنة 1966 إلى 50% سنة 1987، كما قفز في نفس الفترة عدد التجمُّعات الحضرية من 211 إلى 447، وانتقلت عدّة مدن إلى عواصم صناعية، فعلى سبيل المثال فقد أصبحت عنابة عاصمةً للحديد والصلب، وسيدي بلعبّاس للإلكترونيك، وأرزيو للبيتروكيمياء»[2].كما أنَّ عملية النزوح الريفي قد أدَّت إلى هجرة الفلّاحين لأراضيهم والتحاقهم بالعمل داخل المدينة حيث«انخفضت نسبة العمل الزراعي من 50% سنة 1966 إلى 29% سنة 1977 ثُمَّ إلى 17.5 سنة 1987، وبالمقابل ارتفعت نسبة العمل الصناعي والعمل في البناء والأشغال العمومية ارتفاعاً كبيراً إذ انتقل عدد العاملين في هذين القطاعين من 242.500 عامل سنة 1966 إلى 1.209.000 عامل سنة 1977»[3].

فبمدينة الغزوات على سبيل المثال لا الحصر انتقل عدد سكان هذه المدينة من 19795 سنة 1966 إلى 26742 سنة 1977 ثُمَّ إلى 29795 سنة 1987، وبالتالي فنلاحظ أنَّ عدد السكان قد زاد بأكثر من 50%في الفترة الممتدّة من 1966 إلى 1977 وهي الفترة التي شَهِدت إقامة مصنعين بمدينة الغزوات.[4] حيث يُعتبَر المصنع عامِلَ جذبٍ مهمٍّ لليد العاملة وخصوصاً الريفية

[1]– محمد بومخلوف التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، دار الأمة ، الجزائر، 2002، ص 114.

[2]– جمال غريد العامل الشائع عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري، مجلة إنسانيات العدد 1،1997 ، ص 8.

[3]– نفس المرجع، ص 9.

[4]– مراد مولاي الحاج الغزوات مدينة في ظل التحولات السوسيو ثقافية، مجلة إنسانيات العدد5، 1998، ص 40.

التي تبحث عن عملٍ مستقرٍّ ودائم، حيث بيّنت دراسة الباحث مولاي الحاج حول الأصول الرّيفية للعامل الصناعي الجزائري أن 38% من عمّال مصنع الزنك بمدينة الغزوات ذو أصول ريفية [1].حيث عَمَلَت مؤسسة المصنع على إيواء أكثر من 200 عائلة عمالية وهذا عن طريق إنجاز أحياء سكنية بالمدينة.

«فأكيد أنَّ هاتين المؤسستين الصناعيتين ساهمتا في الإسراع من نزوح الأفراد نحو المدينة للبحث عن عمل مأجور لضمان دخلٍ مستقرٍّ ودائم بدلًا من البقاء في الرّيف والعمل في القطاع الزراعي الذي لا يتعدّى مدخولُه تلبية حاجات محدودة نظراً لطبيعة الأراضي الزراعية بالمنطقة» [2].ومن نتائج التصنيع على البيئة الريفية بمنطقة ترارة أن تَمَّ إنشاء الطريق الوطني رقم 98 وهذا سنة 1986 الرّابط بين مدينة الغزوات والطريق الوطني رقم 35، لقد قام هذا الطريق بفكِّ العزلة عن العديد من القرى بمنطقة ترارة حيث استحسنه سكان المنطقة بعد انتظار دام 16 سنة. كما يَتِمُّ حالياً إنشاء الطريق السّريع الرابط بين ميناء الغزوات والطريق السّيّار شرق-غرب (ولكن حالياً الأشغال متوقفة-جانفي 2017).

ب- أثر الصناعة على العائلة التقليدية:

بما أنَّ الأسرة هي الخلية الأساسية في النّظام الاجتماعي فإنَّ أيّ تغيير يُصيب البناء الكلّي للمجتمع سوف يترُك آثاره على الأنساق المكوِّنة له. «كما أنَّ الأسرة تُعتَبَر أوّل وحدة اجتماعية استهدفت للتغيير في حجمِها وبنياتِها ووظائِفها والعلاقات التي ترتبط بين عناصرها والحقوق والواجبات الأسرية، فقد قضى التقدّم التكنولوجي على الأسرة بوصفِها وحدة انتاج وأدّى إلى تشتيت

[1]- مراد مولاي الحاج، الأصول الريفية للعامل الصناعي في الجزائر، مجلة إنسانيات العدد7، 1999، ص 38.

[2]- مراد مولاي الحاج، الغزوات، مرجع سابق، ص 40.

عناصرها وأتاح للأفراد الحرية وقضى على سيادتها وسيطرتها»[1] ، أي أن الأسرة تعرضت لهزّات سواءً على مستوى الحجم أو على مستوى الوظائف.

***– التغير في حجم الأسرة:**

لقد أدّى التصنيع والتحضر إلى اختفاء نظام العائلة الممتدَّة الذي كان سِمَة وميزة المجتمعات ما قبل الصناعية، حيث لم يعُد هذا النّوع من التنظيم العائلي يُلبِّي حاجيات النظام الصناعي الجديد حيث «كانت العائلة الممتدة تضم الأب والأبناء والأحفاد أي 3 أجيال وعدة أسر نووية وزهاء 60 فرداً يعيشون داخل الدار الكبيرة أو الخيمة الكبيرة»[2].

لقد كان نظام العائلة الممتدة يتناسب مع النظام التقليدي السائد والذي يعتمد على الزراعة وكون هذه الأخيرة كانت تقليديةً وبسيطةً فقد كانت تتطلب الكثير من اليد العاملة والتي يكون مصدرُها الوحيد العائلة الممتدة فقط. أمّا المجتمع الصناعي فيُمكِن أن يستغني عن كثيرٍ من أفراده وخصوصاً بعد إدخال المكننة إلى جميع القطاعات كالزراعة مثلاً التي كانت تستوعب الكثير من الأفراد.

لقد أصبحت الأسرة تتكون من الزّوج والزوجة والأبناء، فلم تَعُد تشمل الأقارب والأجداد والأحفاد كما كانت في الماضي، واختفى هذا الشكل لأنه لم يعُد يُناسِب الحياة الحضرية الحديثة، فلم يتغيَّر حجم الأسرة نتيجةً لِتغيُّر نِظام القرابة فيها بل يَرجِع إلى عِدّة عوامل أهمُّها خروج المرأة للعمل.

والجدول التالي يبيِّن توزيع أفراد العيّنة حسب نوع الأسرة في منطقة فلاوسن.

[1]- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة، 1992، ص 160

[2]- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 37.

– جدول توزيع أفراد العيّنة حسب نوع الأسرة :

الجنس	الذكور		الإناث	
نوع الأسرة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أسرة نووية	28	%55	31	%77.5
أسرة ممتدّة	18	%45	9	%22.5
المجموع	40	%100	4	%100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أغلبية أفراد العيّنة يعيشون داخل أُسَر نووية حيث تبلُغ النّسبة عند الإناث 77.5% مقابل 55% عند الذكور.

أمّا الأُسَر الممتدّة فلا يعيش فيها إلّا 22.5% من الإناث و45% من الذكور.

نستخلص أنّ عهد الأسرة الممتدة في منطقة فلاوسن الريفية بدأَ يأفل لتَحُلّ محلّه الأسرة النووية كحقيقة اجتماعية لا مَفرّ منها خصوصاً عند النّساء العاملات حيث تقول المبحوثة رقم 1 في هذا الصدد:

«الْمَرا الخَدَّامَة يْلِيقْلَها دَارْهَا وَحَّدْهَا نُقْطَة إِلَى السَّطْرِ» .

وهذا لِعِدّة أسباب واعتبارات منها أنّ المرأة العاملة تبحث عن الاستقلالية والحرية في بيتها كحرية تقسيم وقتها داخل المنزل طوال الأسبوع وإمكانية دعوة الأهل والأقارب في المناسبات أو القيام بالزيارات العائلية وهذا عكس المرأة العاملة التي تعيش داخل الأسرة الممتدَّة أين تكون مُلزَمَةً بالتأقلم ومسايرة البرنامج اليومي للعائلة الممتدَّة وتقول المبحوثة رقم 7 في هذا الصدد:

«أَنَا الْيَوْمْ رَانِي نْدِيرْ programme-برنامج- نْتَاعْ سْمَانَة بَصَّحْ كِي كُونْتْ فِي الْعَيَالْ نَخْدَمْ كُلْ نْهَارْ وَكُلْ لِيلَة وَمَا لَاهْيَاشْ حَتَّى بْرُوحِي» .

أمّا إذا كانت هناك عَداوَةً اتجاه المرأة العاملة داخل العائلة الممتدّة فتكثُر المشاكل الأسرية وهذا نتيجةَ الغِيرة لسببٍ واحدٍ وهو خروجُها من المنزل حيث يُعتَبَر خروج المرأة الريفية العاملة من المنزل نِعمةً تُحسَد عليها من طرف النّساء الماكثات بالبيت حيث تُضيف المبحوثة رقم 7:

«كُنْتْ كِي نْرُوحْ مِنَ الخَدْمَة نْصِيبْ كَامَلْ المَّاعَنْ نْتَاعْ النْهَارْ يَسْتَنَّاوْنِي وَكِي نَهْدَرْ يْقُولُولِي رَاكِي تْظَلّي بَرَّا».

كما أنّ هذه المشاكل الأسرية لها تأثيرٌ على نفسية المرأة العاملة وعلى مردوديتها وفي كثيرٍ من الأحيان تُؤدّي إلى الطلاق تقول المبحوثة رقم 2:

«مَاكُونْتْشْ كَامَلْ غَايَةْ وَلَوْ كَانَ قْعُدْتْ لَوْ كَانْ طَّالْقَنَا».

ومن المظاهر الأخرى لتغيِّر حجم الأسرة هو انخفاض معدَّل الخصوبة عند النساء وهو عدد المواليد الأحياء لامرأة واحدة خلال حياتها الإنجابية والتي تمتدُّ من 15 سنة إلى 49 سنة. والجدول التالي يبيِّن ذلك.

–جدول رقم 16 : معدَّل الخصوبة في سنوات مختلفة في الجزائر:

السنة	1960	1980	1985	1990	1993	1977	2010	2014
معدّل الخصوبة	7.65	6.89	5.98	%4.76	%3.97	%2.99	%2.82	%2.86

*المصدر: ONS الديوان الوطني للإحصاءات.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض رهيب في معدّل الخصوبة لدى الجزائريات حيث وَصَل إلى أقلّ من 3% ممّا جعل منظّمة الصحة العالمية تدقّ ناقوس الخطر في الجزائر. ويرجع انخفاض معدّل الخصوبة إلى عدة عوامل منها:

- استخدام موانع الحمل التي أصبحت مُتاحَةً بفعل برامج تحديد النّسل وانتشار مراكز حماية الأمومة والطفولة في الأرياف حيث ارتفعت نسبة النّساء اللواتي يستخدمن موانع الحمل من 8% سنة 1970 إلى 57% سنة 1995 ثمّ إلى 94% سنة 2008.

- تأخّر سنّ الزواج عند الجنسين بسبب عِدّة عوامل منها أزمة البطالة، أزمة السكن، أو بفعل التعليم أي مُزاولة الدراسات العليا. والجدول التالي يبيّن ذلك :

–جدول رقم 17:تطوُّر معدَّل سنّ الزواج عند الجنسين في مختلف التعدادات :*.

الجنس السنة	1966	1977	1987	1998
الرجال	23.8	25.3	27.7	31.3
النساء	18.3	20.9	23.7	27.6

*المصدر: ONS الديوان الوطني للاحصائيات.

***– التغيّر في وظائف الأسرة:**

لقد كانت الأسرة وإلى وقتٍ قريبٍ تُعتبَر الوحدة الإنتاجية الأولى في المجتمع التقليدي، فلم تكن تضمن اكتفائها الذاتي فقط بل كانت تبيع ما تُنتجه خارج أسوار العائلة، حيث كانت تضمن طعامها عبر المزرعة العائلية في أقلِّ الحالات، وعن طريق تربية الحيوانات من أغنام وأبقار ونحل، وتعمل أيضاً على صناعة ملابسها دون عناء التنقل إلى المدينة، كما كانت تصنع أيضا الوسائل التقليدية المستعمَلة في الزراعة مثل المحراث الخشبي، المنجل، المنشار،....

لكن بظُهور الصناعة بدأت وظائف الأسرة تتضاءلُ شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت الأسرة وحدةً استهلاكية فقط، بمعنى أنّ المصنع صار بديلاً عن الدّور الاقتصادي الذي كانت تلعبه الأسرة في المجتمعات التقليدية، ومن نتائج ذلك أن انتقل عمل النساء والأطفال من المنزل إلى المصنع وبذلك صارت النساء بطريقةٍ أو بأخرى سبباً في خلق البطالة بالنّسبة للرّجال. ولم يَسْلُب المجتمع الصناعي

الأسرة وظيفتها الاقتصادية فحسب، بل انتقل جزءٌ من وظيفة التربية من الأسرة إلى المجتمع الحديث، فقد تخلّت الأسرة عن دورها التربوي والتعليمي الذي كانت تقوم به في الماضي، فصارت المدرسة ودار الحضانة بديلاً عن الأسرة في هذه المهمّة. حيث كانت العائلة عن طريق وسائلها وطُرقها التقليدية تُعِدّ الطفل نفسياً وتربوياً وتعليمياً لمواجهة مشاكل المجتمع المستقبلية، حيث يقوم جميع أفراد العائلة بدورهم في هذه المهمّة.

وبالتالي فإنَّ الفرد كان يتلقّى تنشئةً اجتماعيةً أُسَرِيةً باستخدام العادات والتقاليد تارةً وباستخدام التعاليم الدينية تارةً أخرى، فيتمّ تلقينه قِيَماً اجتماعية كطاعة الكبير واحترام الصغير ومساعدة المحتاج،.... وإنْ خالف هذه القِيَم يتعرّض لوسائل العقاب التقليدية، كالخوف من سخط الوالدين أو مقاطعة أفراد العائلة له،.... ومن الوظائف التي آلت أيضا إلى المجتمع الحديث، وظيفة الترفيه، فبعدَ أن كانت الأسرة هي الملاذ الوحيد للفرد من أجل المتعة والترفيه، انتشرت في المجتمع الحديث وسائل بديلة، كالتلفزيون والسينما ودُور الثقافة،.... وبالتالي أصبح الفرد ينجذِب إلى خارج الأسرة ويقضي معظم وقته خارجها وبالتالي سوف يَنْتُج عنه برود في العلاقات الأسرية واقتصارها على الضروري فقط كتناول الوجبات جماعياً مثلاً.

كما انتقل جزءٌ من وظيفة الحماية والأمن من الأسرة إلى المجتمع الحديث، فبعد أن كان الفرد يجِدُ الرّاحة والطمأنينة داخل الأسرة التي كانت تُمِدّه بالحنان ويَجِدُ الأمن داخل القبيلة التي يلجأ إليها في حالة نزاع، انتقلت كل هذه المهام إلى تنظيمات ومؤسّسات حكومية تتولّى مهمّة حماية الأفراد من كلّ خَطَر وتُشعِرهم بالأمن، بل قد يلجأُ إليها الفرد لحماية نفسه حتى من بعض أفراد أسرته.

وأخيراً من الوظائف الرئيسية التي انتقلت من الأسرة إلى المجتمع الحديث، الوظيفة الدينية، فقد كانت الأسرة قديما هي التنظيم الوحيد المسؤول عن تلقين الأفراد وخاصّة الأطفال، أصول التربية، والقِيَم والطقوس الدينية ومختلف الشعائر، أمّا حالياً فقد انتقلت هذه الوظيفة إلى دُور العبادة التي تفتقِر إلى الفعالية بفعل غياب نظام الثّواب والعِقاب الذي كان سائداً في الأسرة التقليدية، لقد أثبت

هذا النّظام التقليدي رغم بساطَته النّجاعَة الكاملة في إيصال رسالة الخطاب الديني بفضل العادات والتقاليد والقِيَم التي كان يتمُّ تلقينها للأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية.

ج- أثر الصناعة على المرأة الريفية:

إنّ التغيّرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الريفي بفعل التصنيع مَسّت جميع الأفراد باختلاف مكانتهم وأدوارهم الاجتماعية، لكنّ أكثر الأفراد تعرّضاً لهذه التغيّرات هي المرأة،«إذ يغيّر أحوالَها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية نحو الأحسن والأفضل، ويُضاعِف من الفعاليات والأنشطة المجتمعية التي تقوم بها، ويُتيح لها المجال بالمساهمة في بناء الصّرح الحضاري للمجتمع»[1].لكنّ التصنيع من جهةٍ أخرى يُعقّد الحياة الاجتماعية للمرأة ويَزيدُ من أدوارها ومشاكلها، فبعد أن كانت في المجتمع التقليدي تلعب دورا ثانويا وعلى مستوى البيت فقط، أصبحت تلعب دورين اجتماعيين متكاملين، ربّة البيت داخل المنزل وعاملةً وموظّفةً خارجه، ممّا أدّى إلى رفع مكانة المرأة وزيادة الاحترام والتقدير لها من طرف أفراد المجتمع.

إنّ خروج المرأة للعمل قد عَجّل بسقوط أُولَى دَعائم النّظام الأبوي، وهو الدور الاقتصادي، هذا الدور الذي كان من خصائص الرجل وحده، وهو الذي كان يمنحُه السلطة المطلقة داخل البيت.

ومن نتائج فقدان الرجل لهذا الدّور الاقتصادي، أن فَقَدَ سلطته داخل المنزل أو تنازل عن جزءٍ منها للمرأة، ممّا انعكس على تغيير أجواء الأسرة من جوٍّ ديكتاتوري سُلطَوي إلى جوٍّ ديمقراطي يَتساوى فيه الزّوجان في الواجبات كما في الحقوق، وما نَتَجَ عنه من تغيير كُلّي لنظرة المرأة للرجل. فبعد أن كان الرجل هو المسيطر والآمر في دورِ الأب أو الزوج، أصبحت المرأة تَنظُر إليه كرفيق وزميل.

[1]- إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 210.

كما تغيَّرت نظرة الرجل إلى المرأة أيضا، فأحجم الرجال عن الزواج، فازدادت نسبة العنوسة لَدى الفتيات العاملات، وارتفعت أيضاً نسبة الطلاق لَدى النّساء العاملات. إنّ غياب المرأة عن بيتها أثناء الخروج لِلْعَمل تَرتّبَ عنه إهمالاً في تربية الأطفال وتقصيراً في رعاية شؤونهم، وهو سَبَبٌ كافٍ لجنوح الأطفال ودخولهم عالم الجريمة مبكّراً.

كما أنّ أكبرَ مشكلةٍ تُواجِهُها المرأة العاملة هو صِراع الأدوار، أي عَدَم التوفيق بين المهام المنزلية والمهام الوظيفية، وهذا ما تطرّقنا إليه في الفصل السابق.

وما لَمسناه من خلال بحثنا الميداني أنَّ عمل المرأة في المصنع، لا يزال منبوذاً في هذه المنطقة الريفية، ولا يَلْقى التّرحاب وسط المجتمع الريفي، حيث صَرّحت المبحوثة رقم 3 قائلةً :

«أَصْلًا الفِكْرَة نْتَاعْ الخَدْمَة نْتَاعْ الْوْزِيْن(المصنع) مَانْتَقَبَّلَهَاشْ، وْجَاتْنِي الْفُرْصَة خَاطَر عَنْدِي دِيبْلُومْ نْتَاعْ مُحَاسَبَة».

حيثُ ترى هذه المبحوثة أنَّ عالم الصناعة مَجالٌ ذكوريٌ وليس من اختصاص النّساء، بل ليس من السّهل ومن اللّائق في نفس الوقت وُلوج عالم الرجال في هذا النّظام الأبوي، الذي يرسُم خُطُوات وحدود المرأة عن طريق تكريس بعض العادات والممارسات التقليدية.

كما لاحظنا أيضا أنّ المرأة الريفية في هذه المنطقة، لا تزال تَحملُ نظرةً تقليديةً عن الصناعة، حيث تصرّح المبحوثة رقم 2 في هذا الخصوص :

«أَنَا وْصَلْتْ وْقْرِيتْ مَشِي بَاشْ نَخْدَمْ في الْوِزِيْن (المصنع)».

أي أنّ العمل في القطاع الصناعي من نصيب الفاشلين في المجال الدراسي، وهي نظرةٌ ناتجةٌ عن الجهل المؤسّس عبر البرامج التربوية التقليدية والتنشئة الاجتماعية الأسَرية، والتي تكرِّس نظرةً مفادها، أنّ الناجحين دراسياً سيكونون مستقبَلاً أطبّاء ومحامين، أمّا غيرُ الناجحين فيُوجّهون إلى الصناعة

والفلاحة. كما أبدَت النساء العاملات في القطاع الصناعي في هذه المنطقة عن عدم الرِّضا النفسي عن وضعيتهنّ المهنية، حيث صرّحت لنا المبحوثة رقم 4 :

«أَنَا مْرَا وَنْصِيبْ رُوحِي فِي الْكَارْ(الحافلة) نْتَاعْ الْوْزِيْن (المصنع) وَسْطْ الرِّجَالْ».

وتضيف قائلةً:

«نْكُونْ derangee (غير مرتاحة نفسيا) بَزَّافْ فِي transport (النقل)، وَخُصُوصاً الهَدْرَة نْتَاعْ النَّاسْ هَادْ المْرَا تَخْدَمْ في الْوْزِيْن».

وبالتّالي فإنَّ مستوى الوعي الثقافي للمجتمع الريفي في الوقت الحالي لا يَسمحُ له بتقبّل عَمَل المرأة في بعض القطاعات كالتصنيع مثلاً أوفي الأسلاك النّظامية من درك وجيش وشرطة، وهو ما تطرّقنا إليه في الفصل السابق.

لكن رغم كلّ الظروف والعراقيل الاجتماعية والثقافية فإنّ روح العمل متجذّرة في نفسية المرأة الريفية ،فكثيرةٌ هنّ النساء اللواتي يمارسن حِرَفاً تقليدية في المنازل ويَقُمن ببيع المنتوج مباشرة من المنزل، بمعنى آخر أنّ المرأة تتحايل على المجتمع الرّافض لفكرة خروجها للعمل عن طريق إنتاج ميكانيزمات تواجه بها الخروج وليس العمل. حيث تشتهر نساء المنطقة على سبيل المثال بصنع الخبز التقليدي وبيعه.

كما تنتشر بمنطقة فلاوسن ظاهرة بيع الحلويات التقليدية التي تقوم بها النساء الماكثات بالبيت، إضافة إلى ورشات الخياطة الموجودة في معظم البيوت.

ومن الملاحظات التي وقفنا عليها أنّ المرأة الماكثة بالبيت لا تقوم ببيع منتوجها بنفسها بل يقوم به زوجها أو أبناؤها بدلاً عنها ، إلاّ في حالة النساء الطاعنات في السن اللواتي يقمن ببيع الأعشاب الطبية عبر مختلف الأسواق الأسبوعية بالمنطقة.

وكما ذكرنا سابقاً فاعتقاداً منها بأهمية الدور الاقتصادي داخل الأسرة قامت المرأة الريفية بخلق مصادرها المالية الخاصة بها عن طريق ممارسة نشاطات وحِرَف منزلية تضمن لها دخلاً اقتصادياً .

فالاستقلالية المالية للمرأة تساعدها على اتّخاذ القرار داخل الأسرة ويعزّز مكانتها الاجتماعية مستقبلاً. أمّا مساهمة المرأة في التنمية الريفية فلا يمكن التغاظي عنه عن طريق توفير مناصب شغل وامتصاص البطالة في أوساط النساء خصوصاً أو توفير بعض الخدمات في هذه المنطقة الريفية.

كما أنّ الزوج في هذه الحالة لا يمانع من ممارسة زوجته لهذه الحرف طالما أنّها لا تخرج من المنزل ،بمعنى آخر أنّ خروج المرأة من المنزل هو ما يشكل عائقاً أمامها لممارسة أي نشاط ،فالمجتمع الريفي كما ذكرنا سابقاُ لم يتعوّذ بعد على وجود المرأة في مجالٍ غير مجالها الذي حدّدته العادات والتقاليد وهو المنزل ،فتخطّيها لِعَتَبَة المنزل يُعتَبَر وُلُوجاً للعالم الذكوري أو عالم الرجال وهو أمر غير مقبول على **المستوى الاجتماعي.**

ومن الملاحظات التي وقفنا عليها دائماً أثناء بحثنا الميداني هو تنامي روح المقاولاتية لدى المرأة الريفية بمنطقة فلاوسن ،حيث تقوم المرأة بإنشاء مؤسسة خاصة بها عن طريق استفادتها من بعض المشاريع **المتاحة ومنها :**

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM والتي تمّ إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-04 المؤرخ في 22جانفي 2004 والتي تقوم بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع ،فبالنسبة للمرأة الريفية تمّ تخصيص صيغة القرض الخاص بالمرأة الماكثة بالبيت وهو قرض بدون فوائد قد يصل إلى **100000 دينار أي 10 ملايين سنتيم.**

حيث تهدف هذه الأنشطة والمشاريع إلى :

_محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى **الصناعات والحرف التقليدية.**

-**استقرار** سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية منتجة للسلع والخدمات **و مدّرة للمداخيل .**

-تنمية روح المقاولاتية عوضاً عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي.

كما تستفيد المرأة الريفية الحاصلة على هذا القرض من بعض الامتيازات كتأجيل **دفع الضرائب لمدّة** تصل إلى **6 سنوات أو الإعفاء من دفع القيمة المضافة** TVA .

وضمن هذه الصيغة استفادت **596** امرأة ريفية بمنطقة فلاوسن من صيغة القرض الخاص بالمرأة **الماكثة بالبيت ،وهذا ابتداء من 2006** فقط وهي السنة التي تمّ فيها تنصيب فرع للوكالة على **مستوى البلدية** ،حيث تمثلت المشاريع المنجزة في ورشات الخياطة أو الحلويات أو المشاريع الخاصة بالفلاحة كتربية الأغنام ،الدجاج، الأرانب ،أو النشاطات الزراعية،.....

-**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** ANSEJ و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC والتي تقوم بتمويل المشاريع الضخمة أو التي تتطلب ميزانية قد تصل إلى **1 مليار سنتيم حيث استفادت 11** امرأة بمنطقة فلاوسن من بعض المشاريع في ميدان النقل أو إقامة مؤسسات صناعية صغيرة. لكنّ الحقيقة التي أسرّها لنا المسؤولون0 على هذه الوكالة أنّ المرأة ليست هي **صاحبة المشاريع بصفة فعلية بل** ماهي إلاّ واجهة إدارية يستغلّها الزوج أو الأب في معظم الحالات كاستراتيجية للتهرّب من الضرائب أو من البنوك في حالة فشل المشروع.

خاتمة :

صحيح أنّ للعوامل المادية والاقتصادية دور في الخروج القسري للمرأة لسوق العمل وهذا نتيجة ضعف الروابط التقليدية **القائمة على التضامن بين أفراد العائلة ،لتحلّ الفردانية كحقيقة لا** يمكن تجاهلها والتي ميزت المجتمع الحديث.

لكن للمستوى التعليمي والثقافي الدور الكبير في تجاوز الاعتبارات الاجتماعية والثقافية التي كانت سابقا تحدّمن خروج المرأة للعمل .فالمجتمع الريفي لازالت تسيره بعض العادات والرواسب الثقافية والتي تعتبر أنّ مكان المرأة هو البيت، فتغيّر بعض القيم الأسرية والمجتمعية كان كفيلا بتغيير الدور الاجتماعي للمرأة وبالتالي مكانتها الاجتماعية داخل المجتمع الريفي.

اعتمادا على النتائج المُحصَّل عليها من خلال تحليل المقابلات و الجداول الإحصائية ومن خلال ملاحظاتنا الميدانية، تمكّنّا من التوصّل إلى ما يلي :

1-بالنّسبة لمدى تقبُّل المجتمع الريفي لخروج المرأة للعمل، لقد لاحظنا وجود تسامح اجتماعي فيما يخصّ خروج المرأة لقضاء حوائجها بمفردها. كما لاحظنا أيضا أنّ المرأة الريفية العاملة صارت تجهر بعملها في المناسبات أو أمام الأشخاص الأجانب ، عكس الماضي أين كانت تجِدُ حَرَجا في التصريح بعملها .إضافة إلى أنّ معظم النساء العاملات بهذه المنطقة متزوّجات.

وبالمقابل فقد استنتجنا أنّ الارتباط بالنساء العاملات في هذه المنطقة لا زال مقتصراً على الفئات المتعلّمة و المثقّفة. كما أنّ المرأة العاملة في هذه المنطقة لا زالت تخضع لشروط أسرية، هي في الحقيقية عبارة عن عقد أخلاقي أبرمته المرأة مع أفرادِ أسرتها مقابل السّماحِ لها بالخروج للعمل. كما وقفنا على حقيقة وهي أنّ المجتمع الريفي بهذه المنطقة لازال يصنّف بعض المهن على أساس جنسي، و لا يزال يرفض وجود المرأة في بعض المهن.

وبالتّالي فإنّ فكرة عمل المرأة في هذه المنطقة الريفية لازالت لم تلق القَبول وسط هذا المجتمع التقليدي الذي لا تزال تُسيّره بعض الرواسب الثقافية و العادات.

2-بالنسبة لتوفيق المرأة الريفية العاملة بين مهامِها الوظيفية و مهامِها الأسرية فإنّه رغم وجود الأجهزة الكهرومنزلية التي صارت تلعب دوراً كبيراً في توفير الراحة النّفسية و الجسمانية للمرأة العاملة و تساعدها على ربح الوقت و التفرّغ للمهام الأخرى.

إلاّ أنّ غياب دُور الحضانة الرسمية بالمنطقة كان له الأثر السلبي على الراحة النفسية للمرأة العاملة ممّا ينعكس سِلباً على مهامها الوظيفية و بالتالي على مردوديتها الإنتاجية. كما أنّ عدم تلقي المرأة العاملة لأيّة مساعدة من طرف زوجها في المهام المنزلية ، إضافةً إلى غياب خادمات البيوت

بالمنطقة كان السبب في ظهور بعض المشاكل الزوجية نتيجة إخلال المرأة العاملة ببعض التزاماتها في البيت.

كما لاحظنا أنّ المرأة العاملة تتعرّض باستمرارٍ لبعض العقوبات الإدارية نتيجة التأخّرِ و التغيّبِ عن العمل أي التقصير في أداء الواجبات الوظيفية.

و بالتالي نستنتج أنّ المرأة الريفية بهذه المنطقة غير موفّقة بين مهامها الوظيفية و مهامها الأسرية أي أنّها تعاني من صراعٍ في الأدوار.

3-بالنسبة لدور المستوى التعليمي و الثقافي في خروج المرأة للعمل ،فإنّ دور التعليم كان حاسماً في رفع مستوى التّحدّي للمرأة الريفية، حيث استطاعت أن تَلِجَ ميدان العمل بعد أن اجتازت تجربة الحصول على الشهادة الجامعية ووقوفِها في وجه مختلف العادات و التقاليد التي تُعارِض تعليم المرأة ، إضافة إلى ما توفّره الشهادة من حظوظ كبيرة في الحصول على منصب عمل.

كما أنّ تأثير وسائل الإعلام و الاتصال على بعض القِيَم المجتمعية لا يمكن تجاهله، حيث عمَلَت هذه الوسائل على تدعيم و تأكيد بعض القِيَم و السلوكيات و إهمالها للبعض الآخر، عن طريق تقنيات جدُّ فعّالة.

كما تجدُر الإشارة أنّ منطقة فلاوسن الرّيفية تشهد حركية ثقافية و اجتماعية مصدرُها المغتربون المتواجدون بكثرة في المنطقة، حيث لا يمكن إغفال الآثار الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية للهجرة الخارجية على المجتمع المحلي، حيث صار المغتربون يمثّلون جماعةً مؤثّرةً داخل المجتمع الرّيفي بعاداتهم و تقاليدهم المستوردة من الخارج.

وأخيراً نستنتج أنّ المستوى التعليمي والثقافي وحده من كان له الدور في القدرة على تجاوز الاعتبارات الاجتماعية والثقافية التي كانت سابقا تحُدُّ من خروج المرأة الرّيفية للعمل.

وأخيراً فإنّ هناك تغيّراً اجتماعيا قد حَدَث على مستوى النظام الأبوي المهيمن على المرأة داخل الأسرة تمثل في بعض المؤشرات كتقلص ظاهرة التمييز بين الجنسين في الحقوق والواجبات ،تقلص ظاهرة سلطة الرجل على المرأة بمفهوم الهيمنة والتسلّط وكذا في إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة.

بمعنى أنّ الأسرة الريفية تعرّضت إلى تغيير كمي بانتقالها من النمط الممتد إلى النمط النووي تبعه تغيير كيفي على مستوى العلاقات الاجتماعية الأبوية أو إعادة توزيع الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة.

لقد كان هذا التغيّر الاجتماعي نتيجة عدّة عوامل متداخلة اقتصادية ،اجتماعية، ثقافية ، غير أنّ أهمّها هو المستوى التعليمي والثقافي الذي بفضله استطاعت المرأة الريفية التحرر الفكري من هيمنة المجتمع التقليدي المكبّل بالعادات والتقاليد.

قائمة المصادر والمراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- القرآن الكريم.

2- إبراهيم الأمير وعد ، دور التلفزيون في قيم الأسرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013،

3-ابن خلدون عبد الرحمان، مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطّاهر، ط2، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر 2013.

4- ابن غضبان فؤاد، علم الاجتماع الحضري، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

5- إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.

6- أفرفار علي، صورة المرأة بين المنظور الديني والشعبي والعلماني، دار الطليعة لبنان، 1996

7- الأشرم محمود، محاضرات ف علم الاجتماع الرّيفي، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1976.

8- الحسين السيد. التنمية والتخلف. دار المعرفة .القاهرة ، مصر.1966

9- الحيدري إبراهيم، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، ط1، دار الساقي، بيروت، 2003.

10- الخشاب مصطفى، علم الاجتماع الحضري مكتبة الأنجلو مصرية القاهرة، 1972

11- السويدي محمد، مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

12- الشال انشراح، مدخل إلى علم الاجتماع الإعلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

13- الطويرقي عبد الله، علم الاتصال المعاصر، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.

14- الوحيشي أحمد، الأسرة والزّواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1998.

15- بورقية رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحوّل علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1991.

16-بوسكين إدريس، الإعلام والإتّصال في العالم، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،.2012

17- بوقصاص عبد الحميد، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتّصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعيات، الجزائر، بدون سنة.

18- بومخلوف محمد، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، دار الأمة ، الجزائر، 2002

19- حجازي عزّت، الشباب العربي ومشكلاته، ط2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985.

20- حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1978

21- خليل الصقور صالح، الهجرة الداخلية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002

22- خيري عزيز ،قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي ،مصر والمغرب العربي،ط1،دار الآفاق الجديدة ،بيروت ،لبنان، 1983.

23- ذياب هندي صالح، أثر وسائل الإعلام على الطفل، ط1، دار الفكر، الأردن، 2008

24- رشوان أحمد، المجتمع والتصنيع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996

25- زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين(19-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974

26- سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في الهجرة في ثورة نوفمبر 1954، مطبعة هومة، الجزائر، 2008

27- سيف الدولة عايدة، النفس تشكو والجسم يعاني، دليل المرأة العربية في القمة النفسية، ط1، جمعية نور المرأة العربية، مصر بدون سنة.

28- شرابي هشام، البنية البطريكية، بحث في المجتمع العربي المعاصر، سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1987.

29- طالة لمياء، الإعلام الفضائي والتغريب الثقافي، ط1، دار أسامة للنشر، الأردن، 2004

30- ظافر كبارة أسامة، برامج التلفزيون والتنشئة التربوية والاجتماعية للأطفال، دار النهضة العربية، لبنان، 2008

31- عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، 2006

32- عبد الحميد حسين محمود، علم الاجتماع الريفي (قراءات ودراسات)، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012.

33- عبد الحميد رشوان حسين، علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر 2003.

34- عبد الحميد منسي محمود، منهج البحث العلمي في المجالات التربوية و النفسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

35- عبد العزيز صالح، التربية وطرق التدريس، دار المعارف، مكة، بدون سنة

36- علي السمان محمّد، التوجيه في تدريس اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1983

37- القصير عبد القادر، الهجرة من الريف إلى المدن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982

38- ليلة علي، الطفل والمجتمع. التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء، المكتبة المصرية، القاهرة، 2006

39- محمد الحسن إحسان، علم الاجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، ط1، دار وائل للنشر ،عمّان، الأردن، 2008.

40- محمد الحسن إحسان ، علم الاجتماع الصناعي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005،

41- محمد حوسو عصمت، التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية، دار الثقافة العلمية للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2002.

42- محمد نعيمة محمد، التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية، دار الثقافة العلمية للطباعة، الإسكندرية، 2002

43- مداس فاروق، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدني للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

44- مدان محمّد، المرجعية السوسيوتاريخية للسلطة السياسية في الجزائر، دار نشر ابن خلدون، تلمسان، .2010

45- مريوش أحمد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، .2013

46- ملحم سامي، مناهج البحث في التربية وعلم النّفس، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، .2000

47- نجيب محفوظ زكي، من زاوية فلسفية، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1982.

48- ياسر الخواجة محمد، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010.

ب- الكتب المترجمة إلى اللغة العربية:

1- المرنيسي فاطمة، نساء على أجنحة العلم، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، ط1، دار النشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب، 1998.

2- المرنيسي فاطمة، ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، ط1، دار النشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب، 2005

3- ابن أشنهو عبد اللطيف، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، المؤسسة الوطنية، المطبعة التجارية، بدون سنة.

4- بوتفنوشت مصطفى، العائلة الجزائرية، التطوّر والخصائص الحديثة، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1984

5- جرمين تيليون، الحريم وأبناء العمّ ترجمة عز الدين الخطابي وإدريس كثير، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2006

6- لعويسات جمال الدين، التنمية الصناعية في الجزائر ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982،

7- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة جماعية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

ج- المجلاّت:

1- حمداوي محمد، المجال السكني العائلي في الوسط الريفي التقليدي، الدار والقرية لدى بني سنوس، مجلة إنسانيات، العدد7، 1999،ص ص:25-35.

2- حمداوي محمد، وضعية المرأة داخل المجتمع الجزائري التقليدي، مجلّة إنسانيات، العدد 10، 2000،ص ص:3-.26

3- طالبي بدر الدين – صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها ، مجلّة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،جامعة الجزائر، العدد 31،2015 ،ص ص:211-.236

4- عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات اللّيبرالية ،ترجمة عبد القادر شرشار ،مجلّة إنسانيات، العدد 22، 2003،ص ص:9-38.

5- غريد جمال الدين، العامل الشائع عناصر للاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري، مجلة إنسانيات العدد1، 1997،ص ص:7-23.

6- مزوز بركو، التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، مؤسسة العلوم النفسية العربية، تونس، العدد 21-22-2009،ص ص:43-49.

7- مولاي الحاج مراد، الأصول الريفية للعامل الصناعي في الجزائر، مجلة إنسانيات العدد7، 1999،ص ص:37-45.

8- مولاي الحاج مراد، الغزوات مدينة في ظل التحولات السوسيو ثقافية، مجلة إنسانيات العدد5، 1998،ص ص:35-48.

9- مولاي الحاج مراد، منطقة ترارة من منظور الدراسات الكولونيالية، مجلّة إنسانيات، العدد 39-40، 2008.،ص ص:73-81.

10- ناصري ربيعة، قضايا نوع الجنس والسلطة واتخاذ القرار في المغرب، مجلّة صادرة في المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، الأمم المتحدة، طنجة، المغرب. 2002.

د- الرسائل الجامعية والمذكرات:

1- الهاشمي الطيب، التوجّه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2013./2014

2- بلقاسم بلحاج، المرأة ومظاهر تغيّر النظام الأبوي في الأسرة الزواجية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر. 2009

3- بوتقرابت رشيد، ظاهرة الاهتمام باللباس عند الشباب الجامعي. مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007/2006

4- بويعلي وسيلة زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع العائل، جامعة باتنة. 2004./2005

5- جروان خديجة، مقاربة سوسيو أنثروبولوجية لثقافة الحرقة في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، المصدر: جامعة وهران، 2013.

6-جعيل جمال،نحو نظرة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر ،أطروحة دكتوراة في علوم التسيير ،جامعة باتنة،2011.

7- درويش حسين، التغيّر الاجتماعي في الريف الجزائري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، .1990

8- فكرون سعيد، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2005/2004.

9- مهماني سعاد، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية،مذكرة ماجستير في علم الإجتماع ،جامعة باتنة،2009.

10- مولاي الحاج مراد، العمال الصناعيون في الجزائر ممارسات وتمثلات، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع العمل، جامعة وهران، 2005/2004.

هـ- المحاضرات:

1- رسالة بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الريفية 15 أكتوبر 2016.

و- المواقع الإلكترونية:

1- موقع الديوان الوطني للإحصائيات wxx.ONS.DZ

2- لحسن الفارسي، السكن الريفي بالمغرب، منتدى الجغرافيون العرب

www.arabgeoggraphers.net

www.nafha.dz

4- عبد الرزاق باللّموشي، أحمد جلّول، السياسة التعليمية ودورها في الحفاظ على هوية الشباب الجزائري. www.univ-eloued.dz

ي- الجرائد:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، 10 أوت 2000

II– المراجع باللغة لأجنبية:

أ– الكتب:

1- Bourdieu Pierre, Sociologie de l'Algérie,8ème édition puf, Paris, 1974.

2- CHAULET Claudine , la terre, les frères et l'argent, stratégies familiales et production agricole en Algérie depuis 1962, Tome1, OPU, ALGER, 1984.

ب– المجلات:

1. Addi Lahouari, Femme , famille et lien social en Algérie in Famille et mutation socio-politiques, l'approche culturalistes à l'épreuve, édition de la maison des sciences de l'homme, Paris, 2005.
2. CANAL Joseph, Monographie de l'arrondissement de Tlemcen in. B.S.G.A.O. chapitre 3,1881
3. LAKJAA Abdelkader, La jeunesse algérienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires, communication au colloque international pluridisciplinaire «Ville et Marginalité chez les jeunes », tenu à Skikda le 21 et 22 Mai 2007.
4. Moulai-Hadj Mourad , social ,economic and cultural effects of migration on the native country: The case of Algeria, in Third Mediterranean social and political Research Meeting, 20-24 MARCH, florence ,ITALIE 2002.
5. OUADAH-BEDIDI Zahia, Inégalité d'instruction hommes-femmes en Algérie, documents de travail N° 230, INED, Paris, Décembre 2016
.

6. SEMMOUD Bouziane, « l'industrialisation de GHAZAOUET : étude de la localisation industrielle ,implication géographique »,in cahiers géographiques de l'ouest (université d'Oran) n° 2-3 ,1979.

ج-المراسيم:

-le Décret exécutif n° 97-483 du 15 chaabane 1418 correspondant au 15 Décembre 1997 .

الاستمارة

I- الخصائص الديمغرافية:

1- الجنس: ذكر ☐ - أنثى ☐

2- السن: 21- 30 ☐- 31- 40 سنة ☐ 41- 50سنة ☐51- 60سنة ☐

3- الحالة العائلية: أعزب ☐- متزوج (ة) ☐- مطلق (ة) ☐- أرمل (ة) ☐

4- المستوى التعليمي: دون مستوى ☐بتدائي ☐- متوسط ☐- ثانوي ☐- جامعي ☐

5- قطاع العمل: التعليم ☐- الصحة ☐- الإدارة ☐- الصناعة ☐- الأعمال الحرّة ☐

العمل عند الخواص

خاص بالمتزوّجات:

6- عدد الأولاد: طفل واحد أو أقل ☐- من 2 على 4أطفال ☐- أكثر من 4 أطفال ☐

7- المستوى التعليمي للزوج: بدون مستوى ☐ ابتدائي ☐- متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

II- أسئلة الفرضية الأولى: (الأسئلة رقم 8- 9- 10 خاصّة بالرّجال):

8- هل أنتِ مع أو ضدّ فكرة خروج المرأة من المنزل بمفردها لقضاء حوائجها.

نعم ☐ - لا ☐

9- هل أنتِ مع أو ضدّ فكرة خروج المرأة للعمل: نعم ☐ لا ☐

10- إذا كانت إجابتك نعم، ما هي المهن التي تراها مناسبة للنّساء:

التعليم☐ - الصحّة ☐- الإدارة ☐- الصناعة ☐- الأسلاك النظامية ☐

أسئلة خاصّة بالنساء.

11- هل تجهرين بعملك في المناسبات أو أمام الأشخاص الغرباء:

نعم ☐ لا ☐

12- هل هناك شروط أو قيود من طرف الأسرة في مجال العمل:

نعم ☐ لا ☐

13- إذا كانت الإجابة نعم، ما نوعها:

ارتداء الحجاب ☐- الدخول باكرًا إلى المنزل ☐- عدم حضور الاجتماعات الهامشية للعمل ☐

III- أسئلة الفرضية الثانية:

14- ما هي الأجهزة الكهرو منزلية التي تمتلكينها في المنزل.

15- أين تتركين الأطفال وقت العمل:

المنزل ☐- الأهل والأقارب ☐- دور الحضانة البديلة ☐

16- هل أنتِ مرتاحة عن مكان ترك الأطفال وقت العمل

مرتاحة ☐ غير مرتاحة ☐

17- ما هي أهمية "دُور الحضانة " بالنسبة للمرأة العاملة:

ليست ضرورية ☐- ضرورية ☐ ضرورية جدّ"ا ☐

18- هل تواجهين مشاكل زوجية ناجمة عن العمل: نعم ☐- لا ☐

19- إذا كانت الإجابة نعم، ما طبيعة هذه المشاكل:

الدخول المتأخّر إلى المنزل ☐- بسبب الأطفال-.....يرجى ذكر مشاكل أخرى إن وجدت

20- هل- تلجئين إلى خادمات البيوت: نعم ☐ -لا ☐

21- هل تتلقين مساعدة من طرف الزوج في شؤون المنزل: نعم - لا

22- هل تتأخرين عن العمل: لا ☐ - أحيانًا ☐ - دائمًا. ☐

23- هل تتغيّبين عن العمل: لا ☐ - أحيانًا ☐ - دائمًا ☐

24- هل تعرّضتِ يومًا إلى عقوبة إدارية في العمل: نعم ☐- لا ☐

25- إذا كانت الإجابة نعم، ما نوعها: شفهية ☐- كتابية ☐

III– أسئلة الفرضية الثالثة:

26- ما هي الفترة المفضّلة لديكَ لمشاهدة التلفزيون:

الفترة الصباحية ☐ - بعد الظهيرة ☐ - المسائية ☐

27- ما هو معدّل مشاهدتكَ للتلفزيون: من ساعة إلى ساعتين ☐ - من ساعتين إلى 3 ساعات ☐

من 3 ساعات إلى 4 ساعات ☐ - أكثر من 4 ساعات. ☐

28- كيف تفضّلُ مشاهدة التلفزيون: وحيدً ☐ -مع العائلة

29- ما هي القنوات التي تفضّلُ مشاهدتها:

القنوات الوطنية ☐ - القنوات الأجنبية ☐

30- هل أنتَ واعٍ بأخطار التلفزيون: نعم ☐ - لا ☐

31- إذا كانت الإجابة نعم، ما نوع هذه الأخطار:

القيم الأسرية - الصحية (الجسمية والذهنية) - الوقت ☐ - المال ☐

32- أعطى مثالاً حول جانب تأثير التلفزيون على الأفراد.

دليل المقابلة

السنّ– الحالة العائلية– المهنة– المستوى الدراسي.

السؤال الأوّلي:

لاحظنا في السنوات الأخيرة انتشاراً لظاهرة النّساء العاملات بمنطقة فلا وسن، فرغم عادات وتقاليد المنطقة التي نعتبرها محافظةً، إلاّ أنّ المرأة الريفية استطاعت أن تلِجَ ميدان العمل الذي طالما كان عالماً ذكورياً.

في رأيكم هل المجتمع الرّيفي هو الذي تنازل عن بعض قِيَمه ومواقفه لصالح المرأة كنتيجةً حتمية لوُصول رياح الحداثة إلى المنطقة، أمّ أنّ الظروف الاقتصادية والمستوى العلمي للمرأة، هو الذي حرّرها من سيطرة النظام الذكوري وبالتّالي خروجها للعمل.

دليل المواضيع:

– هل المجتمع الريفي بالمنطقة متقبِّل لفكرة عمل المرأة.

– هل المرأة الريفية العاملة موفِّقة بين مهامها الأسرية والوظيفية، في ظلّ توفّر بعض الإمكانيات كالأجهزة الكهرومنزلية ودور الحضانة.

– هل تعليم المرأة له علاقة بوُلُوج عالم الشغل بالمنطقة.

– هل وسائل الاتّصال الحديثة والتلفزيون خصوصًا لها ،دور في إحداث تغيير على مستوى القِيَم (المجتمعية والأسرية) وبالتّالي على سلوكيات الأفراد.

– هل المغتربون والمهاجرون لهم دور في إحداث حركية ثقافية بالمنطقة، ولهم مساهمة في تغيير بعض أنماط التفكير.

جدول المقابلات

رقم المبحوثة	تاريخ المقابلة	السن	الحالة العائلية	عدد الأولاد	المستوى الدراسي	المهنة
01	15 سبتمبر 2016	36 سنة	متزوجة	02	ماجستير	أستاذة
02	15 سبتمبر 2016	35 سنة	متزوجة	01	ليسانس	أستاذة
03	15 سبتمبر 2016	26 سنة	عزباء	/	ليسانس	أستاذة
04	22 سبتمبر 2016	51 سنة	أرملة	04	ابتدائي	عاملة نظافة
05	25 سبتمبر 2016	61 سنة	متزوجة	05	متوسط	قابلة متقاعدة
06	27 سبتمبر 2016	48 سنة	متزوجة	05	بدون مستوى	ربة بيت
07	28 سبتمبر 2016	44 سنة	متزوجة	04	ثانوي	ممرضة
08	06 أكتوبر 2016	52 سنة	مطلقة	03	ثانوي	سكرتيرة
09	13 أكتوبر 2016	41 سنة	متزوجة	05	9 أساسي	مربية أطفال
10	17 أكتوبر 2016	39 سنة	متزوجة	04	ليسانس	معلمة
11	27 نوفمبر 2016	32 سنة	أعزب	/	ليسانس	تاجر
12	03 ديسمبر 2016	44 سنة	متزوج	03	4 متوسط	عامل حر
13	08 ديسمبر 2016	47 سنة	متزوج	04	ليسانس	معلم
14	14 ديسمبر 2016	66 سنة	متزوج	05	بدون مستوى	متقاعد
15	15 ديسمبر 2016	58 سنة	متزوج	06	ابتدائي	عامل حر

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	جدول حجم الأراضي المغتصبة من طرف الاستعمار الفرنسي	34
02	جدول تطور الهجرة الريفية للسكان في مختلف التعدادات السكانية	42
03	جدول نسبة الأمية في تعدادين مختلفين	52
04	جدول حجم السكنات الريفية والحضرية المنجزة في الفترة 1990- 2000	60
05	جدول تطور عدد سكان بلدية فلاوسن منذ 1966 إلى 2008	67
06	جدول معدل التمدرس الخاص بالأطفال من 06 إلى 13 سنة	131
07	جدول تطور عدد الإناث في التعليم الثانوي	132
08	جدول نسبة النجاح في شهادة البكالوريا حسب الجنس خلال الفترة 2006-2014	134
09	جدول توزيع العمال الجزائريين على المناطق الفرنسية ونوعية العمل في عام 1912	173
10	جدول توزيع المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا خلال الح الع I	174
11	جدول عدد الرجال والنساء المهاجرين سنتي 1946 و 1954.	177
12	جدول توزيع المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا في سنوات مختلفة إلى غاية الاستقلال	178
13	جدول حركة المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا منذ 1963 إلى غاية 1973	180
14	جدول تطور قيمة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الجزائر	184
15	جدول تطور نسبة الزواج المختلط في بلدية السواحلية (دائرة الغزوات)	191
16	جدول معدل الخصوبة في سنوات مختلفة في الجزائر	207
17	جدول تطور معدل سن الزواج عند الجنسين في مختلف التعدادات	208

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة عامة	01
الإطار المفاهيمي	12
الفصل الأول: العالم الريفي	19
مقدمة.	21
I. -المجتمع الريفي، واقعه وخصائصه	22
II. -سياسة تفكيك النظام الاجتماعي التقليدي في الجزائر.	31
III. -التنمية الريفية بعد الاستقلال.	38
1-سياسة التسيير الذاتي	38
2-سياسة الثورة الزراعية	40
3-الفترة 1980- 1990	42
4- الفترة 1990-2000	44
5-الفترة ما بعد 2000	45
IV. -الخدمات الاجتماعية في الريف.	49
1- التعليم	49
2- الصحة	53
3- السكن	56
V. -التعريف بالمجال المكاني للدراسة.	61
1-التعريف بمنطقة ترارة	61
2-منطقة ترارة والدراسات الكولونيالية	62
3-التعريف بمنطقة فلاوسن	66

خاتمة.	69
الفصل الثاني: عمل المرأة الريفية.	70
مقدمة	72
I. : المرأة الريفية.	73
1- : التنشئة الاجتماعية.	73
2- : التنشئة الاجتماعية للبنت في العائلة التقليدية.	77
3- : محدّدات مكانة المرأة في العائلة التقليدية.	81
4- : محدّدات مكانة المرأة في الأسرة الحديثة.	84
II. : المجتمع الريفي والمرأة العاملة.	88
1- : خصائص العينة.	88
2- : المجتمع الريفي وفكرة خروج المرأة للعمل.	91
3- : المرأة الريفية العاملة والزواج.	97
4- : المهن النسائية في نظر المجتمع الريفي.	101
III. : المرأة الريفية العاملة وصراع الأدوار.	105
1- : المشاكل الأسرية للمرأة الريفية العاملة.	105
2- : المشاكل المهنية للمرأة الريفية العاملة.	116
خاتمة	124
الفصل الثالث: عوامل خروج المرأة للعمل.	125
مقدمة	127
I. التعليم :	128
1-تعريف التعليم ووظائفه.	128
2- تطوّر الوضعية التعليمية للمرأة في الجزائر.	131
3- الخريطة التربوية لمنطقة فلاوسن.	135
4- المرأة والتعليم في منطقة فلاوسن.	138

II. وسائل الاتصال والوسائط الالكترونية:	144
1- وسائل الإعلام والاتصال.	144
2- التلفزيون.	148
3- عادات مشاهدة التلفزيون عند أفراد العينة.	154
4- تأثير التلفزيون على الأسرة.	159
III. الهجرة الخارجية :	170
1- تاريخ الهجرة إلى فرنسا.	170
2- آثار الهجرة الخارجية على المجتمع المحلي.	184
IV. التصنيع:	193
1- عملية التصنيع.	193
2- آثار الصناعة.	199
خاتمة	215
خاتمة عامة	216
قائمة المصادر والمراجع	220
الملاحق	230
الفهارس	236

Résumé :

Le présent travail aborde une des phénomène les plus récentes qui touchent la société rurale algérienne, c'est l'accès de la femme rurale au travail. L'étude a découvert la renonciation de la société traditionnel de ses valeurs autrement dit accepter la femme dans un espace purement masculin .

D'une part l'étude a mis en évidence les contraintes rencontrés par la femme travailleuse rurale , d'autre part l'étude a découvert les facteurs qui ont favorisés la sortie de la femme pour le travail.

Mots clés :le genre , la famille étendue ,la famille nucléaire, le système patriarcal ,le statut social , le rôle social .

Abstrat :

One of the most recent phenomena in rural society in algeria is the women's work. The study revealed the extent to which rural society accepts the idea of women leaving for work .in other words , the traditional rural society relinquished some of the values that characterized it for a long time, the study also found out the extent to which rural women fit their functional and family tasks. Finaly, the study revealed the main reasons behind the womens work.

Key words :

Gender , extended family , nuclear family , social statuss , patriarchy , social role.

ملخص الدراسة :

تناول الموضوع إحدى الظواهر الحديثة في المجتمع الريفي الجزائري وهي خروج المرأة الريفية للعمل ،حيث كشفت الدراسة عن مَدَى تقبّل المجتمع الريفي لفكرة خروج المرأة للعمل ،بمعنى آخر تنازل المجتمع الريفي التقليدي عن بعض القيم التي ميّزته لفترة طويلة ، كما استطاعت الدراسة أيضا معرفة مَدَى توفيق المرأة الريفية العاملة بين مهامها الوظيفية ومهامها الأسرية ، وفي الأخير توصّلت الدراسة إلى الكشف عن أهمّ الأسباب والعوامل التي كانت وراء خروج المرأة الريفية للعمل.

الكلمات المفتاحية : الجندر، العائلة الممتدّة، الأسرة النووية، المكانة الاجتماعية ، الدور الاجتماعي، النظام الأبوي.